الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــة التـجـــــــــارة
ماجستير اقتـصـاديـــات التنـــميـــة

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

"محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين" دراسة قياسية للفترة 1994 – 2015

" Determinants of Household Consumption and its Impact on the Economic Growth in Palestine" an Empirical Study 1994 - 2015

إِعدَادُ الطالب

حمدي محمود أحمد غيث

إِشرَافُ

الأستاذ الدكتور

علاء الدين عادل الرفاتي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أغسطس/2016م– شوال 1437هـ

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين" دراسة قياسية للفترة 1994 – 2015م

"Determinants of Household Consumption and its Impact on the Economic Growth in Palestine" An Empirical Study 1994 - 2015

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص ، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية .

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**حمدي محمود أحمد غيث**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾

[يوسف:55]

صدق الله العظيم

إهـــــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

(أمي الحبيبة رحمة الله عليها)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

(إخوتي وأخواتي)

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني **(أصدقائي)**

أهدي لكم جميعاً ثمرة جهدي

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم .

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" ..... (رواه أبو داوود) .

واعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يدخروا جهداً في مساعدتي على انجاز هذا العمل المتواضع فجزاهم الله كل خير.

وأخص بالشكر والامتنان للأستاذ الدكتور علاء الدين الرفاتي الذي قام بتوجيهي والاشراف علَى طيلة هذه الدراسة.

كما اتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة **الاستاذ الدكتور**/ ..... والاستاذ الدكتور/ .....

كما أتقدم بجزيل شكري إلى أساتذتي الكرام الذين تلقيت على أيديهم العلم والمعرفة وإلي كل من مد لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه، فجزاهم الله خير الجزاء.

الباحث

حمدي محمود أحمد غيث

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى بيان أهم محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين، وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي خلال الفترة من(1994-2015)، وتركزت مشكلة الدراسة في معرفة محددات الاستهلاك العائلي ومدى تأثير الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي، وتم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي، حيث يعتبر المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والانسانية، في حين يستخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لمعرفة محددات الاستهلاك العائلي وقياس أثره على النمو الاقتصادي الفلسطيني، وتم استخدام برنامج Eviews9 في التحليل الإحصائي، وتم بناء نموذجين قياسيين الأول:(Cons = f (Sav, Gvex, Inf ,Yd والنموذج الثاني: (Gpc = f (Cons وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن اهم العوامل التي تؤثر على الاستهلاك العائلي هو الدخل المتاح للفرد، والادخار، والانفاق العام ، وإن الاستهلاك العائلي يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

وكانت القوة التفسيرية للنموذج الأول 91%، وما نسبته 9% فيرجع إلى متغيرات مستقلة أخرى لم يتضمنها النموذج، والقوة التفسيرية للنموذج الثاني 75.2%، وأما النسبة المتبقية 24.8% فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى لم يتضمنها النموذج. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ترشيد الاستهلاك، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال ترشيد النفقات والعمل على تدوير مخلفات الاستهلاك العائلي للاستفادة منها. واتباع سياسة تحويل الإنفاق الاستهلاكي من السلع المستوردة إلى السلع التي لها بديل محلي. وإعادة هيكلة النفقات العامة لإحداث توازن فعال بين النفقات الجارية والنفقات التطويرية (الاستثمارية) في الموازنة العامة. وزيادة الوعي للمواطنين بأهمية الادخار، لما له في ذلك من أهمية كبيرة لعملية التراكم الرأسمالي. وتوجيه الإنفاق العام إلى القطاعات التي تلعب دوراً بارزاً في خلق فرص العمل مثل قطاعات الإنشاءات والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

Abstract

This study aims at showing the most important determinants of household consumption in Palestine as well as its impact on the economic growth from 1994 to 2015. The study focused on the problem of knowing of the determinants of household consumption and the impact of household consumption on economic growth. The researcher used the analytical descriptive approach which is the most curricula used in the study of social and human phenomena, while using a quantitative approach for the construction of a standard form to see the determinants of household consumption and measure its impact on the Palestinian economic growth ,which has been used Eviews9 program in statistical analysis , was built two models indices first models: Cons = f (Sav, Gvex, Inf ,Yd), and second models: GPC= f (cons). The study reached several conclusions, including: The most important factors affecting household consumption is the personal disposable income, savings, and public spending. The household consumption significantly affects the economic growth.

The explanatory power of the first model was 91%, while 9% is attributed to other independent variables that were not included in the model. The explanatory power of the second model was 75.2%, while the remaining 24.8% is attributed to other independent variables that were not included in the model. The study suggested a number of recommendations including consumption rationalization, and optimal utilization of available resources through the rationalization of expenditures and working on recycling of household consumption to take advantage of them. Moreover, it advocated following the diversion of consumer spending imported goods to goods that have a local alternative policy, and restructuring of public expenditure to bring about an effective balance between current expenditure and development expenditure (investment) in the general budget. Likewise, it showed raising awareness of the citizens of the importance of savings, because of the great importance to the process of capital accumulation and directing public spending to sectors that play a prominent role in the creation of jobs such as construction sectors and industrial sector and the agricultural sector.

فهرس المحتويات

إقـــرار.....أ

الآية القرآنية .....ب

الأهداء.....ت

شكر وتقدير .....ث

ملخص الدراسة باللغة العربية..... ج

Abstract ..... ح

فهرس المحتويات..... خ

فهرس الجداول.....ر

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية .....ز

فهرس الملاحق.....س

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

مقدمـة:.....2

مشكلة الدراسة: 3

أهداف الدراسة: 3

فرضيات الدراسة:.....4

متغيرات الدراسة.....4

أهمية الدراسة: 5

منهجية الدراسة:.....5

منهجية جمع البيانات:.....6

الدراسات السابقة: 7

التعقيب على الدراسات السابقة : 17

الفصل الثاني مفاهيم اساسية في الاستهلاك 20

مقدمة: 21
المبحث الأول مفهوم الاستهلاك..... 22
أولاً: تعريف الاستهلاك 22
العوامل المؤثرة على الاستهلاك..... 22
أهمية الاستهلاك: 24
ثانياً: أنواع الاستهلاك 25
المبحث الثاني سلوك المستهلك..... 28
أولاً: تعريف المستهلك 28
ثانياً: أنواع سلوك المستهلك..... 28
ثالثاً: العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك 30
رابعاً: النظرية الحديثة لسلوك المستهلك 30
خامساً: توازن المستهلك (Consumer's Equilibrium) 30
خلاصة الفصل..... 31
الفصل الثالث التطور الفكري لنظريات الاستهلاك 33
المبحث الأول نظريات الاستهلاك..... 34
مقدمة: 34
أولاً: نظرية الدخل المطلق: 34
ثانيا: قوانين انجل 35
ثالثاً: نظرية الدخل النسبي: 36
رابعاً: نظرية الدخل الدائم: 39
خامساً: نظرية دورة الحياة..... 41
سادساً: مفهوم الاستهلاك في الفقه الإسلامي 43
الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي: 43

مستويات الاستهلاك في الاسلام 44
المبحث الثاني الاستهلاك في فلسطين..... 45
أولاً: الاستهلاك في الدول النامية..... 45
ثانياً: الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني..... 46
خلاصة الفصل..... 48
الفصل الرابع مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني 49
مقدمة: 50
المبحث الأول المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية..... 51
أولاً: الناتج المحلي الإجمالي..... 51
ثانياً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي..... 54
ثالثاً: الدخل القومي المتاح الإجمالي..... 55
رابعاً: الاستهلاك النهائي..... 56
خامساً: الإنفاق العام..... 59
سادساً: الادخار العام..... 61
سابعاً: إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت..... 63
ثامناً: البطالة..... 64
تاسعاً: التضخم 65
عاشراً: الفقر 67
حادي عشر: الميزان التجاري 69
ثاني عشر: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي..... 70
المبحث الثاني أسباب تراجع الاقتصاد الفلسطيني 72
خلاصة الفصل..... 74

الفصل الخامس التحليل القياسي لمحددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين..75
مقدمة: 76
المبحث الأول الطريقة والإجراءات 77
أولاً: منهجية الدراسة:..... 77
ثانياً: المنهج القياسي والأساليب المستخدمة.....79
المبحث الثاني التحليل الوصفي لمتغيرات النموذجين واختبار الفرضيات..... 82
أولاً:التحليل الوصفي لمتغيرات النماذج..... 82
ثانياً: الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي: 82
ثالثاً: التحليل والتقدير القياسي للنماذج..... 85
رابعاً: نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي 93
الفصل السادس النتائج والتوصيات..... 96
مقدمة: 97
أولاً: النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي.....97
ثانياً: النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي.....98
ثالثاً: التوصيات..... 99
المصادر والمراجع 101
أولاً: المراجع العربية..... 102
ثانياً: المراجع الأجنبية..... 107
الملاحق.....108

فهرس الجداول

جدول (3.1): يوضح حجم القروض الاستهلاكية خلال الفترة (2008-2015م).....47

جدول (4.1) يوضح معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2015م).....53

جدول (4.2) مؤشرات مختارة للاستهلاك الفلسطيني خلال الفترة (1994-2015م).....57

جدول (4.3) يوضح تطور الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1996-2015م).....59

جدول (4.4) يوضح تتطور الادخار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2015م)...62

جدول (5.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي 82

جدول (5.2): نتائج اختبار الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة 85

جدول (5.3): نتائج (Johansen-Test) للتكامل المشترك في النموذج رقم(1) عند الفرق الأول.....86

جدول (5.4): نتائج (Johansen-Test) للتكامل المشترك في النموذج رقم(2) عند الفرق الأول.....87

جدول (5.5): نتائج تقدير نموذج رقم(1) عند الفرق الأول.....88

جدول (5.6): نتائج تقدير نموذج رقم(2) عند الفرق الأول.....88

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (2.1) يوضح توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء 31

شكل (3.1): يوضح نظرية الدخل النسبي (دوزنبري) 37

شكل (3.2) يوضح نظرية دورة الحياة للدخل..... 41

شكل (4.1): يوضح الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994 – 2015م) 51

شكل (4.2): يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1994 – 2014م). 54

شكل (4.3): يوضح إجمالي الدخل القومي المتاح خلال الفترة (1994–2015م).....55

شكل (4.4): يوضح استهلاك الأسر المعيشية والاستهلاك العام خلال الفترة (1994–2015م).....58

شكل (4.5): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1996–2015م).....61

شكل (4.6): يوضح الادخار الكلي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994–2015م)....63

شكل (4.7): يوضح تتطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (1995–2015م).....64

شكل (4.8): يوضح معدلات البطالة خلال الفترة من (1996–2015م)..... 65

شكل (4.9): يـوضح معدلات التضخم في فلسطين خـلال الفترة من (1996 – 2015م). 66

شكل (4.10) يوضح معدلات الفقر في فلسطين خلال الفترة من (1996–2011م). 68

شكل (4.11) يوضح تطور صـــادرات وواردات السلع والخدمات والعجز التجاري في فلسطين خــلال الفترة (1996–2015م) 69

شكل(4.12) يوضح نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لعام(2015م).....70

فهرس الملاحق

ملحق (1): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية 109

ملحق (2): نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration) 116

ملحق (3): نتائج تقدير النموذج رقم (1) بعد أخذ الفرق الأول 120

ملحق (4): نتائج تقدير النموذج رقم (2) بعد أخذ الفرق الأول 122

ملحق (5): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر رقم(1) 123

ملحق (6): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر رقم(1) 124

ملحق (7): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر رقم(1) 125

ملحق (8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر رقم(1) 127

ملحق (9): نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج المقدر رقم(1) 128

ملحق (10): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم(1) .. 129

ملحق (11): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر رقم(2) 130

ملحق (12): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر رقم(2) 131

ملحق (13): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر رقم(2) 132

ملحق (14): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر رقم(2) 133

ملحق (15): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم(2) .. 134

ملحق (16): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2015م) 135

ملحق (17): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2015م) 136

ملحق (18): اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (1995-2015م).....137

ملحق (19): معدل البطالة خلال الفترة (1995-2015م) 137

ملحق (20): معدل التضخم خلال الفترة (1996-2015م).....138

ملحق (21): معدلات الفقر خلال الفترة (1996-2011م) 138

ملحق (22): يرصد تطور صـــادرات وواردات من السلع والخدمات والعجز التجاري في فلسطين خــلال الفترة (1996-2015م) 139

ملحق (23) بيانات متغيرات الدراسة 140

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمـة:

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع، وتصب كل دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة محددات الاستهلاك، وتوازن المستهلك، كما يعتبر الاستهلاك مفهوماً منافساً للاستثمار؛ حيث يعتبر الأخير تأجيلاً للاستهلاك في الوقت الحاضر إلى استهلاك مستقبلي، وبمعنى آخر على مستوى الاقتصاد الكلي هو تنازل الجيل الحالي عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح الأجيال القادمة؛ وذلك لأن الدخل يمكن تقسيمه إلى استهلاك إضافة إلى استثمار.

ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية. فالاستهلاك يواجَه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساس في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

وفي الوطن العربي أشار التقرير الصادر عن صندوق النقد العربي، إلى أن المتوسط العام لإنفاق الفرد العربي في اليوم الواحد خلال العام 2013م بلغ 9,6 دولار، مقابل 9,1 دولار في العام 2012، فيما بلغ أدني متوسط إنفاق للفرد من الاستهلاك العائلي نحو 0,5 دولار يومي وذلك في موريتانيا. وأضاف التقرير: إن 11 دولة سجلت مستوى أقل لنصيب الفرد من الاستهلاك العائلي عن المتوسط العربي والبالغ 9,6 دولار يومي وشملت هذه القائمة «ليبيا، تونس، العراق، الجزائر، مصر، المغرب، جيبوتي، اليمن، السودان، سورية، جزر القمر». من جهة أخرى ارتفعت مساهمة حصة الإنفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى 60,4٪، وبقيمة بلغت 1,65 تريليون دولار، بنهاية العام 2013م، مقابل 57,5٪ بقيمة بلغت 1,51 تريليون دولار بنهاية العام 2012م.

بينما حلت الإمارات بالمركز الأول عربياً في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي بقيمة بلغت 64,3 دولار يومياً.

وقال التقرير: أن الاستهلاك العائلي العربي استحوذ على حصة بلغت 43% من الناتج المحلي الإجمالي العربي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014م).

أما بالنسبة لفلسطين فإن المجتمع الفلسطيني يعيش حياة اقتصادية غير مستقرة ومتقلبة وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية التي تنعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني ولا يكاد يخلو أي جانب من جوانب الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة، ومن ناحية أخرى فإن معظم الدخل المتاح الذي يحصل عليه أفراد المجتمع يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي وهذا ليس بسبب انخفاض دخل الفرد ولكن لعدة أسباب تعزز هذا الواقع. وتشير الإحصاءات بأن المجتمع الفلسطيني ينفق على الاستهلاك العائلي أكثر من 90% من الدخل المتاح ويستحوذ على نسبة 87% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطين،2015م)

وجاءت فكرة هذه الدراسة لبحث محددات الاستهلاك العائلي وأثر الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة من(1994-2015م)، لما يمثله هذا الموضوع من أهمية في الاقتصاد الفلسطيني والاستفادة منه في التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستقبلية لفلسطين.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الاستهلاك العائلي المكوِّن الأكبر للطلب الكلي ويستحوذ على النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وتتمثل مشكلة الدراسة في معرفة محددات الاستهلاك العائلي ومدى تأثير الاستهلاك العائلي الفلسطيني على النمو الاقتصادي الفلسطيني، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

1- ما أهم محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين؟
2- ما هو دور الاستهلاك العائلي في النمو الاقتصادي الفلسطيني؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على أهم محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين.
2- التعرف على مدى ملاءمة نظريات الاستهلاك للواقع الفلسطيني.
3- بناء نموذج قياسي يدرس محددات الاستهلاك العائلي.
4- بناء نموذج قياسي آخر لبيان تأثير الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي.
5- التعرف على دور الاستهلاك العائلي و تأثيره على النمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في النقاط التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين (نصيب الفرد من الادخار العام، نصيب الفرد من الانفاق العام، نسبة التضخم، نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي) ونصيب الفرد من الاستهلاك العائلي الكلي.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي الكلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

متغيرات الدراسة:

سيتم بناء نموذجين:

النموذج الأول:

$$Cons = \beta 0 + \beta 1\ Sav + \beta 2\ Gvex + \beta 3\ Inf + \beta 4\ Yd + \varepsilon t$$

أولاً : المتغيرات التابعة ..... Cons = نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي الكلي

ثانياً : المتغيرات المستقلة ....

Sav = نصيب الفرد من الادخار الكلي Gvex = نصيب الفرد من الإنفاق العام

Inf = معدل التضخم

Yd = نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي.

εt = الخطأ العشوائي

الإشارات المتوقعة للمعالم :

$$Cons = \beta 0 - \beta 1\ Sav + \beta 2\ Gvex + \beta 3\ Inf + \beta 4\ Yd + \varepsilon t$$

$$\beta 1 < 0 \quad \beta 2 > 0 \quad \beta 3 > 0 \quad \beta 4 > 0$$

εt = الخطأ العشوائي

النموذج الثاني:

$$Gpc = \beta 0 + \beta 1\ Cons + \varepsilon t$$

$$\beta_1 > 0$$

أولاً: المتغيرات التابعة ... Gpc = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ثانياً: المتغيرات المستقلة ... Cons = نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي الكلي

εt = الخطأ العشوائي

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة من الموضوعات الهامة والحيوية، حيث يعتبر الانفاق الاستهلاكي مكوناً هاماً من مكونات الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغ الانفاق الاستهلاكي العائلي حوالي 87% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015 وهذا يعكس أهمية الانفاق الاستهلاكي العائلي، وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- الاستهلاك العائلي من أهم المكونات التي تدخل ضمن الانفاق الكلي في فلسطين ولا شك أن معرفة حجم الاستهلاك العائلي الكلي سيقود إلى معرفة وتحديد الموارد التي يجب استثمارها وكذلك الانفاق الحكومي للمحافظة على التوازن في الاقتصاد.
2- تنبع أهمية الدراسة كذلك من خلال معرفة المحددات الأكثر تأثيراً على الاستهلاك العائلي في فلسطين ومدى تأثير تلك المحددات على النمو الاقتصادي الفلسطيني.
3- كذلك من أهمية هذه الدراسة معرفة مدى ملاءمة نظريات الاستهلاك الحديثة للواقع الاستهلاكي في فلسطين، وكذلك الاستفادة منها من قبل متخذي القرارات في رسم السياسات.
4- وكذلك ما سوف تضيفه هذه الدراسة إلى المكتبة الفلسطينية حتى ينتفع بها الدارسون كذلك ستكون هذه الدراسة من أوليات الدراسات التي استخدمت التحليل القياسي بالاعتماد على سلاسل زمنية.

منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه يعتبر من أفضل المناهج للتعامل مع هذه الحالات، وبناء نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من(1994-2015م)،

وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة في الحصول على أفضل النتائج والتحليل المنطقي وسيتم استخدام برنامج Eviews 9 في التحليل الإحصائي.

منهجية جمع البيانات:

تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري للبحث، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ومواقع الانترنت، واعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة الرسمية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بمراجعة العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من خلال مواقع الجامعات الفلسطينية والعربية ومواقع الانترنت والمواقع الدولية، واستطاع الحصول على العديد منها، حيث بلغت الدراسات المحلية ثلاث دراسات، والدراسات العربية أحد عشر دراسة، والدراسات الأجنبية سبعة دراسات.

أولاً: الدراسات المحلية:

1- (أبو عيدة – 2012م) نمط الإنفاق الاستهلاكي العائلي في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على نمط الإنفاق الاستهلاكي العائلي في فلسطين وفقاً للنظريات الحديثة وتحديد مدى قدرة العوامل غير الدخلية في رسم أنماط الاستهلاك.

وقد أستخدم الباحث في دراسته عينة عشوائية من مدينة طولكرم تمثلت في مجتمع الدراسة مكونة من 866 أسرة أجريت عليها الدراسة.

وقد توصلت الدراسة بأن الإنفاق الاستهلاكي يتأثر بمجموعة من العوامل وهي مستوى التغير في الدخل والأحوال الاجتماعية والمحاكاة ومستوى الادخار.

وأوصى الباحث بضرورة ترشيد الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي من خلال إتباع مزيداً من نشرات التوعية وتقليل أثر التقليد والمحاكاة على الاستهلاك.

2- (صبيح–2011م) فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني من 1994– 2009م.

هدفت الدراسة إلى دراسة فجوة الادخار ومصادر تمويلها في الفترة من (1994 – 2009م) وأهم العوامل ذات العلاقة والمؤثرة بهذه الفجوة.

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي لمتغيرات الحسابات القومية والموازنة العامة والميزان التجاري السلعي والخدمي إلى جانب التحليل الكمي من خلال استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة بفجوة الادخار إلا أن الاختبار لم يظهر أي دلالة معنوية للمتغيرات المدخلة في معادلة الانحدار. مما أدى إلى تغير النموذج والاستعاضة عنه بتحليل معامل بيرسون للعوامل ذات العلاقة وقياس درجة ارتباطها بفجوة الادخارات المحلية إضافة إلى تحليل المرونة لقياس أثر الادخارات المحلية في التكوين الرأسمالي الإجمالي.

أظهرت الدراسة نتائج منها وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة معنوية بين فجوة الادخار وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وبخاصة ما بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي والعجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وصافي التحويلات الجارية من الخارج والناتج (الدخل) الإجمالي.

كما أظهرت نتائج الدراسة عجز الادخارات المحلية عن تغطية الاستثمارات المحلية وبالتالي الاعتماد على الادخارات الأجنبية لتغطية فجوة الادخار المحلي كما أشارت الدراسة بأن الطابع الاستهلاكي يستحوذ على أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني.

3- (بركات– 2005م) سيكولوجية التسوق: دراسة في السلوك الشرائي وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية في المجتمع الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك الشرائي في المجتمع الفلسطيني وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديموغرافية كالجنس، والعمر، والسكن، والعمل، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، واستخدم الباحث لهذا الغرض استبانه لتحديد السلوك الشرائي مكونة من 30 بنداً موزعة إلى ثلاث مجالات وتكونت عينة الدراسة من 915 فرداً من فئات المجتمع الفلسطيني من مدينة طولكرم ومن نتائج هذه الدراسة أن الأسباب الأكثر تأثيرا في سلوك الشراء هي الأسباب المتعلقة بنوع المنتج والعوامل الخارجية والعوامل الشخصية على الترتيب حيث تبين أن السلوك الشرائي يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الملحة وأن مسؤولية التسوق والشراء تقع على عاتق الزوج والزوجة وأن الإناث هم الأكثر شراءً بينما الذكور هم الأقل إنفاقا واستهلاكاً.

وأوصت الدراسة بضرورة وأهمية تثقيف الفرد وتوعيته في جمع المراحل العمرية حتى يحدد سلم الاحتياجات الضرورية له وكذلك ضرورة إجراء دراسات أخرى على قطاعات مختلفة في المجتمع الفلسطيني بحيث تتناول دراسات متنوعة كالصفات الانفعالية والعقلية والمعرفية وتأثيرها على سلوك الفرد الشرائية.

<u>ثانياً: الدراسات العربية</u>

1- (بن ناجي– 2015م) محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة من (1980–2012م) ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بإعطاء خلفية عن بعض المفاهيم التي تفسر الاستهلاك واستعراض بعض نظريات الاستهلاك التي تفس ظاهرة الاستهلاك، كذلك استخدمت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي في تقدير المعادلات للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل التي تؤثر على الاستهلاك العائلي في الجزائر هو الدخل المتاح والاستهلاك في الفترة السابقة والنمو السكاني والمستوى العام للأسعار.

وتوصلت الدراسة إلى نموذج قياسي يفسر العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي في الجزائر.

$$CT=-C+Y+Yd-dd+Lpc$$

حيث CT يمثل الاستهلاك، Y يمثل الدخل، Ydيمثل الدخل المتاح، dd يمثل النمو السكاني، Lpc المستوى العام للأسعار.

وأوصت الدراسة على العمل على توزيع أكثر عدالة للدخل نظراً لأهميته كمحدد للاستهلاك العائلي وكذلك التخفيف من العبء الضريبي على الدخل واصت الدراسة كذلك الجهات المسؤولة بضرورة حماية المستهلك من خلال تفعيل دور المراقبين وضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة.

2- (على- 2014م) محددات الاستهلاك الخاص في السودان.

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص في السودان واستعراض نظريات الاستهلاك كما وردت في أدبيات الاقتصاد الكلي لمعرفة أهم محددات الإنفاق الخاص في السودان خلال الفترة (1972-2011).

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بإعطاء خلفية عن النظريات التي تفسر الاستهلاك واستخدام منهج الاقتصاد القياسي في تقدير المعادلات للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن أهم العوامل التي تؤثر على الاستهلاك الخاص في السودان هي الدخل والاستهلاك في الفترة السابقة والتضخم وأن الادخار يؤثر بنسبة ضئيلة في الاستهلاك لذلك تم استبعاد متغير الادخار من النموذج النهائي في الدراسة، وأوصت الدراسة باستخدام النموذج القياسي الذي توصل إليه الباحث والعمل على ترتيب الحاجات الاستهلاكية حسب الضرورات والكماليات ونبذ ظاهرة المحاكاة في الاستهلاك وقد توصلت الباحثة إلى أفضل نموذج يحدد محددات الاستهلاك العائلي في السودان كالتالي:

$$\text{Log (CO)} = C_1 + C_2(Y) + C_3(\text{inf}) + u$$

3- (الطيب و الحجايا و شحاتيت- 2011م) تأثير سعر الفائدة على الاستهلاك الخاص في الاردن.

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص في الأردن من (1976 - 2004م).

استخدمت الدراسة المنهج القياسي للتحليل باستخدام بيانات سنوية(بالأسعار الحقيقية) لمتغيرات الدراسة ضمن الفترة(1976–2004م) وتم اختيار نموذج مكون من متغيرين هما الاستهلاك الخاص PC وسعر الفائدة لآجل RT كما تم الربط بينهما من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR وبناءً على ذلك تم تصميم النموذج القياسي التالي:

$$Y_t = \alpha_{1}Yt\text{-}1 + \alpha 2Yt\text{-}2 + \ldots\ldots + \alpha nYt\text{-}n + \mu t$$

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن سعر الفائدة لأجل له أثر سلبي في الاستهلاك الخاص ، أيضا لم يكن التأثير الذي أحدثه سعر الفائدة لأجل في الاستهلاك الخاص ذو دلالة إحصائية وقد يعزى هذا لعدم وجود سوق مالي فعال وحقيقي تظهر فيه تأثيرات أسعار الفائدة على نحو مباشر وبقاء معدل الأسعار تحت سيطرة السلطة النقدية المركزية كذلك من النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة أن الاستهلاك الخاص غير مستقر في المستوى مع مرور الزمن ولكنه استقر بعد اخذ الفرق الأول بينما كان سعر الفائدة لأجل مستقر مع الزمن في المستوى.

4- (القيسي– 2008م) ترشيد الاستهلاك في الإسلام.

هدفت الدراسة إلى تعريف الإنسان المسلم على ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي والنمط الاستهلاكي الذي يجب على المسلم إتباعه في حياته وكيفية ترشيد إنفاقه.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المبني على نصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية لأنه يناسب هذه الدراسة لما له من منهج وأسلوب اقناع عالي.

وتوصلت الدراسة أن الاستهلاك هو التمتع بالطيبات وهو الهدف النهائي للعملية الاقتصادية ويحتل أهمية كبيرة في النظرية الاقتصادية لكونه يمثل المحدد الأكبر للإنتاج ، كذلك من النتائج التي توصل إليها الباحث أن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي محكوم بضوابط معينة كتحريم الإسراف، وكان ذلك من خلال ذكر الآيات والأحاديث الشريفة التي تضمنتها الدراسة، كذلك بين الباحث أن مستوى الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي يتميز بالوسطية التي تميز هذا الدين عموماً الذي يؤدي إلى الاستهلاك المتوازن مع مستوى الدخل ويتم معالجة الاستهلاك الترفي من خلال زيادة الوعي الاقتصادي والتخلص من القيم الاستهلاكية السلبية وتهذيب إشباع الحاجات والرغبات وتشجيع الأفراد على الادخار واستحضار العامل الديني وتوجيه جزء من الثروة إلى عملية الإنتاج بما يخدم حاضر الإنسان ومستقبله.

5- (دوابة- 2008م) الإنفاق الاستهلاكي – قنبلة اقتصادية موقوتة.

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير سعر الفائدة والتسهيلات الائتمانية على الإنفاق الاستهلاكي.

وأهم ما نتج عن هذه الدراسة أن سياسة المصارف الائتمانية والتسهيلات التي تقدمها تشجع على الاستهلاك وأن هذه الاستراتيجية غيرت النمط الاستهلاكي للمستهلك العربي الذي أصبح يتصرف ضمن ثقافة " أنفق ما في الجيب يأتيك ما في الغيب " الأمر الذي ساهم في انتشار ظاهرة الاستهلاك غير الرشيد في الوطن العربي.

وأوصت الدراسة المجتمعات العربية بضرورة ترشيد النفقات الاستهلاكية لأن ذلك سيعزز الاستثمار الذي سيستفيد منه الأجيال القادمة والتقيد بالآداب والأخلاق الإسلامية في الاستهلاك وعدم محاكاة الغرب في المأكل والملبس والمشرب وإنفاق المال أحياناً في معصية الله.

6- (كنعان- 2007م) الاستهلاك والتنمية.

هدفت الدراسة إلى تعريف القارئ بالاستهلاك كمتغير اقتصادي والعلاقات بين الاستهلاك والدخل ونظريات الاستهلاك والدخل وأيضا الاستهلاك كمتغير اجتماعي كمحددات الاستهلاك الاجتماعية والاستهلاك والوعي الاجتماعي والاستهلاك والفقر وناقش الباحث دور الاستهلاك في التنمية الاقتصادية.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطريقة المقارنة بين الدول في معدلات الاستهلاك وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

وأوصت الدراسة إلى استثمار العادات والتقاليد الاجتماعية في سوريا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن الاستهلاك الشعبي هو متغير هام لدعم الإنتاج، وأوصى الباحث الدولة إلى زيادة دخول العمال والفقراء وتبنى الباحث النظرية الكنزية كمبدأ لزيادة الطلب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وعلى الدولة دعم الطلب قبل العرض بزيادة الإنفاق ليصل إلى 50 % من حجم الناتج.

7- (طاهر- 2001م) محددات الادخار الخاص في السعودية.

هدفت الدراسة إلى دراسة محددات الادخار الخاص في السعودية وسيركز منهج الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد في تقدير دالتي الادخار الخاص والادخار العائلي وتحديد أهم محدداتها واختبار معنوية كل منهما وتم صياغة النموذج التالي الذي يوضح العلاقة بين الادخار الخاص ومحدداته في المملكة:

$$PSR=f (GSR , CASR , GDPR , WLTHR , GIR , CCR , TRNF)$$

وقد تبين من نتائج التحليل أن للإنفاق الحكومي على الاستثمار أثر إيجابي على الادخار الخاص وأن لكل من فائض الموازنة ووفرة قروض المستهلكين وتحويلات غير السعوديين إلى الخارج أثر سلبي ومعنوي على الادخار الخاص.

وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الادخار الخاص من خلال الحفاظ على توازن الميزانية والتوسع في الاستثمار الحكومي في البنية التحتية مع الحد من قروض الاستهلاك وتشجيع استثمار مدخرات غير السعوديين المقيمين في المملكة.

8- (المومني – 1994م) تقدير دوال الاستهلاك في الاردن.

هدفت الدراسة إلى استعراض وشرح دوال الاستهلاك بصورتها التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي وتقدير تلك الدوال باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأردني وقام الباحث بدراسة أهم محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن.

تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة فيما يختص بالجانب النظري واستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في التحليل للدراسة القياسية.

وأوضحت الدراسة أن الدخل المحلي والانفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة والتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وحوالات العاملين من أهم محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن خلال فترة الدراسة من عام (1969–1992م).

وتوصلت الدراسة القياسية على أن الدخل المتاح في الفترة السابقة وفي الفترة الحالية والتغير في الدخل من أهم محددات الإنفاق الاستهلاكي.

9- (نقادي و هاشم – 1989م) تقدير دالة الاستهلاك السعودي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك السعودي في المدى القصير والطويل ومحاولة تطبيق تلك الدالة على بعض النظريات الحديثة في هذا المجال خلال الفترة من (1970–1989م).

تم استخدام المنهج الوصفي في الاطار النظري واستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير الدالة وقد تم الأخذ بالقيم الحقيقية للمتغيرات من خلال قسمة حجم الاستهلاك الكلي على الرقم القياسي لمستوى المعيشة وكذلك قسمة الناتج المحلي الاجمالي(الدخل) على نفس الرقم القياسي.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن الاستهلاك يستحوذ على نسبة كبيرة من الإنفاق المحلي الإجمالي وبالتالي في تحديد حجم الدخل المحلي وأن الإنفاق الاستهلاكي يستجيب بصورة كبيرة للتغيرات التي تحدث في مستويات الدخل.

10- (أبو سمرة– 1984م) السلوك الاستهلاكي والعوامل المحددة له في الاردن.

هدفت الدراسة إلى تفسير السلوك الاستهلاكي في الأردن والعوامل المحددة لهذا السلوك والصيغ المقترحة لدالة الاستهلاك في الأردن.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري واستخدم المنهج القياسي التحليلي لتقدير المعاملات والتحليل القياسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن أنسب الصيغ المفسرة لدالة الاستهلاك في الأردن هي الصيغة التي اقترحها كينز في فرضية الدخل المطلق:

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t$$

حيث أن هذه الصيغة حصلت على أفضل نتائج إحصائية مقبولة على الصيغ المعروفة الأخرى كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الأردن ينفق على الأغراض الاستهلاكية أكثر مما تتيحه الإمكانات الذاتية للاقتصاد الوطني.

11- (الحمد – 1982م) الاستهلاك في الإسلام.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تنظيم الاستهلاك في الإسلام وسلوك المستهلك المسلم مقارناً بالأنظمة الاقتصادية الأخرى.

وقد اتبع الباحث منهجاً نقدياً في دراسة الاستهلاك في النظامين الرأسمالي والاشتراكي مبيناً بعد ذلك الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي بوجه عام وفي مجال الاستهلاك بوجه خاص وتتبع آثار ذلك على النشاط الاقتصادي.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها، أن الاستهلاك في النظام الاشتراكي غير واقعي ويقيد حرية المستهلك في اختيار السلع والخدمات.

أما بالنسبة للحاجات في الاقتصاد الإسلامي فأنها ترتبط بمقاصد الشريعة وضوابط الشرع كما أن من أهم النتائج التي توصل إليها أن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي أعلى منها في المجتمع غير الإسلامي.

ثالثاً : الدراسات الأجنبية:

1- (Ioannis, 2012) The Determinants of Households Food Consumption in Greece .

هدفت الدراسة إلى توضيح محددات الإنفاق الأسري على المواد الغذائية في اليونان وتم إجراء التحليل الإحصائي من خلال بيانات للمستهلكين في مدينتي أثينا وجزيرة كريت.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الاطار النظري والمنهج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في التحليل القياسي واستند التحليل على طريقة التجريب على مجموعة من البيانات المقطعية في مدينتي أثينا وجزيرة تكريت بسبب الاختلاف في العقلية فيما يختص بالعادات والتقاليد لكلتا المدينتين.

وأجري المسح من خلال توزيع 800 استبانه في الفترة من أكتوبر 2011 إلى فبراير 2012 وذلك باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية وقد وزع 400 استبانه في أثينا و 400 استبانه في جزيرة كريت.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات المستقلة من الصفات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل والجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة ومركز العمل لها تأثير هام على نفقات الأسر على الغذاء في هاتين المدينتين.

2- (Kai And Papa, 2010) Determinants of Chinas Private Consumption.

هدفت الدراسة إلى توضيح المحددات الرئيسية للاستهلاك الخاص في الصين وقد استخدم الباحثان بيانات عن الاقتصاد الصيني ومن الجهاز المركزي للإحصاء الصيني.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في الإطار النظري وقد قامت الدراسة بعمل مقارنة بين نسب الاستهلاك ومعدلات الادخار ومعدلات الفائدة السنوية بين الصين من جهة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية من جهة أخرى.

واستخدمت الدراسة الأشكال والرسومات البيانية في توضيح هذه النسب من خلال البيانات المنشورة في تلك الدول.

وأشارت النتائج التي توصلوا إليها أن الدخل عامل أساسي في الاستهلاك الخاص وأن معدلات الفائدة الحقيقية لها تأثير هام على الاستهلاك الخاص، واشارت النتائج أن الشعب الصيني يتجه في السنوات العشر الأخيرة إلى التقليل من نسب استهلاكه وزيادة نسب ادخاره.

وأوصت الدراسة إلى بذل الجهود إلى مواصلة رفع دخل الأسرة وحصة العمالة من قطاع الخدمات وتطوير أسواق رأس المال وتحرير أسعار الفائدة.

3- (Sada, 2010) The Determinants and Trends in Houshold Energy Consumption in USA During (2001 -2009).

هدفت الدراسة إلى دراسة محددات استهلاك الطاقة المنزلية لأجهزة التدفئة والتبريد وتسخين المياه في الولايات المتحدة في الفترة من (2001–2009م).

وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي في إثراء الجانب النظري واستخدمت الدراسة التحليل القياسي بطريقة المربعات الصغرى في التحليل وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي في الدراسة وحددت الدراسة عدة محددات لاستهلاك الطاقة المنزلية منها الحياة في الريف أو المدن والمكانة الاجتماعية والوظيفة ومستوى الدخل والعادات والتقاليد المختلفة والعمر.

وأوصت بأخذ هذه المحددات للتنبؤ المستقبلي باحتياجات الطاقة المنزلية في الولايات المتحدة على المستوى المحلي والاتحادي للحفاظ على الطاقة وعدم الإسراف في استخدامها.

4- (Juster and Wachtel, 2001) Expected Inflation and Unexpected effects on Household Consumption.

هدفت الدراسة إلى تبيان تأثير التضخم على الاستهلاك خلال الفترة من العام (1953–1972م)، وقد استخدمت الدراسة بيانات من مركز البحوث المسحية في جامعة Michigan في عملية التحليل.

واستخدمت الدراسة المنهج القياسي التحليلي واستخدمت ثلاثة متغيرات رئيسة في هذه الدراسة هي مؤشر ثقة المستهلك S ومؤشر المشتريات المتوقعة A ومؤشر أسعار المستهلك CPI في عملية التحليل وقد قسمت الدراسة البيانات إلى ربعية وتوصلت الدراسة أن التضخم سواء كان متوقع أو غير متوقع له تأثير سلبي على الاستهلاك حيث يزيد الاستهلاك الحالي لتوقع ارتفاع في الأسعار في الفترة القادمة .

5- (Fasoranti, 2001) The Determinants of Consumption Pattern.

هدفت الدراسة التي أجريت في أكوكو الشمالية الغربية في نيجيريا إلى دراسة محددات الاستهلاك العائلي في المناطق الريفية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل في الجانب النظري واستخدمت المنهج القياسي في التحليل واعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى في عملية التحليل القياسي وتم

الحصول على البيانات من خلال المصادر الثانوية وتم توزيع 100 استبانه تم اختيارها عشوائياً وتم تحليل البيانات بطريقة تحليل الانحدار المتعدد.

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على البيانات من المصادر الثانوية والأولية وكانت البيانات الأولية من خلال توزيع الاستبيانات حيث تم اختيار عينة عشوائية من منطقة الدراسة، وتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الجداول وتم استخدام طريقة الانحدار المتعدد لتحليل العوامل التي تحدد الاستهلاك العائلي من سكان الريف .

وأظهرت النتائج أن الدخل الحالي وصندوق التقاعد المتوقع والأسهم والأصول المعمرة ترتبط ايجابياً بالاستهلاك بينما ترتبط الودائع التي في البنوك سلباً مع الاستهلاك .

6- (Branson and Klevorick, 1970). The Empirical Question of Money Illusion in the United States.

هدفت الدراسة إلى اختبار فرضية وهم النقود Money Illusion في دالة الاستهلاك الكلي، وقد تم استخدام المنهج القياسي في التحليل من خلال أخد عينات للبيانات عن الاستهلاك والدخل بشكل ربعي خلال الفترة من عام (1955-1965م).

توصلت الدراسة إلى أن خداع النقود يتعلق بدالة الاستهلاك ، وكانت النتيجة التي توصلا إليها أن مستوى الأسعار يلعب دوراً هاماً في تحديد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي والذي يزيد كلما زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع بقاء الدخل الحقيقي والثروة ثابتين، أي أن الأسر تأخذ في عين الاعتبار بقيمة الزيادة النقدية فقط في الدخل.

7- (Engel, 1857) The Impact of the Increase in the European Family Income on the Consumption Pattern of these Families .

هدفت الدراسة التي أجريت في دول أوروبا الغربية من العام (1821-1896) إلى دراسة مدى تأثير الزيادة في الدخل على زيادة الأسر في انفاقهم الاستهلاكي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والاستنتاجي في وقد اعتمدت الدراسة على بيانات الدول فيما يختص بالدخل المتاح للفرد.

توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في دخل الأسرة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الغذاء ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل بينما يزداد الإنفاق على خدمات التعليم والترفيه ولكن بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل أما الإنفاق على المساكن يزداد بنسبة ثابتة من الدخل ، وعرفت هذه الدراسة فيما بعد بقانون أنجل.

التعقيب على الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة فقد تبين ما يلي :-

بالنسبة للدراسات المحلية والعربية:

أن موضوع محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي من الموضوعات التي لم تبحث في كثير من الدراسات إلا بشكل نظري فقط. وتناولت الموضوع بشكل كمي فيما يخص محددات الاستهلاك العائلي ولم تتطرق إلى تأثيره على النمو الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال تناولت دراسة (أبو عيدة،2012م) في طولكرم بفلسطين محددات الاستهلاك العائلي وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة، وقد اشارت الدراسة إلى أن الانفاق الاستهلاكي يتأثر بمجموعة من العوامل وهي مستوى التغير في الدخل، والأحوال الاجتماعية، والمحاكاة، والادخار.

فيما أشارت دراسة (بن ناجي، 2015م) في الجزائر إلى أن الدخل المتاح والنمو السكاني والمستوى العام في الاسعار أكثر محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر، كذلك أشارت دراسة (على، 2014م) في السودان أن الدخل المتاح والتضخم والادخار من أهم محددات الاستهلاك العائلي في السودان.

وأشارت دراسة (كنعان،2007م) في سوريا إلى دور الاستهلاك في التنمية الاقتصادية وتعريف القارئ بالاستهلاك كمتغير اقتصادي والعلاقات بين الاستهلاك والدخل ونظريات الاستهلاك.

أما دراسة (المومني، 1994م) في الاردن فقد اشارت إلى أن الدخل والانفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة والتضخم وعدم الاستقرار السياسي وحوالات العاملين من أهم محددات الاستهلاك العائلي في الاردن.

وأشارت دراسة (نقادي وهاشم، 1989م) فقد توصلت إلى أن الاستهلاك يستجيب بصورة كبيرة للتغيرات التي تحدث في مستويات الدخل .

أما دراسة (أبو سمرة، 1984م) فقد توصلت إلى أن أنسب طريقة لتفسير دالة الاستهلاك هي الصيغة التي طرحها كينز في فرضية الدخل المطلق وأن الأردن ينفق على الاغراض الاستهلاكية أكثر من الامكانات الذاتية للاقتصاد الأردني وأوصت بترشيد الانفاق الاستهلاكي.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية:

أشارت دراسة (Ioannis,2012) في اليونان أن الصفات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل والعمر ومكان الإقامة لها تأثير على نفقات الأسر على الغذاء.

فيما أشارت دراسة (Kai And Papa, 2010) في الصين إلى أن الدخل عامل أساسي في الاستهلاك الخاص وأن الشعب يتجه إلى تقليل استهلاكه في العشر سنوات الماضية وزيادة ادخاره، وأوصت بضرورة زيادة دخل الأسر وإعادة توزيع الدخول.

وأخيراً أكدت دراسة (Fasoranti, 2001) في نيجيريا إلى أن الدخل الحالي وصندوق التقاعد المتوقع والاسهم والأصول المعمرة تؤثر بشكل كبير على الاستهلاك العائلي في نيجيريا.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1- تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الاستهلاك العائلي، ولكنها تضيف شيء جديد وهو تأثير الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.
2- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري من حيث توضيح أنواع الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه ونظريات الاستهلاك.
3- استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لتقدير محددات الاستهلاك العائلي والاطلاع على الطرق الاحصائية المناسبة.
4- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في استخدمت نموذجين قياسيين، الأول لمعرفة محددات الاستهلاك العائلي، والثاني لمعرفة تأثير الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي الفلسطيني.
5- من أوجه الاختلاف عن الدراسات السابقة وخاصة المحلية استخدامها في الجانب الاحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (1994-2015م) لمعرفة محددات الاستهلاك وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

يتضح من خلال الدراسات السابقة التي تم استعراضها أن جميعها تشترك في منهجية الدراسة الحالية واستخدامها التحليل الوصفي لمحددات الاستهلاك في النظريات الاقتصادية وبعضها استخدم التحليل القياسي، وعليه فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تعتمد على المنهج الوصفي والكمي معاً، بالإضافة إلى استخدامها لنموذجين قياسيين أحداهما انحدار

متعدد لمعرفة محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين والثاني انحدار بسيط لمعرفة تأثير الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

الفصل الثاني

مفاهيم اساسية في الاستهلاك

المبحث الأول: مفهوم الاستهلاك

المبحث الثاني: سلوك المستهلك

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية في الاستهلاك

مقدمـة:

حظي موضوع الاستهلاك باهتمام كبير من قبل الباحثين في أكثر من علم من العلوم الاجتماعية، وهو ما يعبر عن مدي أهمية الموضوع، لقد كان الاستهلاك الأرضية التي اجتمعت عليها باحثون من تخصصات مختلفة، تقع ما بين علم الاجتماع إلي علم الاقتصاد إلي علم النفس والأنثروبولوجيا، حتي أنه أتاح الفرصة للالتقاء بين علماء في مجالات مختلفة ما كان يجمعهم في الوقت السابق أي اهتمام مشترك.

ولعل الاهتمام الأكبر الذي حظي به الموضوع كان في نطاق علم الاقتصاد، فالاستهلاك ظاهرة أو عملية ذات طابع اقتصادي في المقام الأول، ولعل الاهتمام الكبير الذي حظي به الاستهلاك من قبل علماء وباحثي علم الاقتصادي، يدلل علي أهمية العملية ذاتها، وما يرتبط بها من قضايا، بعضها اقتصادي، مثل العرض والطلب، ومعدل الإنتاج وجودة الإنتاج والمنافسة .... الخ من قضايا ذات طابع اقتصادي، والبعض الأخر ذو صبغة اجتماعية مثل المستوي الاجتماعي الاقتصادي، وقد عبر احد الباحثين عن مركزية موضوع الاستهلاك وأهميته في العلوم الحديثة بقوله: إن الدراسات في موضوع الاستهلاك والجديرة بالعناية أكثر من أن تحصى من قبل باحث واحد أو حتى من مجموعة من الباحثين.
ولم يقتصر اهتمام الباحثين بظاهرة الاستهلاك في مجال علم الاقتصاد فحسب، بل أن الاهتمام امتد إلي علوم أخري، علي الأخص من قبل علم الاجتماع، فالاستهلاك (كعملية) لا تقتصر فقط علي الجانب الاقتصادي، بما يتضمنه من عمليات سبق الإشارة إليها مثل الإنتاج وجودته والقدرة علي المنافسة ... الخ، بل ثمة جوانب اجتماعية أخري تتضمنها الظاهرة، لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية، فالاستهلاك يمكن أن نطلق عليه نمط من أنماط الحياة اليومية التي يعيشها الإنسان، فالدراسات المبكرة التي أجراها العديد من الباحثين الأنثروبولوجيين (خاصة دراسات Malinovsky و Radcliffe وغيرهم)، كشفت عن أن الاستهلاك يمثل جزءاً مهماً من حياة المجتمعات التي قاموا بدراسته، فعملية الاستهلاك ذات علاقة وطيدة بالجانب القيمي والعقائدي في حياة تلك المجتمعات.

المبحث الأول

مفهوم الاستهلاك

أولاً: تعريف الاستهلاك

الاستهلاك هو استخدام سلع أو اتلافها، ويمكن النظر إلى الاستهلاك على انه الهدف أو أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية(عبد الرحمن،1988، ص237).

ويعرف الاستهلاك ايضا كل ما ينفقه أفراد المجتمع على مأكله ومشربه ومسكنه...الخ وما ينفقه على التكافل الاجتماعي(الهمشري،1985، ص308).

ويعرف الاستهلاك ايضا بأنه الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل (البكري، 2008).

ويمكن تعريف الاستهلاك بأنه النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية الاحتياجات والرغبات خلال فترة معينة وهي في العادة سنة تقويمية ، ويشمل استهلاك الدولة من البضائع الاستهلاكية كالملبس والمأكل والأدوات المنزلية بالإضافة إلى المواد الخام كمواد البناء والقطن والوقود والمعادن.

العوامل المؤثرة على الاستهلاك:

(Bakare,2015pp. 41-43)(أبو عيدة،2012، ص42).

هناك علاقة صريحة وواضحة بين الدخل والاستهلاك بغض النظر عن نوع الدخل وأن أي تغير في الدخل سيؤدي إلى تغير الاستهلاك ولكن الدخل ليس المحدد الوحيد المؤثر على الاستهلاك، فهناك عوامل أخرى غير دخلية تؤثر على الاستهلاك ويمكن إجمال هذه العوامل كالتالي:

1- **التقليد والمحاكاة:** فقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها كثيراً وليس لرغبة الشراء إنما فقط ليحاكي بها صديق له حتى ولو أضطره ذلك إلى إنفاق معظم دخله.
2- **النظرة إلى الادخار**: لو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على انه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل، أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون الادخار أهمية تذكر أو أنهم مستهلكون بطبعهم فسيحدث العكس أي يزيد الاستهلاك فينخفض الادخار.

3- **نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:** الطبقات الفقيرة بطبعها مستهلكة للجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون قليل بسبب انخفاض دخلها أساساً، أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من الدخل وادخار جزء أكبر من دخولها، فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الاغنياء، ولذلك كان توزيع الدخل في صالح الفقراء كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس.

4- **الثروة المفاجئة:** إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث من شأنها زيادة استهلاكه عما كان عليه قبل حصوله عليها محاولاً في البداية اشباع رغباته من سلع كثيرة كان يتطلع إلى استهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على اسلوب استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك وقيد يبدأ في زيادة مدخراته.

5- **الائتمان الاستهلاكي ورصيد الأصول المالية السائلة:** كلما توسعت حلقات الائتمان الاستهلاكي (قروض تسدد على شكل أقساط أو البيع بالتقسيط) كلما زادت إمكانية التوسع أكثر في الاستهلاك، وزيادة الأصول والأرصدة السائلة كالسندات والأسهم والودائع البنكية لدى أفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة رغبتهم في الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل.

6- **رصيد السلع المعمرة:** إن اقتناء الأفراد في المجتمع للسلع المعمرة مثل السيارات، والثلاجات، والغسالات، كفيلة بتحقيق احتياجاتهم منها لفترة طويلة، أي اكتفائهم منها لفترة من الوقت ويقل ميلهم لاستهلاكها عند مختلف مستويات الدخل.

7- **توقعات الاسعار:** إذا توقع الأفراد ارتفاع الاسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك.

8- **العوامل الاجتماعية:** توجد عدة عوامل اجتماعية تؤثر على الانفاق الاستهلاكي كالعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي والثقافي، والبيئة التي يعيش فيها، كلها تؤثر على حجم الاستهلاك.

9- **الأذواق:** تختلف أذواق المستهلكين اختلافاً متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل، والسبب في ذلك اختلاف الميول الادخارية ويرجع ذلك إلى اختلاف السن والتركيب الأسرى والأحوال الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى التغيرات

المستمرة في نوعية السلع ودرجة جاذبيتها وطرق الدعاية والاعلان عنها وكلها أمور تؤثر على تغير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى.

10- **سعر الفائدة:** أكدت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للادخار، في حين شكك الاقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فزيادة سعر الفائدة قد يشجع على الادخار ويخفض الاستهلاك، ولكنه أيضاً قد يؤثر عكسياً، لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبياً.

11- **الضرائب:** إن السياسة الضريبية للدولة تؤثر على الاستهلاك وعلى الادخار، حيث تعتبر الضرائب استخداماً غير انفاقي للدخل ، فيشار إليها بالادخار الحكومي (أو الادخار العام)، حيث إن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس صحيح.

أهمية الاستهلاك :(الطباع،2012)

يعتبر الاستهلاك أحد أهم مكونات الناتج القومي الإجمالي. فهو يأتي على جانبي المعادلة حيث يعتبر دخلا وإنفاقا عند قياس الناتج القومي الإجمالي ومن هذا المنطلق فإن استهلاك فرد (إنفاقه) يعتبر دخلا لفرد آخر.

ويعتمد الاستهلاك بشكل كبير على عوامل عدة لعل من أهمها الدخل، وفي هذه الحالة فإن الدخل يقسم إلى استهلاك وادخار. وفي الحالات التي يكون فيها الدخل منخفضا يستهلك الفرد أو العائلة مجمل هذا الدخل أو كله. أما عند زيادة الدخل فإن النسبة الموجهة من هذا الدخل تبدأ في الانخفاض.

وقد بينت الدراسات الإحصائية أن نسبة الاستهلاك الإجمالي لبعض المجتمعات تصل إلى ما يقارب 90% من الدخل ويذهب الباقي إلى الادخار. وتختلف نسبة الادخار والاستهلاك من مجتمع إلى مجتمع، فبعض المجتمعات يميل أكثر إلى الاستهلاك وبعضها ترتفع نسبة الادخار لديها.

ولا يمكن أن نغفل أن للاستهلاك أهميته في النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الاستهلاك وخصوصا للسلع المعمرة يشجع على الإنتاج والذي بدوره يشجع على زيادة العمالة وخلق أعمال جديدة. كما أن الادخار الذي في الغالب يوجه للاستثمار يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات والتي

بطبعها تكون طويلة الأجل وهو ما يزيد في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وفي أثناء الازدهار الاقتصادي تتوفر فرص العمل، ويزداد حجم الإنفاق بأنواعه الاستهلاكي والاستثماري وينمو تبعا لذلك الحجم الحقيقي للناتج القومي الإجمالي.

ولا يمكن أن نغفل أنه في أي اقتصاد تكون هناك فترات ازدهار وتعقبها فترات كساد وهكذا أو ما يسمى بالدورات الاقتصادية، ففي فترات الكساد يتباطأ معدل نمو كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الفرص الجديدة للعمل، وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة.

ثانياً: أنواع الاستهلاك (عمر، 1990م، ص45)

قبل التطرق إلى أنواع الاستهلاك يجب التفريق بين أنواع السلع حيث قسم الاقتصاديون السلع إلى عدة أنواع من حيث استخدامها وهي:

1- **السلع الاستهلاكية:** وهي السلع والخدمات المتجهة إلى المستهلك، حيث تشبع الحاجات الإنسانية بصفة مباشرة دون الحاجة إلى عمليات تحويلية تجرى عليها كالخبز والطعام وعادة تكون وحيدة الاستعمال.
2- **السلع المعمرة:** وهي التي تستخدم عدة مرات ولفترات طويلة نسبياً مثل الشقق السكنية والسيارات والأجهزة الكهربائية بأنواعها المختلفة.
3- **السلع النصف معمرة:** وتستعمل لأكثر من مرة ولكن لفترة قصيرة جداً مثل أدوات التنظيف ومستحضرات التجميل.
4- **السلع الرأسمالية أو الصناعية:** هي السلع التي تشتريها المنشآت وتوجه إلى المشروعات الصناعية للمساعدة في الانتاج أو لتكون مدخرات في عملية الانتاج وهى لا تقدم للمستهلك النهائي وهى لا تصلح لإشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة، لكنها تساعد في انتاج السلع الاستهلاكية مثل الأرض والآلات والمواد الأولية.

ويميز الاقتصاديون بين عدة أنواع من الاستهلاك من خلال عدة معايير هي: استهلاك مستقل أو معتمد على الدخل، والغاية من الاستهلاك(هل هو استهلاك نهائي أم استهلاك وسيط) وطبيعة السلع والخدمات المستهلكة(استهلاك فوري واستهلاك تدريجي) وأخيراً الطريقة التي تم بها الاستهلاك من جهة الافراد (استهلاك فردي أم استهلاك جماعي)(على، 2014، ص14).

أ- **الاستهلاك المستقل والاستهلاك المعتمد على الدخل**:(عمر،1990،ص46).

1- الاستهلاك المستقل (الاستهلاك التلقائي):هو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل الشخصي حتى لو كان دخله صفراً بل يعتمد على مدخرات الفرد أو المساعدات والهبات

2- الاستهلاك المعتمد على الدخل: هو الاستهلاك المرتبط بدخل الفرد فكلما زاد دخل الفرد زاد استهلاكه والعكس صحيح أي يوجد علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك.

ب - **الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط:**

1- الاستهلاك النهائي: قيام العائلات والمؤسسات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع والخدمات ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج.

2- الاستهلاك الوسيط: استعمال المؤسسات للمواد والمنتجات أو الخدمات في انتاج سلع وخدمات أخرى وهو استهلاك منتج.

ج- **الاستهلاك الفوري والاستهلاك التدريجي:**

1- الاستهلاك الفوري: هو الاستعمال الفوري أو الوسيط للسلع والخدمات مرة واحدة مثل تناول الطعام أو استعمال المواد الأولية وهو صفة أغلب الخدمات مثل خدمة النقل.

2- الاستهلاك التدريجي: هو الاستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات، أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية وليست فورية مثل استعمال المباني والسيارات والملابس.

د- **الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي:**

1- الاستهلاك الفردي: هو استهلاك سلعة أو خدمة تخص فرداً معيناً على سبيل المثال : تناول دواء وصفه الطبيب لشخص مريض ويخصه شخصياً دون سواه.

2- الاستهلاك الجماعي: هو استهلاك سلعة أو خدمة من قبل مجموعة من الأفراد مثل التنزه في الحديقة هو استهلاك جماعي، فهناك سلع وخدمات تستهلك بصورة انفرادية وأخرى بصورة جماعية.

هـ- الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام:

1- الاستهلاك الخاص: هو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، ويطلق عليها في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي.

2- الاستهلاك العام: هو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي، ويطلق عليه أيضاً اسم الاستهلاك الجماعي.

المبحث الثاني

سلوك المستهلك

يعد المستهلك العنصر الأساسي في العملية التسويقية ومحور النشاط التسويقي وموضوع الأبحاث والدراسات التسويقية، ولهذا فإن تحديد طبيعة المستهلك تحدد طبيعة السوق (سوق نهائي ، سوق صناعي) وطبيعة النشاطات الانتاجية والاقتصادية في المؤسسة وعليها تبنى الخطط والاستراتيجيات التسويقية، لهذا تركز معظم الدراسات على دراسة المستهلك وسلوكه انطلاقاً من دراسة دوافعه وحاجاته التي تشكل محور سلوكه وهذا ما يفسر المكانة المهمة التي احتلتها دراسة سلوك المستهلك في هذا العصر ، حيث أصبح المستهلك هو الذي يحدد المدخلات الأساسية للمؤسسات التي تقدم السلع والخدمات للسوق.

أولاً: تعريف المستهلك

المستهلك هو الشخص الذي يشتري أو لديه القدرة لشراء السلع والخدمات المعروضة للبيع ، بهدف اشباع حاجاته ورغباته العائلية (عبيدات، 2001، ص13).

أما سلوك المستهلك فهناك العديد من التعاريف منها ما يلي:

- " ذلك التصرف الذي يبرزه المستهلك في البحث من شراء أو استخدام السلع والخدمات والأفكار ، والتي يتوقع أنها ستشبع رغباته أو حاجاته حسب إمكانياته الشرائية المتاحة " (عبيدات، 2001، ص4).
- " جميع الأفعال والتصرفات المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها المستهلكون في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة في مكان معين وفي وقت محدد " (صالح،2011م، ص10).
- " مجموعة الأنشطة الذهنية أو العضلية المرتبطة بعملية التقييم والمفاضلة ، والحصول على السلع والخدمات والأفكار وكيفية استخدامها " (أبو قحف، 1994م، ص42).

ويعرف الباحث سلوك المستهلك بأنه " مجموع العمليات والتصرفات والافعال التي يقوم بها المستهلك اثناء البحث عن السلع والخدمات وذلك بغرض اشباع حاجاته، مع مراعاة امكانياته المادية التي تمكنه من اشباع حاجاته".

ثانياً :أنواع سلوك المستهلك (Solomon, 2006, p.261) .

هناك آراء عديدة حول أنواع سلوك المستهلك ومن هذه الآراء عدة تقسيمات هي:

أ. **حسب شكل السلوك:**

وتقسم جميع سلوكيات وتصرفات الأفراد إلى سلوك ظاهرة وأفعال ظاهرة والتي يمكن ملاحظتها من الخارج مثل النوم والأكل والشرب والبيع والشراء، ويوجد سلوك باطن وهو السلوك الذي لا يمكن مشاهدته أو ملاحظاته.

ب. حسب طبيعة السلوك :

حيث تقسم إلى عدة أقسام هي:

1) **سلوك فطري:** وهو السلوك الذي غالباً ما يصاحب الانسان منذ ميلاده دون الحاجة إلى تعلم أو تدريب.
2) **سلوك مكتسب:** وهو السلوك الذي يتعلمه الفرد بوسائل التعلم أو التدريب المختلفة مثل الغذاء والكتابة والسباحة وغيرها.

ج. حسب العدد:

تنقسم سلوكيات الأشخاص وتصرفاتهم حسب المعيار الذي يتعلق بالفرد وما يتعرض له من مواقف خلال حياته اليومية المختلفة.

د. السلوك الجماعي:

وهو السلوك الذي يخص مجموعة من الأفراد كأفراد الجماعة التي ينتمي إليها في المنزل أو المدرسة أو النادي ..الخ.

هـ. حسب حداثة السلوك:

قد يكون سلوك الفرد حالة جديدة أو مستخدمة باعتبار أنه يحدث لأول مرة وقد يكون سلوكاً مكرراً أو معاد طبق الأصل.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك (على، 2014م، ص17)

وتشمل هذه العوامل المؤثرات البيئية الخارجية التي تؤثر في المستهلك وهي :

1- **العوامل التسويقية:** وهي التي تحدد العلاقة بين المكانة الاجتماعية للفرد واستهلاكه للمنتج وتحديد الطبقة الاجتماعية المستهدفة.

2- **العوامل الاجتماعية:** وتتمثل في الطبقة الاجتماعية التي يعيشها الفرد والديانة والمعتقدات والعادات والتقاليد.

3- **العوامل النفسية:** وتتضمن المؤثرات الشخصية مثل الدوافع والادراك.

4- **العوامل الاقتصادية:** ويدخل في ذلك مستويات الأسعار للسلعة أو السلع البديلة والمكملة والقدرات الشرائية للمجتمعات والتضخم والبطالة والسياسة السعرية للدولة والدعم المقدم للفئات الفقيرة.

رابعاً: النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (صوان، 2004م، ص101)

تحاول النظرية الحديثة لسلوك المستهلك والتي تم تطويرها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تحليل القرارات التي يتخذها المستهلك في عملية الانفاق لدخله المحدود على شراء السلع والخدمات المختلفة ، تحقيقاً للهدف المنشود وهو الوصول إلى أعلى درجة من الاشباع (أي تعظيم المنفعة من الانفاق الاستهلاكي).

خامساً: توازن المستهلك (Consumer's Equilibrium)

(صوان،2004، ص102).

يقصد بتوازن المستهلك الحالة التي يحقق فيها المستهلك أعلى درجة من المنفعة ضمن إطار القيود النقدية المفروضة عليه، والتي تقيسها أسعار السلع التي يرغب في انفاق دخله على شرائها خلال فترة معينة .

ويستوجب توازن المستهلك الجمع بين رغبات المستهلك وأذواقه كما تعبر عنها خريطة السواء، وبين امكانياته المادية كما يعبر عنها خط الميزانية ، لذلك نستطيع القول بأن المستهلك يصبح في وضع توازني حينما تتطابق رغباته مع قدراته على الشراء (أي انفاق جميع المبلغ المخصص من دخله). ومنحنيات السواء: هي تمثيل بياني لذوق المستهلك وتفضيلاته تجاه مجموعات من سلعتين مختلفتين مثل (x , y) خلال فترة محددة تعطي كل مجموعة نفس المستوى من الاشباع. كما يبين خط الميزانية التمثيل البياني لدخل المستهلك النقدي المخصص

للإنفاق خلال فترة زمنية محددة. والشكل التالي رقم (2.1) يوضح توازن المستهلك باستخدام طريقة منحنيات السواء .

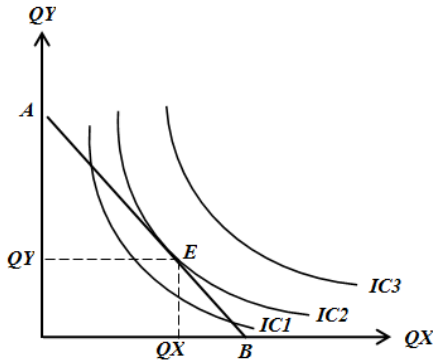

شكل (2.1) يوضح توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء

وتتمثل حالة توازن المستهلك بيانياً عند نقطة تماس منحنى السواء IC2 مع خط الميزانية AB، ويتحقق هذا الشرط عند نقطة التوازن E.

خلاصة الفصل:

تم التعرف من خلال هذا الفصل في المبحث الأول على مفهوم الاستهلاك والعوامل المؤثرة عليه بشكل عام، كما تم التطرق إلى أهمية الاستهلاك واعتماده بشكل كبير على الدخل وأهميته بالنسبة للإنتاج و زيادة الايدي العاملة وبالتالي على النمو الاقتصادي، كما تم الحديث عن أنواع السلع الاستهلاكية من حيث تقسيماتها المختلفة (السلع الاستهلاكية، والسلع المعمرة، والنصف معمرة، والرأسمالية أو الصناعية)، كما تم التعرف على أنواع الاستهلاك من خلال عدة معايير، هل هو استهلاك مستقل أو نهائي أو وسيط يستخدم في الانتاج، وطبيعة السع المستهلكة هل هي استهلاك لمرة واحدة أو استهلاك تدريجي متكرر الاستخدام، كذلك الطريقة التي يتم بها الاستهلاك من قبل الأفراد هل هو استهلاك فردي تخص فرداً واحداً أم لمجموعة من الأفراد.

كما تم التوضيح من خلال المبحث الثاني سلوك المستهلك وتم التطرق لعدة تعريفات لسلوك المستهلك وأنواعه وتقسيماته المختلفة منها (شكل السلوك، طبيعة السلوك، والسلوك الجماعي) كذلك تم التطرق إلى العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك منها العوامل التسويقية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

في نهاية الفصل تم الحديث عن آلية توازن المستهلك وكيفية حدوث هذا التوازن لتحقيق أعلى درجة من المنفعة ضمن حدود دخله من خلال منحنيات السواء وتفضيلاته السلعية وخط الميزانية الذي يمثل دخل المستهلك النقدي.

الفصل الثالث

التطور الفكري لنظريات الاستهلاك

المبحث الأول: نظريات الاستهلاك

المبحث الثاني: الاستهلاك في فلسطين

المبحث الأول

نظريات الاستهلاك

مقدمة:

يعتبر Alfred Marshall أول من كتب عن موضوع الدخل والاستهلاك، حيث عبر عن وجود علاقة بين الدخل والاستهلاك في كتابه (استراتيجية العوامل في إدارة الأعمال) وعمل على ترجمة الفكرة إلى معادلة رياضية، وافترض وجود علاقة بين الدخل والاستهلاك ولكن لم يتم إثبات ذلك.

ويعتبر Keynes أول من وضع إثبات بوجود علاقة بين الدخل والاستهلاك في كتابه (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود)، حيث اثبت أن الاستهلاك دالة في الدخل، بعد ذلك ظهرت عدة نظريات لاحقة لنظرية Keynes في الاستهلاك في الأجل القصير والطويل منها نظرية الدخل النسبي James Duessenberry عام 1949م ونظرية الدخل الدائم التي طورها Milton Friedman عام 1957م ونظرية دورة الحياة للدخل Franco Modigliani و Richard Brumberg.

أولاً: نظرية الدخل المطلق (الحبيب، 1994م، ص215)

طبقاً لهذه الفرضية يعتمد الإنفاق الاستهلاكي في فترة معينة على الدخل المتاح في الفترة الحالية ويتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل كما أن الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل ولكن الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل.

وقد وضح Keynes العلاقة بين الاستهلاك والدخل من خلال المعادلة التالية:

$$C_t = f (y_t)$$

حيث أثبت أن الاستهلاك دالة في الدخل المتاح في الفترة السابقة

ودالة الاستهلاك الخطية تأخذ الشكل التالي:

$$C_t = a + b\ y_t$$

حيث y_t تمثل الدخل الحقيقي المتاح و b تمثل الميل الحدي للاستهلاك و a الاستهلاك التلقائي وتعبر t عن السنة الحالية.

إن دالة الاستهلاك التي وضحها Keynes توضح العلاقة بين الاستهلاك الجاري والدخل المتاح بمعنى أن الانفاق الاستهلاكي الجاري للعائلة أو المجتمع ككل في فترة معينة يعتمد على الدخل في الفترة نفسها.

إلا أن بعض الاقتصاديون أوضحوا بأن العلاقة بين الاستهلاك الجاري والدخل الجاري ضعيفة إن لم تكن معدومة وأن استهلاك العائلة لا يعتمد على الدخل الجاري إنما يعتمد على تيار من الدخل عبر فترة طويلة من الزمن، كما يعتمد على ثروة العائلة، فلو افترضنا وجود عائلتين لديهما مستوى الدخل نفسه إلا أن انفاقهما الاستهلاكي يختلف، وذلك بسبب اختلاف دخلهما المتوقع الحصول عليه خلال فترة مستقبلية أو اختلاف حجم ثروة كل منهما.

ثانيا: قوانين انجل (بن قنة، 2013م، ص6).

قام (Engel) بدراسة بيانات مقطعية للدخل والانفاق الاستهلاكي لمجموعة من الأسر، حيث لاحظ من خلالها انطلاقاً من أسرة إلى أسرة أن هناك اختلافاً في سلوكها الاستهلاكي تبعاً لاختلاف ميزانية كل أسرة، وسميت هذه الدراسة بدراسات الميزانية، حيث تبين أن دالة الاستهلاك غير نسبية مؤيدة بذلك فرضية الدخل المطلق .

كما اشار (Engel) إلى أن نسبة الاستهلاك من الدخل تتناقص كلما كانت هناك زيادة في الدخل، وقد وضع (Engel) ثلاث قوانين مرتبطة بالاستهلاك على ثلاث فئات من السلع، تعرف هذه القوانين بمستقيمات انجل – Droite Engel وهي :

أ. **القانون الأول**: يقر بأنه تحت ظروف محددة، فان الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على المواد الغذائية (بالكميات)، لكنه يتناقص كنسبة منه(أي من الدخل).

ب. **القانون الثاني**: يؤكد على أنه وفي ظروف معينة كذلك، فان ارتفاع الدخل القومي يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الترفيه و التعليم، ليس فقط بالكميات وإنما أيضا كنسبة من الدخل القومي.

ج. **القانون الثالث**: يؤكد بأن ارتفاع الدخل القومي يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السكن و اللباس، ليس فقط بالكميات ولكن بشكل كبير جدا من نسبة الزيادة في الدخل القومي.

ثالثاً: نظرية الدخل النسبي:(الحبيب، 1994م، ص220)

يفترض صاحب هذه الفرضية James Duessenberry بأن سلوك الشخص المستهلك يعتمد على سلوك الآخرين المحيطين به من أقارب وجيران وأصدقاء في العمل .... الخ، بمعنى أن الشخص يحاول تقليد الآخرين في طريقة استهلاكهم ومحاكاتهم في هذا النمط من الاستهلاك حتى لو كان دخله يعد أقل من متوسط دخولهم وهذا ما يعرف بمبدأ المحاكاة (Demonstration effect).

بناءً على ما تقدم يمكن توضيح هذه الفرضية " فرضية الدخل النسبي " كما يلي:

لو أن شخصاً ما X نريد أن نعرف نسبة ما ينفقه من دخله على الاستهلاك أي ميله المتوسط للاستهلاك بالنسبة للمجموعة التي ينتمي لها فيتم لك عن طريق معرفة نسبة دخله للدخل المتوسط للمجموعة أي:

$$APC_X = C_X / Y_X = f (C_X / Y_G)$$

حيث APC_X تعبر عن الميل المتوسط للاستهلاك للشخص X.

و C_X تمثل استهلاك ودخل الشخص X بالتتابع.

وتمثل Y_G متوسط دخل المجموعة.

وقد أدخل James Duessenberry عاملاً جديداً في نظريته لتفسير علاقة الاستهلاك بالدخل، هو مستوى الدخل الماضي (past income)، ويرجع ذلك إلى التقلبات التي تحدث للدخل عبر الزمن وأن الانفاق الاستهلاكي سيعتمد ليس فقط على مستوى الدخل الجاري إنما على أعلى مستوى للدخل حصل عليه المستهلك في الماضي، أي مستوى القمة، أي ان الانفاق الاستهلاكي يعتمد أساساً على أعلى دخل حصل عليه الشخص أي دخل القمة(Peak income) بجانب الدخل النسبي أي أن الاستهلاك يعد دالة للدخل الجاري ودخل القمة.

$$C = f (y^1 , y)$$

حيث تمثل y الدخل الجاري و y^1 دخل القمة.

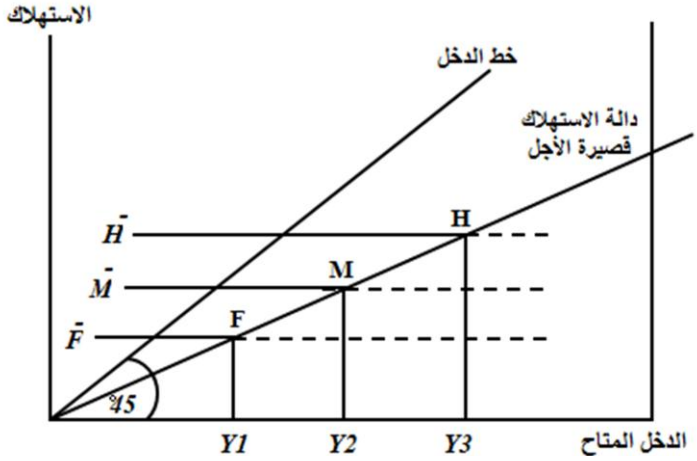

شكل (3.1): يوضح نظرية الدخل النسبي (James Duessenberry)

يوضح الشكل (3.1) العلاقة بين الاستهلاك في الآجل القصير والاستهلاك في الآجل الطويل بمعادلة عامة تأخذ الشكل التالي:

$$C = (c - b) y^1 + by$$

حيث أن:

C = الميل المتوسط للاستهلاك في الآجل الطويل

b = الميل المتوسط للاستهلاك في الآجل القصير

y= الدخل الحالي

y1 = دخل القمة

فعندما يكون $y = y^1$ نحصل على $C = cy$ وهي دالة الاستهلاك طويلة الآجل وعندما تكون y أكبر من y^1 نحصل على دالة الاستهلاك قصيرة الآجل $C= a+by$ حيث a مقدار ثابت يساوي $(c-b)y^1$.

في المدى الطويل يقع المستهلك على دالة الاستهلاك طويلة الآجل التي تبدأ من نقطة الأصل، حيث في المدى الطويل من المتوقع أن يكون الاستهلاك أقل من الدخل، ومن ثم تكون دالة الاستهلاك تحت خط الدخل والفرق بين دالة الاستهلاك وخط الدخل يمثل حجم الادخار.

لذلك فإن دالة الاستهلاك في المدى الطويل هي $C= b_l (y)$، حيث يكون الاستهلاك التلقائي صفراً وفي هذه الحالة تكون دالة الاستهلاك دالة نسبية.

أما إذا حدث كساد في المجتمع عند مستوى الدخل y_1 فالسؤال هو ماذا يحدث للاستهلاك ؟ تبعاً لنظرية الدخل المطلق أي الدخل الجاري لا بد أن ينخفض الاستهلاك، أما تبعاً لنظرية الدخل النسبي فهناك عاملان: أولهما الدخل الجاري وثانيهما الدخل الماضي أو دخل القمة، فإذا اعتمدنا على الدخل الجاري فهذا يعني أن الاستهلاك لا بد أن ينخفض ومن ثم لوكان المستهلك عند النقطة F مثلاً فإنه يتحرك على دالة الاستهلاك طويلة الآجل ولكن نتيجة لدخول عامل الدخل الماضي أو دخل القمة يحاول المستهلك المحافظة على مستوى الاستهلاك ولو على حساب مدخراته السابقة، ومن ثم لا يتحرك على دالة الاستهلاك طويلة الآجل إنما يتحرك على دالة الاستهلاك قصيرة الآجل C=a+by على الخط F, F' ، والنتيجة هي انخفاض حجم الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة الانخفاض في الدخل، وهذا يعني ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك وانخفاض الميل المتوسط للادخار، بعد أن تمر الأزمة ويرتفع الدخل يبدأ الاقتصاد بالتحرك في اتجاه دالة الاستهلاك طويلة الآجل $C_L= b_L(y)$ والتي يتزايد معها الاستهلاك تزيداً نسبياً مع الزيادة في الدخل وذلك مع وصول الدخل إلى مستوى قمة جديد أعلى من المستوى السابق، ويتبع الاستهلاك منحنى دالة استهلاك طويلة الآجل إلى أن يصل إلى النقطة M ومستوى الدخل عند y_2 ، وحيث أن من طبيعة النشاط الاقتصادي تحقيق فترة ازدهار تتبعها فترة ركود فإذا وصل النشاط الاقتصادي إلى مرحلة الركود تبدأ الدورة مرة أخرى كما تناولناها عند النقطة F وهى أن المستهلك يتحرك على الخط M' M وهكذا.

<u>فرضيات الدخل النسبي</u> (متولي، 1993م ص294).

1. إذا كان الدخل في تزايد مستمر وأعلي من دخل القمة السابق فان الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتا ومساوياً للميل الحدي للاستهلاك.
2. إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل القمة السابقة فان الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوي المعيشة الذي سبق ان حدده دخل القمة. عليه فان الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك.
3. إذا كان الدخل الحالي في تزايد فان الميل المتوسط للاستهلاك سوف يخفض كلما تناقص الميل الحدي للاستهلاك.

رابعاً: نظرية الدخل الدائم(سعيد، حسين، 1988م، ص145)

تعتمد هذه الفرضية الذي طورها Friedman على فرضية أساسية هي أن المستهلك يحاول المحافظة على نمط معين من الاستهلاك بالرغم من التقلبات التي تحدث في دخله من سنة لأخرى.

ويعتمد الاستهلاك طبقاً لهذه الفرضية على الدخل الدائم والذي يعرف بمتوسط دخل المستهلك المتوقع خلال فترة حياته، وحيث أنه توجد صعوبة في تقدير ذلك الدخل بسبب التغيرات التي قد تحدث في دخل الفرد في فترة حياته القادمة إلا أنه طبقاً لهذه النظرية يتم تقدير قيمة الدخل الدائم عن طريق تقدير القيمة الحالية لجميع الدخول المستقبلية للفرد من العمل والمصادر الأخرى المتوقعة إضافة إلى قيمة الثروة الحالية التي يمتلكها.

إن فرض Friedman **عند الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية:**

أولاً: أن الدخل الفعلي للأسرة Y والاستهلاك C في فترة زمنية معينة قد ينقسم إلى عنصرين : دائم Permanent وانتقالي Transitory وبمعنى آخر فإن :

$$Y= Y_p +Y_t$$

و

$$C =C_P + C_y$$

حيث تشير p ، t إلى الدائم والانتقالي على التوالي .

وطبقاً لـ Friedman فإن الدخل الدائم هو المقدار الذي تستطيع أن تنفقه الأسرة على الاستهلاك دون أن تمس ثروتها وهو عبارة عن الدخل الذي يعتمد على الدخل المتوقع في المستقبل ولا يمكن أن يقاس مباشرة .(أبدجمان، 1988، ص145).

أما الدخل الانتقالي فهو حسب Friedman فهو الدخل غير المتوقع وهو أما يكون موجباً أو سالباً وعلى سبيل المثال قد يحصل المزارعون على دخل أكبر من المتوقع بسبب تحسن الأحوال الجوية، وقد يحصلون على دخل أقل من المتوقع بسبب سوء الأحوال الجوية.

ثانياً: افترض Friedman أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة n من الدخل الدائم ويأخذ صيغة المعادلة التالية:

$$C = nY_P \ (\ 0 < n < 1 \ )$$

ثالثاً: افترض Friedman أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والدخل الدائم.

والانفاق الاستهلاكي طبقاً لهذه النظرية يمثل نسبة ثابتة من الدخل الدائم أي : $C=by_p$

حيث b الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل و y_p الدخل الدائم.

وإذا حدثت زيادة في الدخل الجاري للمستهلك فلن تؤثر في الانفاق الاستهلاكي إلا إذا كان لهذه الزيادة صفة الديمومة وتؤدي إلى زيادة الدخل الدائم.

أما إذا كانت هذه الزيادة في الدخل تمثل زيادة طارئة كالحصول على جائزة في مسابقة أو علاوة تشجيعية فتسمى بالدخل الطارئ (Transitory income) ولا يتأثر الاستهلاك بهذه الزيادة الطارئة في الدخل أي أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الطارئ يقترب من الصفر.

الانتقادات الموجهة لنظرية الدخل الدائم: (أبدجمان،1988، ص 149)

تركز نقد هذه النظرية على افتراضين هما:

1- افتراض ثبات الميل المتوسط للاستهلاك.

2- افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يقترب من الصفر.

ويعتبر كلاً من Frend و Karvis من بين الذين اعترضوا على نظرية Friedman عن ثبات الميل المتوسط للاستهلاك فقد أكدا أن الأسر ذات المستويات المنخفضة من الدخل الدائم تقع تحت ضغط أقوى للإنفاق من الأسر ذات المستويات المرتفعة من الدخل الدائم.

ولذلك فإنه طبقاً للنظرية فإن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر ذات الدخل المنخفض لا بد أن يزيد عن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر ذات الدخل المرتفع وهكذا يقول كل من Frend و Karvis أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما ازداد الدخل الدائم. كما اعترض ايضاً عدداً من الاقتصاديين على نظرية Friedman بأن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يقترب من الصفر، إذ أثبتوا من خلال التجارب أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يكون موجباً.

وبالمجمل فإن هذه النظرية إذا ما طبقت على أرض الواقع صحيحة بالرغم من الانتقادات التي وجهت إليها من بعض علماء الاقتصاد.

خامساً: نظرية دورة الحياة :(الدجيلي،2001، ص228).

نظرية دورة الحياة تشبه نظرية الدخل الدائم، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن استهلاك الشخص يعتمد على جميع موارده المستقبلية طيلة فترة حياته الانتاجية وليس على الدخل الجاري فقط، ومن ثم فالدخل تبعاً لهذه الفرضية يشتمل على الدخل الجاري والدخل المتوقع، والدخل المتوقع يشتمل على دخله نظير عمله وما يحصل عليه من دخل نظير ممتلكاته، إضافة إلى عائداته من استثماراته المالية من أسهم وسندات وخلافه. وتفترض الفرضية بأن الشخص يبدأ حياته بدخل منخفض ومع تقدمه في العمل يبدأ دخله في الارتفاع حتى يصل إلى مستوى مرتفع وينخفض مرة أخرى عند الإحالة للمعاش. ومن ثم يحاول الشخص أن يوزع إنفاقه الاستهلاكي على فترة حياته، بحيث يتفادى التقلبات في دخله.

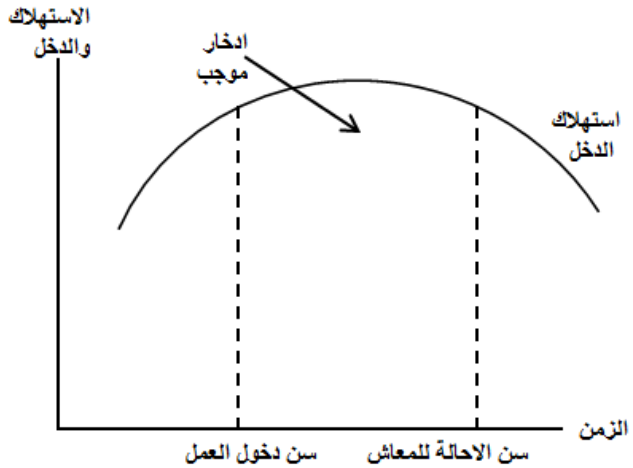

شكل رقم (3.2) يوضح نظرية دورة الحياة للدخل

كما نلاحظ من الشكل (3.2) أن الشخص يبدأ حياته بدخل منخفض بحيث يكون أقل من استهلاكه مما قد يستدعيه الاقتراض من الغير، ولكن مع تقدمه في السن يزداد دخله بنسبة أكبر من استهلاكه مما يمكنه من تجميع مدخرات، بعد ذلك ينخفض دخله بعد سن الإحالة للمعاش، إلا أن استهلاكه ما زال كما هو أو أقل قليلاً مما يضطره إلى السحب من المدخرات السابقة.

وعليه فإن هذه النظرية تفترض بأن المستهلك يحاول أن ينفق على الاستهلاك النسبة نفسها من ثروته التي تمثل الدخل من عمله + الدخل من ممتلكاته + المتوقع أن يحص عليه بقية حياته من مصادر أخرى بصرف النظر عن مستوى الدخل الحالي الذي يحصل عليه، ومن ثم تأخذ دالة الاستهلاك لنظرية دورة الحياة كما في المعادلة التالية:

$C_t = C (y_t , y_t^e , A_t)$

حيث تمثل y_t الدخل من العمل في السنة t ، وتمثل y_t^e القيمة الحالية للدخل المتوقع طوال فترة حياة الفرد المستهلك، وتمثل A_t صافي قيمة الأصول التي يمتلكها الشخص في بداية السنة t.

فإذا حدث وأن ارتفع مستوى الدخل الجاري عن مستوى الدخل المتوقع سيعمل ذلك على رفع مستوى القيمة الصافية لموارد الشخص (Net worth).

فإذا كانت هذه الزيادة زيادة طارئة وليست دائمة فلن تؤثر في استهلاك الشخص (كما هي في حالة الدخل الطارئ لـ Friedman). أما إذا كانت الزيادة دائمة فإنها توزع بالتساوي على الانفاق الاستهلاكي للشخص على بقية حياته مع تأثيرها القليل على الاستهلاك الحالي.

فمثلاً، لو حصل مستهلك على جائزة في مسابقة ، فلن يكون لها تأثير كبير على الانفاق الاستهلاكي للشخص. بينما العلاوة السنوية الدائمة التي تضاف إلى دخله الجاري سوف تعمل على تغيير كبير في الانفاق الاستهلاكي.

كما أن فرض ضرائب طارئة على دخل المستهلك لن يكون لها تأثير على الانفاق الاستهلاكي للشخص بينما لو فرضت الضريبة بصفة دائمة بحيث تغير من الدخل الجاري سوف تؤدي إلى تغير كبير في الانفاق الاستهلاكي للمستهلك.

ويرى الباحث أن النظرية التي تناسب تحليل ظاهرة الانفاق الاستهلاكي في المجتمع الفلسطيني هي نظرية الدخل المطلق، وذلك بسبب التقلبات في مستويات دخل الأسر الفلسطينية حيث يعتمد الانفاق الاستهلاكي لمعظم الأسر الفلسطينية على الدخل المتاح في الفترة الحالية ويزيد الانفاق الاستهلاكي في الفترة المقبلة كلما زاد الدخل المتاح للأسر.

سادساً: مفهوم الاستهلاك في الفقه الإسلامي

الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي:

هو مجموعة التصرفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تتحدد طبيعتها وأولوياتها بالاعتماد على القواعد والمبادئ الاسلامية وذلك بغرض التمتع والاستعانة بها على طاعة الله سبحانه وتعالى (بوخاري، وزرقون،2011م، ص9).

أهمية الاستهلاك في الاسلام:

وتتجلى أهمية الاستهلاك في الاسلام في النقاط التالية هي: (قحف، 1979، ص ص46-48)

أ. **الاستهلاك تعود فطري:** ينظر الاسلام للاستهلاك على انه تعود فطري للإنسان، ومن ثم فهو ضروري له، وكل ما كان كذلك فلا يمنع منه الاسلام، بل يقف منه موقف الحث والترغيب، ذلك لأن بقاء الإنسان واستمرارية نوعه، ليعمر الأرض ويكون خليفه فيها ويعبد الله تعالى، لا يأتي إلا بالاستهلاك.

ب. **الاستهلاك عبادة وطاعة من الطاعات:** يعتبر الاستهلاك في الاسلام نوعاً من أنواع العبادات، إذا قصد به وجه الله تعالى، ويقصد المستهلك باستهلاكه وجه الله عز وجل، إذا تحرى الكسب الحلال واستهلاك الطيبات من السلع والخدمات وهدف باستهلاكه التقوى على عبادة الله والتقوى على العمل المثمر لصالحه وصالح مجتمعه المسلم.

ج. **الاستهلاك في الاسلام ثوابه في الدنيا والآخرة:** يحث الاسلام الانسان على تناول الطيبات من الرزق، بهدف تحقيق الغاية من خلقه ووجوده، ويثاب على هذا الاستهلاك، اضافه إلى ما يتحقق له من متعة ولذة وحماية، أي أن المسلم في هذه الحالة قد جمعت له منفعتان عاجلة وآجله.

د. **الاستهلاك في الاسلام وسيلة لا غاية:** الاستهلاك في الغرب هو الغاية النهائية من حياة الانسان، وفي إطار ذلك فإن الفرد يستهلك ما شاء بهدف المتعة الدنيوية حتى أصبح المستهلك في الغرب يقول: أنا موجود بقدر ما أملك وما أستهلك.

هـ. بينما الانسان المسلم – وإن استمتع من استهلاكه إلا أن الاستهلاك يبقى وسيلة وليس هدفاً نهائياً في حد ذاته. فالمسلم يستهلك ليعيش وهو يعيش ليعمر الأرض ويعبد الله وللسعي في نيل ثوابه.

و. **الاستهلاك محرك للعملية الانتاجية:** حيث يعتبر الاستهلاك من أكثر الوظائف الاقتصادية أهمية التي يعتمد عليها كافات القطاعات الاقتصادية المنتجة في المجتمع، فالاستهلاك مرتبط مباشرة بالحياة اليومية لكل أفراد المجتمع.

مستويات الاستهلاك في الاسلام(الشيباني، 1980م، ص104)

يمكن تقسيم مستويات الاستهلاك وفقاً لمفهوم الضروريات والحاجيات والتحسينات إلى التالي:

1- مستوى الاستهلاك الذي لا بد للفرد أن يتمتع به لحفظ النفس، والذي لا يمكن لأي إنسان أن يستهلك أقل منه(الحد الأدنى للمعيشة).
2- مستوى الضروريات، وهو مستوى الاستهلاك اللازم للحفاظ على باقي الأركان الخمسة بعد النفس وهي الدين، والعقل، والنسل، والمال.
3- مستوى الكفاية، وهو المستوى الاستهلاكي الذي يحقق للفرد اشباع متطلبات الحياة الخمسة دون احتياج الآخرين.
4- مستوى التحسينات، وهو المستوى الاستهلاكي الذي يحقق تمام الكفاية، وهو مستوى الغنى، والذي يعرف برغد العيش وتحقيق الرفاهية ويكون استهلاك الفرد عند أية نقطة في هذا المستوى وقبل الوصول إلى مستوى الإسراف يكون استهلاكاً مباحاً.
5- مستوى الإسراف، وهو الاستهلاك المقابل لأقصى حد مسموح به شرعاً من التحسينات فإن تجاوزه دخل في حيز الإسراف المنهي عنه شرعاً.

وهذه المستويات لا تكون متطابقة ومتساوية عند جميع الأفراد لأنها تتوقف على العديد من الاعتبارات منها التزامات الفرد العائلية وحالته النفسية والصحية ومدى تقواه وضبطه لنفسه.

المبحث الثاني

الاستهلاك في فلسطين

أولاً: الاستهلاك في الدول النامية

تعاني الدول النامية من ارتفاع مستويات الاستهلاك ، وذلك لانخفاض دخول الأفراد أصلاً وبالتالي فإن معظم دخول هؤلاء الأفراد ينفق على السلع الضرورية مثل(الغذاء، السكن، الملبس ... الخ) و نسبة صغيرة على السلع الكمالية، حيث تبلغ نسبة الاستهلاك الإجمالي في الدول النامية ومنها العربية حوالي 80% من الدخل المتاح وهذا يعني انخفاض معدل الادخار فيها (ساملسون، 2006، ص437).

لذلك فإن ارتفاع نسبة الاستهلاك يؤثر سلباً على عجز الميزان التجاري، من هنا لا بد للدول النامية من تبني سياسة مالية تهدف إلى ضبط وترشيد الانفاق الاستهلاكي وتوجيه الدخل نحو الادخار والانفاق الاستثماري، ويمكن للدولة الحد من الاستهلاك من خلال زيادة الضرائب والرسوم على المستوردات وهذه السياسة تؤمن للدولة الحد من استهلاك السلع الكمالية من جهة والحصول على الإيرادات المحلية من جهة أخرى من خلال فرض الضرائب على السلع المستوردة مع مراعاة قدرة الأفراد على دفع هذه الضرائب والرسوم، حيث أن فرض المزيد من الضرائب والرسوم على هذه السلع سوف يحد من قدرة الأفراد على الحصول على تلك السلع، وبالتالي انتشار ظاهرة تهريب هذه السلع، كما أن الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات التجارة الحرة والتي انضمت إليها معظم الدول النامية تضع ضوابط وتحد من قدرة الدولة على فرض المزيد من الضرائب والرسوم الجمركية على استهلاك السلع والخدمات (خصاونة، 2014، ص45). إن التجارة الحرة تعني خلق المزيد من فرص العمل التجاري، واستخدام أكثر كفاءة لمصادر الثروات الطبيعية، لذلك فإن تحرير التجارة يجلب منافع كثيرة للاقتصاد والتي يجب أن توظف لأهداف التطوير، حيث يعد النمو الاقتصادي من خلال تحرير التجارة العامل الرئيسي في تحسين ظروف الحياة الاجتماعية بالإضافة للإسهام في التنمية المستديمة.

بالمقابل يرى بعض الاقتصاديين أن اتفاقيات التجارة الحرة ليست في مصلحة الدول النامية و ما هي إلا هيمنة الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية، حيث تسمح هذه الاتفاقيات للشركات الأمريكية بحماية خاصة للمنتجات، حيث يحظر على الشركات المحلية إنتاجها إلا بعد مدة معينة تكون نسبياً كبيرة، مما يمكن هذه الشركات من التحكم بالأسعار.

ثانياً: الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني

يعاني المجتمع الفلسطيني من ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته مما يؤثر على الوضع الاستهلاكي للمستهلك الفلسطيني بشكل عام، ويرجع ذلك إلى قلة فرص العمل والدخل الأسري المحدود وارتفاع اسعار البضائع مما يجعل الوضع الاقتصادي للمستهلك الفلسطيني سريع التأثر بأي أحداث أو تغيرات.

أيضاً نلاحظ في العشر سنوات الماضية طرأ تغيراً كبيراً على القدرات الشرائية للمستهلك الفلسطيني وتغير أنماط استهلاكه بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

من جهة أخرى نلاحظ أنه يوجد تفاوت في القدرات الشرائية ومستوى المعيشة بين قطاع غزة الذي يعاني من الحصار منذ ما يقارب من العشر سنوات والضفة الغربية المنفتحة على الدول المجاورة وأراضي 48.

فقطاع غزة يعاني من البطالة وضعف الرواتب وعدم وصول المواد الخام اللازمة للإنتاج وهذا كله يؤثر على مستوى المعيشة في القطاع وبالتالي على الدخل المتاح للفرد والذي بدوره ينعكس على القدرات الشرائية للمستهلك في قطاع غزة.

إن المجتمع الفلسطيني يعيش حياة اقتصادية متضاربة وغير مستقرة بسبب الأوضاع السياسية الغير مستقرة، فالدخل المتاح الذي يحصل عليه المستهلك الفلسطيني يذهب معظمه على الانفاق الاستهلاكي حيث أن ما نسبته 90% من دخله المتاح يذهب إلى الاستهلاك حسب احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2011م.

إن أهم ما يميز المجتمع الفلسطيني الترابط الأسرى الشديد بين أفراد العائلة، لذلك يتميز هذا المجتمع بالكرم ومن الملاحظ ازدياد الانفاق الاستهلاكي في بعض المناسبات مثل شهر رمضان المبارك وكذلك الأعياد حيث تزداد الزيارات المتبادلة بين الأهل والأقارب، ولكن بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة منذ حوالي العشرة سنوات قل الترابط الأسرى بين شطري الوطن وانعدمت تقريباً الزيارات بين الاقارب.

من جهة أخرى هناك ظاهرة بدأت في الانتشار خلال العشر سنوات الماضية وخاصة في المدن الكبرى في فلسطين، حيث نلاحظ انتشار ظاهرة المحاكاة أي التقليد، وتفيد احصائيات سلطة النقد الفلسطينية أن في عام 2015م بلغت القروض الاستهلاكية الممنوحة للمواطنين حوالي

1088.4 مليون دولار، استحوذ تمويل الشقق السكنية وتمويل السيارات على النسبة الأكبر بحوالي 95% من إجمالي القروض الاستهلاكية، وهذه الظاهرة لها خطورتها خاصة على ميزان المدفوعات الفلسطيني كما أنها لها آثار سلبية على الادخار العام، حيث نلاحظ أن بعض الأسر ذات الدخل المتوسط أو فوق المتوسط تُقبل على شراء كثير من السلع الكمالية تأثراً بالوسط الاجتماعي التي تعيش فيه وحباً في الظهور على نحو ما تفعل الأسر ذات الدخل المرتفع، حيث قدر الاستهلاك العائلي في نهاية عام 2015م بحوالي 6713.6 مليون دولار واستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بحوالي 87%(سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

ويرى الباحث أن نمط الاستهلاك الغربي بدء في الانتشار في فلسطين وخاصة في المدن الكبرى وهذا مرتبط بالتطورات التي بدأت على وسائل الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري عموماً مما أدى إلى زيادة حجم القروض الاستهلاكية في فلسطين وساهمت في خلق نوع من الانفاق الاستهلاكي على مختلف السلع والخدمات بفعل الدعاية عبر شبكة الانترنت.

جدول(3.1) يوضح تطور القروض الاستهلاكية خلال الفترة (2008-2015م).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي القروض الاستهلاكية	70	76.6	144.3	415.2	783	885.5	921.7	1088.4

- الأرقام بالمليون دولار.
- المصدر سلطة النقد الفلسطينية ، الموقع الالكتروني، http://www.pma.ps/ar-eg/statistics

نلاحظ من الجدول السابق التطور في حجم القروض الاستهلاكية من العام 2008م بواقع 70 مليون دولار إلى 415.2 مليون دولار عام 2011م بنسبة زيادة قدرها 493%، أما الفترة من 2012-2015م فزادت حجم القروض الاستهلاكية الممنوحة للمواطنين من 783 مليون دولار إلى 1088.4 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 39%.

لذلك يرى الباحث أنه يجب على كل المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم وزارة الاقتصاد ووزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم تثقيف المستهلك الفلسطيني بخطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد الفلسطيني والعمل على الحد من الاستهلاك الكمالي الغير ضروري وإيجاد الحلول البديلة للسلع المستوردة وتشجيع الادخار بالتخطيط الاقتصادي والاعتماد على السياسات المخطط لها مسبقاً.

خلاصة الفصل.

بعد أن تم استعراض نظريات الاستهلاك في المبحث الأول بدءاً من نظرية الدخل المطلق لكينز الذي يعتقد أن الحدي للاستهلاك(استجابة الاستهلاك للتغير في الدخل) يكون بين الصفر والواحد، وأن الميل المتوسط للاستهلاك (خارج قسمة الاستهلاك على الدخل) ينخفض كلما زاد الدخل، وأن الدخل الحالي هو المحدد الأساسي للاستهلاك ولا يوجد تأثير لسعر الفائدة على الاستهلاك. وتؤيد معظم الدراسات الاقتصادية للاستهلاك فرضية كينز في الأجل القصير ولكن معظم الدراسات أوجدت أن الميل المتوسط للاستهلاك لا ينخفض كلما زاد الدخل في الأجل الطويل بسبب وجود ثبات في الاستهلاك في الأجل الطويل.

أما نظرية الدخل النسبي لجيمس دوزنبري فقد رأت أن الاستهلاك لأي فرد يعتمد على سلوكيات الآخرين المحيطين به أي على عنصر المحاكاة.

بالمقابل فقد رأت نظرية الدخل الدائم لفريدمان أن المستهلك يواجه نوعان من الدخل هما الدخل الدائم والدخل المؤقت وأن الدخل المؤثر في الاستهلاك هو الدخل الدائم وليس الدخل المؤقت.

أما نظرية دورة الحياة لموديجلاياني فإن الدخل يختلف من فترة إلى أخرى خلال فترة حياة الإنسان ويقوم الفرد بالادخار والاقتراض من أجل تمويل الاستهلاك خلال تلك الفترة، وبالتالي يعتمد الاستهلاك حسب تلك الفرضية على الدخل والثروة.

أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى الاستهلاك في الدول النامية وأن الاستهلاك يستحوذ على النسبة الأكبر من الدخل وأن معدلات الادخار قد تكون معدومة في كثير من هذه الدول، وتم الحديث عن الاستهلاك في فلسطين، وأن المجتمع الفلسطيني يعيش حياة اقتصادية غير مستقرة وأن النسبة الأكبر من دخله تذهب على الاستهلاك لتلبية الحاجيات الأساسية والضرورية وأن حجم القروض الاستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك قد تجاوزت المليار دولار في عام 2015.

الفصل الرابع

مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية

المبحث الثاني: أسباب تراجع الاقتصاد الفلسطيني

مقدمة:

بعد قيام الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء والسيطرة على ما تبقى من فلسطين عام 1967م قام بتشكيل عدة لجان لدراسة الأوضاع الاقتصادية للأراضي الفلسطينية بهدف ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعل هذه المناطق تابعة له وسوقاً للمنتجات الإسرائيلية، واستمر حال الاقتصاد الفلسطيني تابعاً بشكل مطلق للاقتصاد الإسرائيلي يخدم مصالحه الاقتصادية حيث شكلت المبادلات التجارية مع الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 85 % من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، وقد وصل في بعض السنوات إلى 90%.

بعد قدوم السلطة الفلسطينية وتوقيعها لاتفاقية باريس الاقتصادية لم يكن هذا ليحرر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي بل زادت هذه التبعية، كما أن الفترة من عام (1994–2015م) شهدت تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها آثاراً كبيراً وانعكاسات كثيرة على الأداء الاقتصادي وعلى معدلات البطالة والفقر والناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري ومستويات المعيشة للمواطنين في الأراضي الفلسطينية.

المبحث الأول

المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية

تستخدم المؤشرات الاقتصادية لأي بلد لمعرفة ومتابعة الأوضاع الاقتصادية وحركة النمو الاقتصادي ومدى تقدمه من عام لآخر ، وذلك من خلال عمل احصائيات قومية للوصول إلى حجم النمو الحاصل في الاقتصاد وبالتالي التعرف على مستوى المعيشة ومستوى البطالة والتشغيل والتجارة الخارجية ، وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

يعرف بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة(السلمان، 2016م، ص7).

شكل (4.1): يوضح الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994–2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004

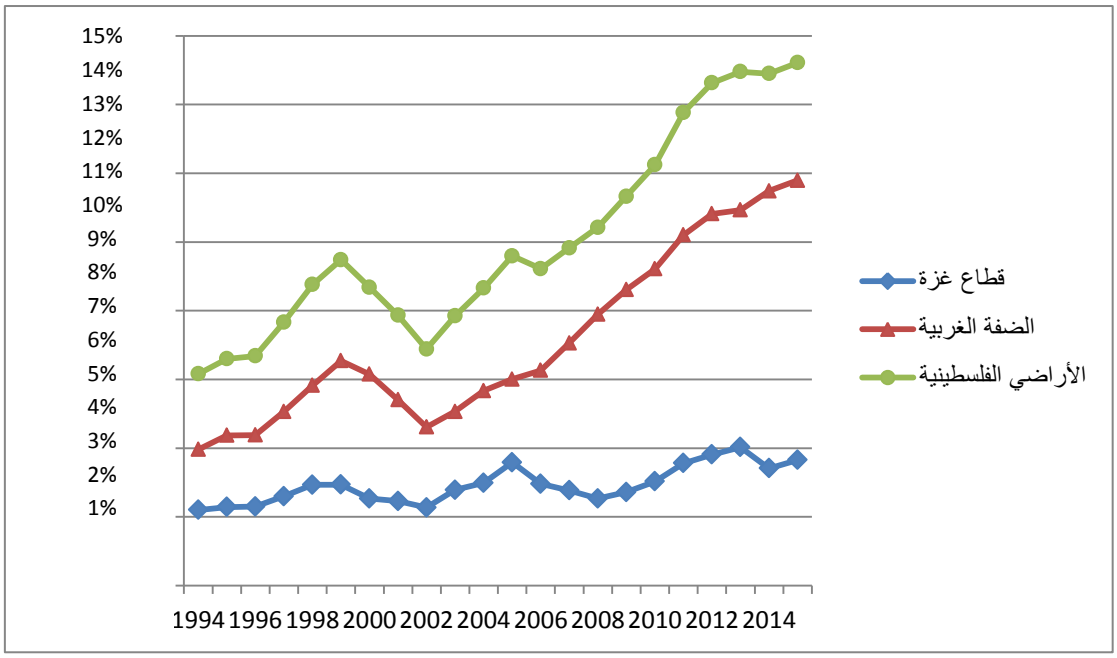

- القيم نسبة مئوية.
- المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المحلق رقم (16)

يتضح من خلال الرسم البياني أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تطوراً كبيراً خلال الفترة من العام (1995–1999م) حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية

8.8%، وذلك بسبب موقف المجتمع الدولي الداعم للسلطة الفلسطينية لدفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني ولكن مع قدوم الانتفاضة الثانية عام 2000م أصبحت أوضاع الاقتصاد الفلسطيني مصابه بالشلل التام في كافة القطاعات الاقتصادية جراء العدوان الإسرائيلي وتدميره الكثير من المنشآت الاقتصادية حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية حوالي 11% خلال الفترة من (2000–2002م) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003م).

أما خلال الفترة (2003–2005م) بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 11.5% ويرجع هذا النمو إلى التحولات السياسية في الأراضي الفلسطينية وتوقيع السلطة الفلسطينية اتفاقية واي ريفر مع الاحتلال الإسرائيلي مما أدى إلى تخفيف قوات الاحتلال للقيود المفروضة على البضائع والافراج عن الأموال المحتجزة لديه للسلطة الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2006م).

بينما الأعوام من (2006–2008م) فقد شهدت الأراضي الفلسطينية تغيرات سياسية وهى الانتخابات التشريعية في عام 2006م حيث تشكلت الحكومة العاشرة مما ادى إلى وقف المساعدات والمنح الدولية واغلاق المعابر ومنع حركة البضائع والمواد الأولية من الدخول للأراضي الفلسطينية وحجز الاحتلال الإسرائيلي لعائدات الضرائب الفلسطينية مما أثر على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بالسلب وفي عام 2008م وبالتحديد 2008/12/27م شن الاحتلال الإسرائيلي عدوان واسع على قطاع غزة أدى ذلك إلى تدمير ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل (حمدان، 2012، ص77).

شهدت الأعوام من (2006–2008م) تراجع كبير في جميع المؤشرات الاقتصادية والذي انعكس على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 2.4% (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009م).

أما الفترة من (2009–2012م) فقد شهدت استقراراً سياسياً وأفرجت قوات الاحتلال عن عوائد الضرائب الفلسطينية وتم اعادة الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 8.7% (سلطة النقد الفلسطينية، 2012م).

أما الفترة من (2013–2015م) فقد شهدت الأراضي الفلسطينية عدواناً جديداً على قطاع غزة في عام 2014م مما أدى إلى تدمير الكثير من القطاعات الإنتاجية في قطاع غزة ، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة من عام (2013– 2014م) بنسبة 15% أما في الضفة الغربية فكان هناك نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2013–2014م)

بنسبة 5% أما نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية فقد تراجع بنسبة 0.4% (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

أما في عام 2015م فقد شهدت الأراضي الفلسطينية ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 272.7 مليون دولار بنسبة نمو مقدارها 3.6% (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

جدول (4.1) يوضح معدلات النمو في الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2015م) بالأسعار الثابتة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
1994	3080.7	-
1995	3300	%7.1
1996	3,340.1	%1.2
1997	3830	%14.6
1998	4379	%14.3
1999	4741.2	%8.2
2000	4335.9	%8.5-
2001	3932.2	%9.3-
2002	3441.1	%12.4-
2003	3923.4	%14
2004	4329.2	%10.1
2005	4796.7	%10.7
2006	4609.6	%4-
2007	4913.4	%6.5
2008	5212.1	%6
2009	5663.6	%8.6
2010	6122.9	%8.1
2011	6882.3	%12.4
2012	7314.8	%6.2
2013	7477	%2.2

2014	7449	%0.37-
2015	7721.7	%3.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية الموقع الالكتروني:www.pcbs.gov.ps

ثانياً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يُعبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي عن مستوى المعيشي لدى الأفراد في الدولة، وفي فلسطين وحسب تصنيفات البنك الدولي لعام 2014م تأتي فلسطين ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط[1] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2015م).

شكل (4.2): يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1994 – 2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004

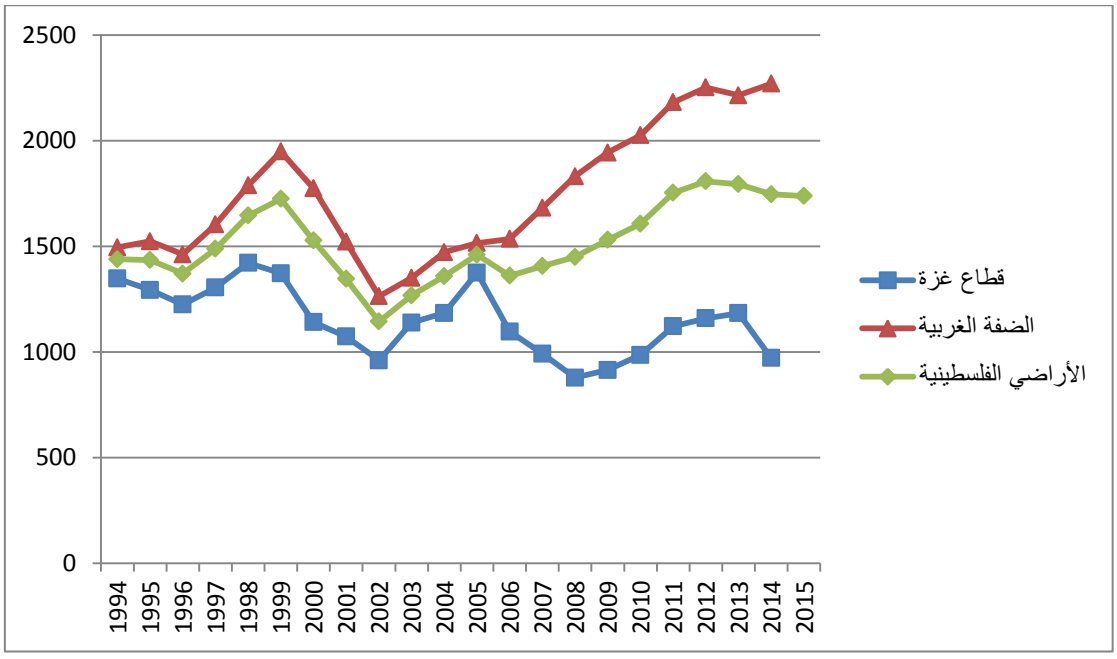

- القيم بالدولار
- المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المحلق رقم (17)

يتضح من الرسم البياني تذبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة الماضية، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي

[1]– حسب تصنيفات البنك الدولي تقسم الدول إلى ثلاث مجموعات حسب نصيب الفرد من الدخل القومي، الدول منخفضة الدخل 975$، والدول متوسطة الدخل وتقسم إلى شريحتين ، الشريحة الأدنى من 976$ إلى 3855$ والشريحة الأعلى من 3855$ إلى 11905$، والدول مرتفعة الدخل من 11905$ فأعلى.

الحقيقي للأراضي الفلسطينية لمتوسط الفترة من (1994–2015م) حوالي 1411 دولار، حيث بلغت أعلى قيمة له عام 2012م 1807.5 دولار وأقل نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002م حيث بلغت 1143 دولار للفرد لذلك يعتبر عام 2002م الأسوأ للاقتصاد الفلسطيني نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية(سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

ثالثاً: الدخل القومي المتاح الإجمالي

يشتق من الدخل القومي الإجمالي أو الصافي، وذلك بان تضاف إليه كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تلقتها الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة، وبأن تطرح كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي قدمتها الوحدات المؤسسية المقيمة إلى الوحدات غير المقيمة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الاقتصادية، 2016، ص47).

شكل (4.3): الدخل القومي المتاح الإجمالي خلال الفترة (1994–2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004م

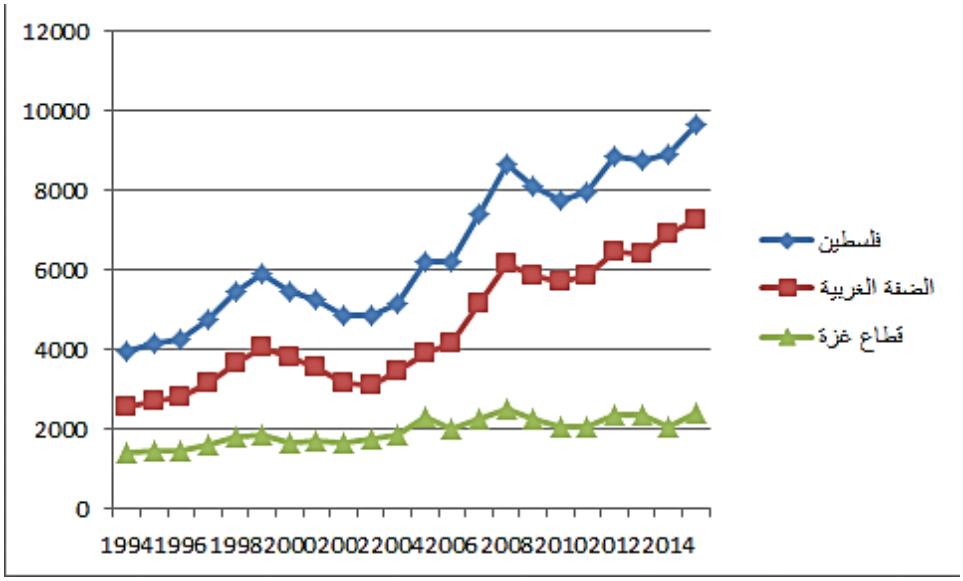

- القيم: بالمليون دولار
- المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

نلاحظ من الشكل السابق أن الدخل القومي المتاح الإجمالي وصل في نهاية عام 2014م إلى ما يقارب 9 مليار دولار أي بزيادة قدرها 125% عما كان عليه في العام 1994م حيث بلغ ما يقارب 4 مليار دولار.

ونلاحظ أن الدخل القومي المتاح الإجمالي شأنه شأن المؤشرات الاقتصادية الأخرى ويتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة، فقد عاني من تراجع في الفترة التي شهدت انتفاضة الأقصى، حيث انخفض إلى 5479.2 مليون دولار عام 2000م بنسبة تراجع وصلت إلى 7.2% عما كان عليه في عام 1999م، وواصل تراجعه خلال عامي 2001م 2002م على التوالي ليصل إلى 4839.9 مليون دولار.

أما خلال الفترة (2003–2004م) فقد حقق ارتفاعاً بنسبة 9.1% ليصل إلى 5281.9 في نهاية العام 2004م وذلك بسبب تخفيف الاحتلال الإسرائيلي للقيود المفروضة على حرية دخول البضائع وتوقيع اتفاقية وأي ريفر مع الاحتلال.

أما خلال الفترة(2006–2008م) فقد انخفض في عام 2006م ليصل إلى 6198.5 مليون دولار بسبب موقف إسرائيل المعارض لتوالي حركة حماس الحكومة العاشرة فعملت على تشديد القيود على حركة التجارة واغلاق المعابر لفترات طويلة، ليواصل بعدها ارتفاعاً في عامي 2007م و2008م على التوالي ليصل إلى 8686.9 مليون دولار بنسبة نمو 40.1% عما كان عليه في عام 2006م

أما الفترة (2009–2010م) فقد تراجع الدخل القومي المتاح الإجمالي عما كان عليه سنة 2008 ليصل سنة 2009م إلى 8113.2 بسبب النتائج المدمرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني جراء الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، ليواصل بعدها الانخفاض في عام 2010م ليصل إلى 7776.3 بنسبة قدرها 4.1%.

أما الفترة (2011–2014م) فقد تعافى الدخل القومي المتاح الإجمالي ليصل عام 2011م إلى 7969.5 وواصل الارتفاع ليصل إلى 8943 عام 2014م بنسبة نمو قدرها 12% خلال الفترة.

رابعاً: الاستهلاك النهائي

هو عبارة عن مجموع الاستهلاك الحكومي، واستهلاك الأسر المعيشية، واستهلاك المؤسسات الغير هادفة للربح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009م، ص31).

لقد بلغ اجمالي الاستهلاك في العام 1994م ما يقارب 3691 مليون دولار لينمو بشكل متواصل حتى وصل إلى 9190.2 مليون دولار في العام 2015م بزيادة قدرها 250%، وهي نسبة كبيرة توضح أن المجتمع الفلسطيني مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى مع مرور الزمن، وهذه الزيادة في حجم الاستهلاك يجب التوقف عليها ومعرفة أسبابها وخاصة أن هذه الزيادة لا تصاحبها زيادة مساوية لها في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (4.2) مؤشرات مختارة للاستهلاك الفلسطيني للفترة (1994-2015م) بالأسعار الثابتة 2004م.

السنة	الانفاق الاستهلاكي النهائي	الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	نسبة استهلاك الأسر من الاستهلاك النهائي	الاستهلاك العام	نسبة الاستهلاك العام من الاستهلاك النهائي	استهلاك المؤسسات الغير هادفة للربح	نسبة استهلاك المؤسسات الغير هادفة للربح من الاستهلاك النهائي
1994	3691	2930.8	%79.5	538.8	%14.5	221.4	%6
1995	4000.5	3170.7	%79.2	605.8	%15.1	224	%5.5
1996	4052	3103.9	%76.6	723.3	%17.8	224.8	%5.5
1997	4570.6	3568.2	%78	817.2	%17.8	185.2	%4
1998	5050.7	3953.7	%78.2	911.2	%18	185.8	%3.6
1999	5403.8	4208.4	%77.8	999.6	%18.5	195.8	%3.6
2000	5116.5	3881.1	%75.8	1068.4	%20.9	167	%3.2
2001	4932.3	3674.6	%74.5	1079.4	%21.9	178.3	%3.6
2002	4416.9	3309.9	%74.9	914.5	%20.7	192.5	%4.3
2003	4937.6	3822.7	%77.4	911.9	%18.4	203	%4.1
2004	5672.2	4270.3	%75.2	1227	%21.6	174.9	%3
2005	6340.2	4781.3	%75.4	1364.7	%21.5	194.2	%3
2006	6149.8	4497.8	%73.1	1444.5	%23.4	207.5	%3.3
2007	6520.2	4869.7	%74.6	1461.4	%22.4	189.1	%2.9
2008	6602.8	4777.3	%72.3	1570.7	%23.8	254.8	%3.8
2009	7059.5	5044.8	%71.4	1700	%24	314.7	%4.4

%4	289.9	%24.5	1793.4	%71.5	5237.2	7320.5	2010
%3.8	309.9	%23.9	1925.6	%72.2	5810.6	8045.8	2011
%3.3	296.9	%22.5	1989.9	%74	6535.4	8822.2	2012
%3.6	312.1	%23	1957.6	%73.3	6246.7	8516.4	2013
%3.7	326.2	%23	2030.7	%73.2	6462.7	8819.6	2014
%4.2	386.2	%22.8	2090.4	%73	6713.6	9190.2	2015

- القيم بالمليون دولار.
- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.*www.pcbs.gov.ps*

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن إجمالي الاستهلاك في نهاية عام 2015م بلغ 9190.2 مليون دولار، بالمقابل فإن إجمالي الناتج المحلي لنفس السنة كان 7721.1 مليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2004م)، أي ان المجتمع الفلسطيني يستهلك أكثر مما ينتج حيث تبلغ نسبة الاستهلاك الكلي حوالي 120% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (4.4) يوضح استهلاك الأسر المعيشية والاستهلاك العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2015م) بالأسعار الثابتة لسنة 2004م.

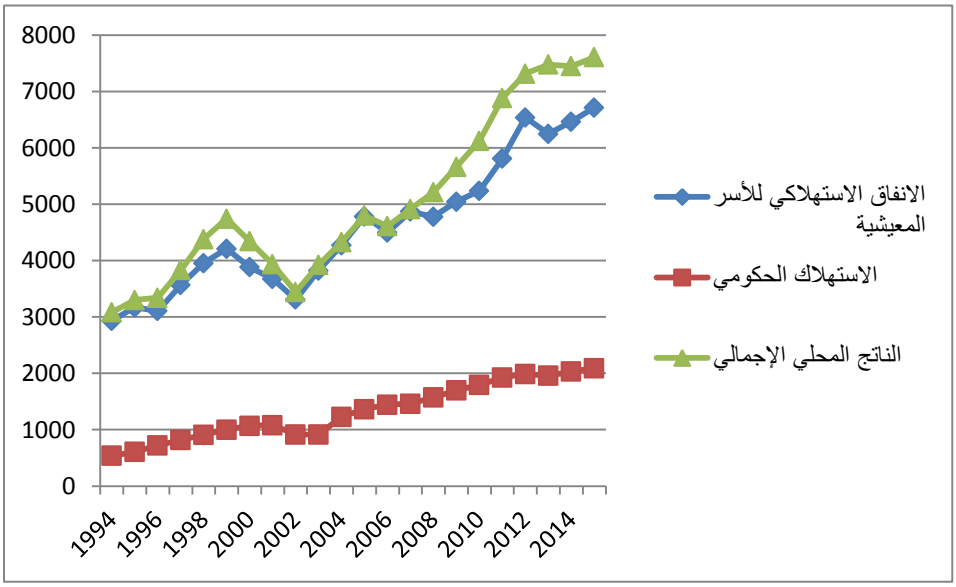

- القيم: بالمليون دولار
- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم(4.2)

خامساً: الانفاق العام

هو مبلغ تنفقه جهة حكومية (عامة) في إطار ممارستها لنشاطها من أجل إشباع حاجة عامة (العمر،2002، ص96).

ويمثل الإنفاق العام إجمالي ما تنفقه الدولة من مصاريف تطويرية وتشغيلية خلال فترة زمنية معينة، حيث ازداد الانفاق الحكومي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من(1996-2015م) 927.7 مليون دولار في بداية الفترة إلى 3621 مليون دولار في نهاية الفترة أي بزيادة 290% وهذا يدل على تزايد متطلبات الحكومة المالية والتي يجب على الحكومة توفيرها للقيام بالتزاماتها .

جدول (4.3) يوضح تطور الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2015م) بالأسعار الثابتة لعام 2004م

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	انفاق حكومي جاري	انفاق حكومي تطويري	إجمالي الإنفاق الحكومي	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي
1996	3,340.1	735.9	192	927.9	0.28
1997	3830	862	500	1362	0.36
1998	4379	838	520	1358	0.31
1999	4741.2	937	474	1411	0.3
2000	4335.9	1199	469	1668	0.38
2001	3932.2	1095	340	1435	0.365
2002	3441.1	994	252	1246	0.36
2003	3923.4	1240	395	1635	0.42
2004	4329.2	1528	423	1951	0.45
2005	4796.7	1994	287	2281	0.475
2006	4609.6	1426	281	1707	0.37
2007	4913.4	2567	310	3510	0.71
2008	5212.1	3273	237	3187	0.61

0.56	3187	267	2920	5663.6	2009
0.53	3248	275.1	2983	6122.9	2010
0.47	3248	296	2952	6882.3	2011
0.45	3346.5	373.5	2973	7314.8	2012
0.46	3458.3	463.3	2995	7477	2013
0.48	3607	161	3445.9	7449	2014
0.47	3621	176.4	3412.2	7721.7	2015

- القيم بالمليون دولار.
- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني.

نلاحظ من الجدول السابق نمو الإنفاق الحكومي في الأراضي الفلسطينية وتطوره من 927.7 مليون دولار عام 1996م ليصل إلى أكثر من 3621 مليون دولار عام 2015م، وهذا النمو في الإنفاق الحكومي كان عرضة لتقلبات وتذبذبات خلال الفترة الماضية، وذلك بسبب الظروف الغير مستقرة التي تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تحيط بالأراضي الفلسطينية، فنجد أن السنوات الأولى لنشأة السلطة الفلسطينية شهدت انفراجاً في أداء السلطة المالي بسبب مساعدة المجتمع لها وخاصة في الفترة من عام 1995-2000م ، ولكن أعقب ذلك تراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني بسبب أحداث 2001م واندلاع انتفاضة الأقصى، ليعاود الاقتصاد الفلسطيني أداءه المتنامي ما بعد 2006م حتى 2015م وذلك من خلال تطور كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي.

أما على صعيد الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي، فيظهر من خلال البيانات السابقة أن حصة الإنفاق الحكومي تراوحت بين 28% عام 1996م إلى 71% عام 2007م وهذه النسب مرتفعة مقارنة بالاقتصاديات الدول الفقيرة.

شكل (4.5) يوضح نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2015م) بالأسعار الثابتة لسنة 2004

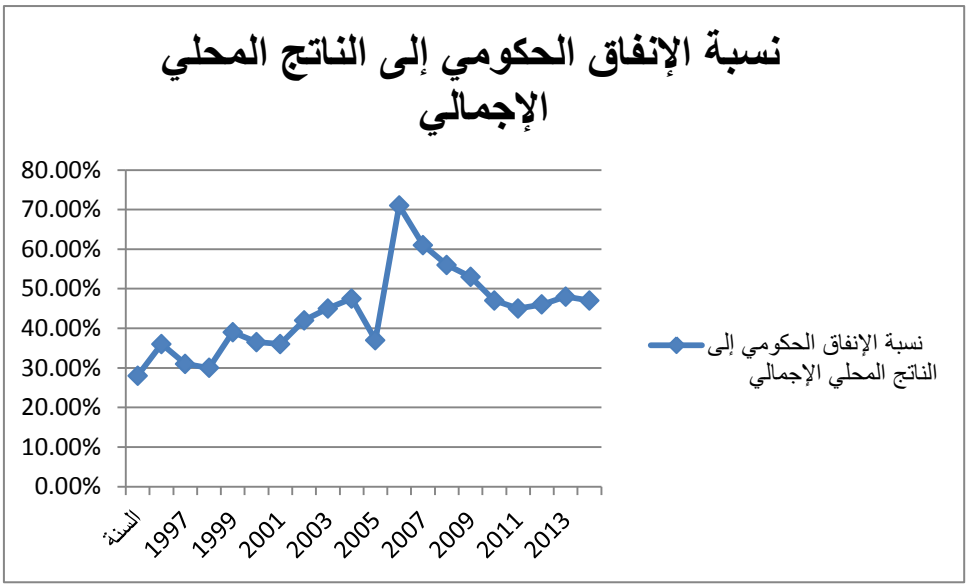

- القيم نسبة مئوية
- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم(4.3)

سادساً: الادخار العام

يعرف الادخار بأنه الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لفترة ما، وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الانتاجية التي تعمل على زيادة الدخل (Bauer,2011,p3)، ويعرف ايضاً بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقه تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على اشباع الحاجات (عبد اللطيف، 2010، ص39).

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدم كفاية الادخارات القومية المتاحة وعجزها عن تغطية الاستثمارات المحلية الإجمالية، فخلال الفترة من (1994-2015م) كانت قيم الادخارات القومية المتاحة منخفضة وفي بعض السنوات سالبة (2005،2004،2003) مقارنة بحجم الاستثمارات القومية المحلية، من ناحية أخرى فإن الاستهلاك النهائي يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي ويعد الادخار مكوناً ثانوياً من الدخل القومي الاجمالي وهو ما يعكس انخفاض الميل المتوسط للادخار مقابل ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني.

جدول(4.4) يوضح تتطور الادخار العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2015م) بالأسعار الثابتة 2004م.

السنة	إجمالي الناتج المحلي الاجمالي	الادخار الكلي	نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي
1994	3080.7	274.3	%9
1995	3300	170.8	%5
1996	3340.1	182.2	%5.4
1997	3830	181	%4.7
1998	4379	411.2	%9.3
1999	4741.6	502.2	%10.5
2000	4335.9	362.7	%8.3
2001	3932.2	303.6	%7.7
2002	3441.1	423	%12.2
2003	3923.4	68.4-	%1.7-
2004	4329.2	390.3-	%9-
2005	4796.7	114.5-	%2-
2006	4609.6	48.7	%1
2007	4913.4	907.7	%18.4
2008	5212.1	2084.1	%40
2009	5663.6	1053.7	%18.6
2010	6122.3	455.8	%7.4
2011	6882.3	76.3-	%1-
2012	7314.8	31.4	%0.4
2013	7477	250.7	%3.3
2014	7449	123.4	%1.6
2015	7721.7	472.6	%6.1

- القيم بالمليون دولار.
- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps

شكل (4.6) يوضح الادخار الكلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2015) بالأسعار الثابتة.

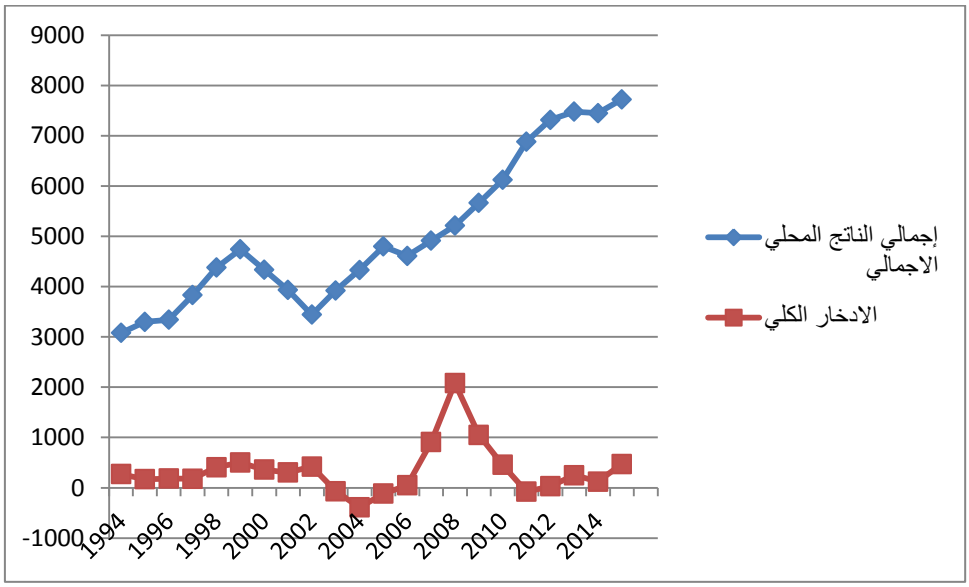

- القيم بالمليون دولار.
- المصدر: من اعداد الباحث بناءً على جدول رقم (4.4)

سابعاً: إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت

يتكون من قيمة استحوذات المنتجين لمنتجات جديدة وقائمة من الأصول المنتجة ناقص قيمة تصرفهم في الأصول الثابتة لنفس النوع. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات، 2015م، ص41).

ويشير المفهوم السابق في الاقتصاد الكلي إلى إجمالي ما يراكمه الاقتصاد من أصول ثابتة خلال فترة زمنية معينة، ودون الأخذ بالاعتبار التغير في المخزون، ومن خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التراكمية من العام(1995-2015م) نجد أن إجمالي التكوين الرأسمالي حتى العام 2015م قد بلغ 3012.6 مليون دولار مقارنة بـ 1182.5 مليون دولار في عام 1995م أي بزيادة تراكمية قدرها 1830.2 مليون دولار بنسبة 60% وهذه الزيادة ليست بالكبيرة مقارنة بطول الفترة الممتدة من عام 1995م إلى عام 2015م، حيث يدلل ذلك على أن الاقتصاد الفلسطيني غير قادر على مراكمة الأصول الثابتة بالشكل المطلوب الذي يحقق الزيادة المرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (4.7) يوضح تتطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (1995-2015م)

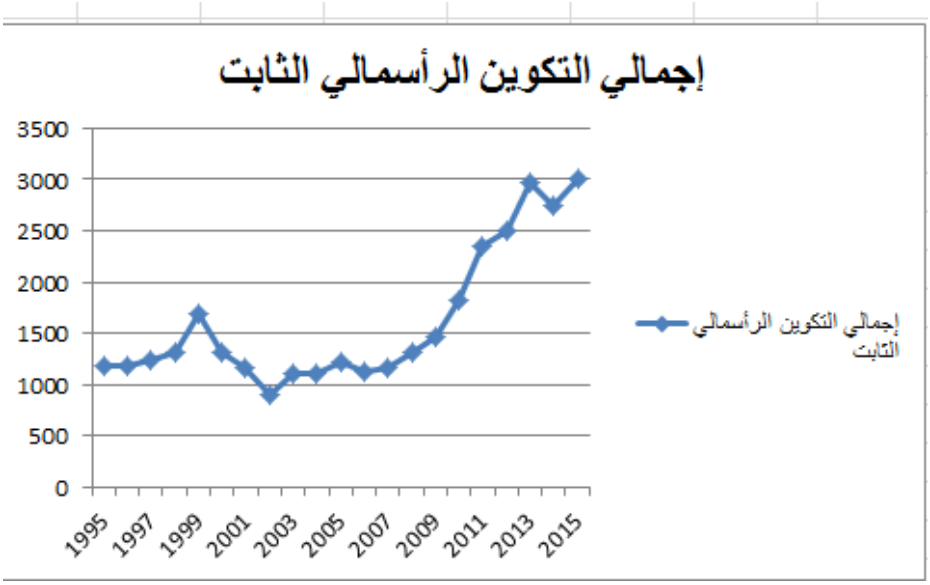

- القيم بالمليون دولار.
- المصدر: من اعداد الباحث بناءً على ملحق رقم (18)

ثامناً: البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشكلات تعقيداً في المجتمع الفلسطيني، ويرجع ذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية من اغلاق للمعابر والحواجز العسكرية بين المدن الفلسطينية والحصار المتواصل على قطاع غزة منذ 10 سنوات ومنع دخول المواد الخام اللازمة للتشغيل وقصف المنشآت الانتاجية في قطاع غزة، حيث كشفت تقارير رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة البطالة خلال الربع الرابع من العام 2015م وصلت إلى 25.8% بواقع 38.4% في قطاع غزة و 18.7% في الضفة الغربية. وتعتبر هذه المعدلات من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2016).

شكل (4.8): يوضح معدلات البطالة خلال الفترة من (1996-2015م).

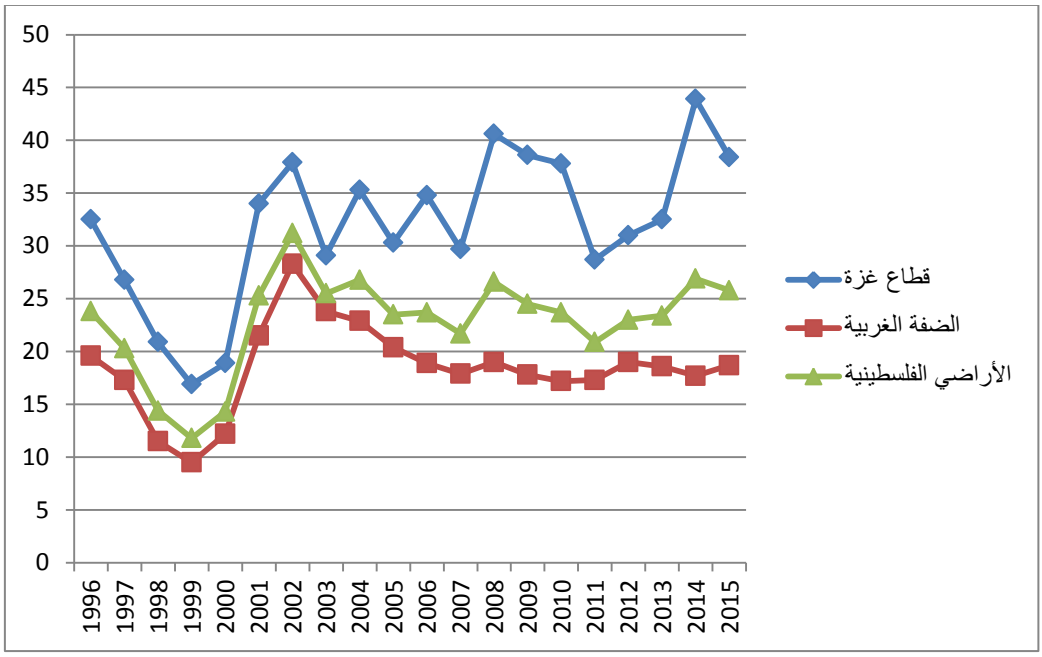

- القيم نسبة مئوية.
- المصدر من اعداد الباحث بناءً على الملحق رقم (19).

يبين الشكل السابق تذبذب معدلات البطالة خلال الفترة الماضية في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ متوسط معدل البطالة فيها حوالي 22.4%، كما يوضح الشكل أن معدل البطالة بدأ بالانخفاض من عام (1996-1999م) حيث بلغ أقل معدل في عام 1999م بحوالي 11.8% ثم بدأ بالارتفاع حيث بلغ أعلى معدل لها عام 2002م بحوالي 31.2%(المراقب الاقتصادي والاجتماعي 1996 -2015م). ويرجع ذلك إلى سياسة الاغلاق للمعابر واعادة احتلال مدن الضفة الغربية ومنع وصول العمال إلى أماكن عملهم في الأراضي الفلسطينية عام 1948م.

تاسعاً: التضخم

شهدت معدلات التضخم السنوية في فلسطين في عام 2015م مزيداً من التباطؤ مقارنة بمستوياتها في السنوات السابقة وانخفضت إلى أدنى مستوياتها المتحققة منذ أعوام إذ لم تتجاوز نسبة التضخم 0.6% في الربع الأول من العام 2015م مقارنة بنحو 1.3% في الربع السابق من العام 2014م، ويرجع هذا التباطؤ متسقاً مع تغيرات الأسعار في غالبية دول العالم التي شهدت انخفاضات مماثلة نتيجة انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية لا سيما النفط والغذاء منذ نهاية الربع الثالث 2014م، ويعتبر معدل التضخم في فلسطين أقل بكثير من المعدل

المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2015م لكنه أعلى من مثيله في الاردن ودولة الاحتلال، ويعتبر التضخم في فلسطين إلى حد كبير تضخماً مستورداً ويظهر حساسية كبيرة تجاه الأسعار العالمية وأسعار الغذاء والوقود بشكل خاص (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

شكل (4.9): يوضح معدلات التضخم في فلسطين خلال الفترة من (1996– 2015م).

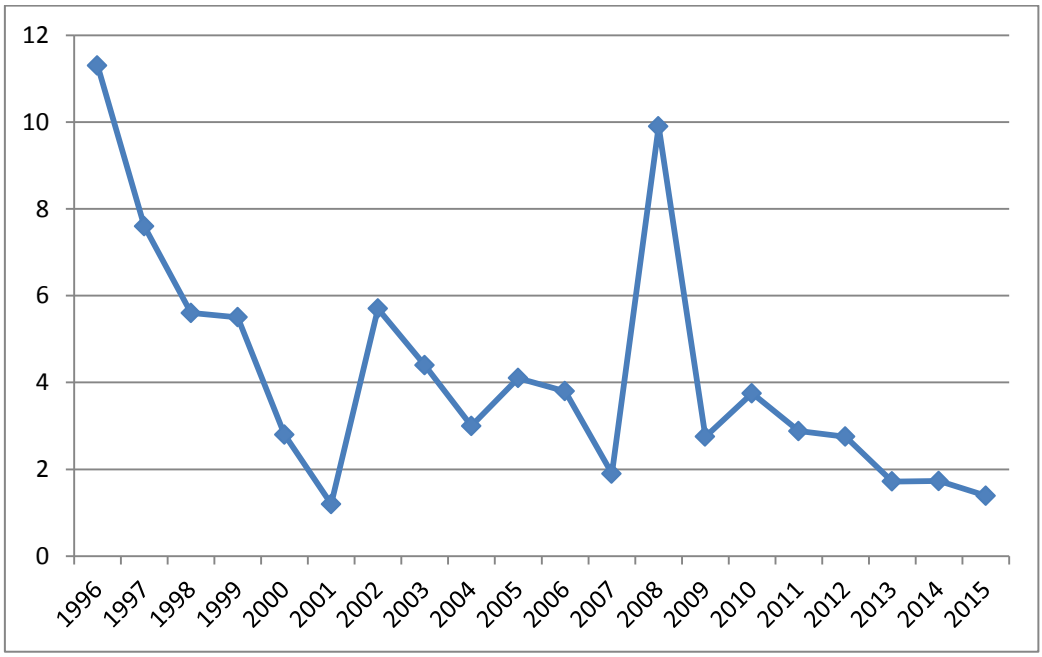

- القيم نسبة مئوية.
- المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المحلق رقم (20)

نلاحظ من الشكل السابق أن معدل التضخم بدأ بالانخفاض من عام 1997م حتى بلوغ أدنى معدل له عام 2001م بنسبة 1.2% في الأراضي الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى ضعف الطلب المحلي وانخفاض الاستهلاك الكلي وكذلك انخفاض دخل الفرد وأسعار الواردات ومعدل التضخم في دولة الاحتلال.

ثم عاد للارتفاع إلى مستويات عالية وغير مسبوقة عام 2008م بنسبة 9.9% في الأراضي الفلسطينية وذلك بسبب الارتفاع في الأسعار العالمية.

أما خلال الفترة من (2010–2012م)، فقد بلغ متوسط معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية 3.12%.

أما خلال الفترة من (2013– 2015م)، فقد شهد معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية ثباتاً ملحوظاً حيث بلغ حوالي 1.725% وتراجع في عام 2015م ليصل إلى 1.39% .

ويجب التنبيه إلى أن انخفاض معدلات التضخم من سنة لأخرى لا يعني انخفاض الاسعار ولكن يعني ذلك أن الارتفاع في سنة معينة ليس كالارتفاع في السنة التي تسبقها، حيث أنه كلما كان معدلات تضخم موجبة فإن ذلك يعني ارتفاع في الأسعار، حيث نلاحظ أن الأسعار في 2015م قد تضاعفت تقريباً عما كانت عليه في سنة 1994م، حيث بلغ معدل التضخم التراكمي من سنة 1994-2015م تقريباً 95% بالمقابل فإن الدخل المتاح للفرد عام 2015م زاد بنسبة 34% عما كان عليه في عام 1994م، وهذا يعني أن الزيادة في الأسعار لا يقابلها زيادة في دخل الفرد، لذلك فإن المستهلك الفلسطيني يعاني من تزايد الأسعار مما يؤثر على قدراته الشرائية وعدم تلبيته لاحتياجاته وخاصة الأساسية منها.

عاشراً: الفقر

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من موارد، أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة. ويرتبط الفقر بمظاهر حرمان مادي ملحوظ، مثل: تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، واللباس، ويؤثر الفقر بشكل كبير على مجموعات وفئات قدرتها على الوصول إلى المصادر الاقتصادية محدودة: كالمرضى، والأيتام، والنساء(الطويل،1984، ص ص111-113).

يفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد يسمى خط الفقر ويختلف خط الفقر من مجتمع لآخر، كما يتغير داخل المجتمع وفقاً للتغيرات التي تدخل على بنية المجتمع وطاقته الإنتاجية ومستواه التكنولوجي.(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011م). وقدر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أفراد(أب وأم و3 أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010 حوالي 610 دولار(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011م)[2].

[2] - عدم توفر مسوحات وبيانات عن معدلات الفقر بعد سنة 2011م

شكل (4.10) يوضح معدلات الفقر في فلسطين خلال الفترة من (1996-2011م).

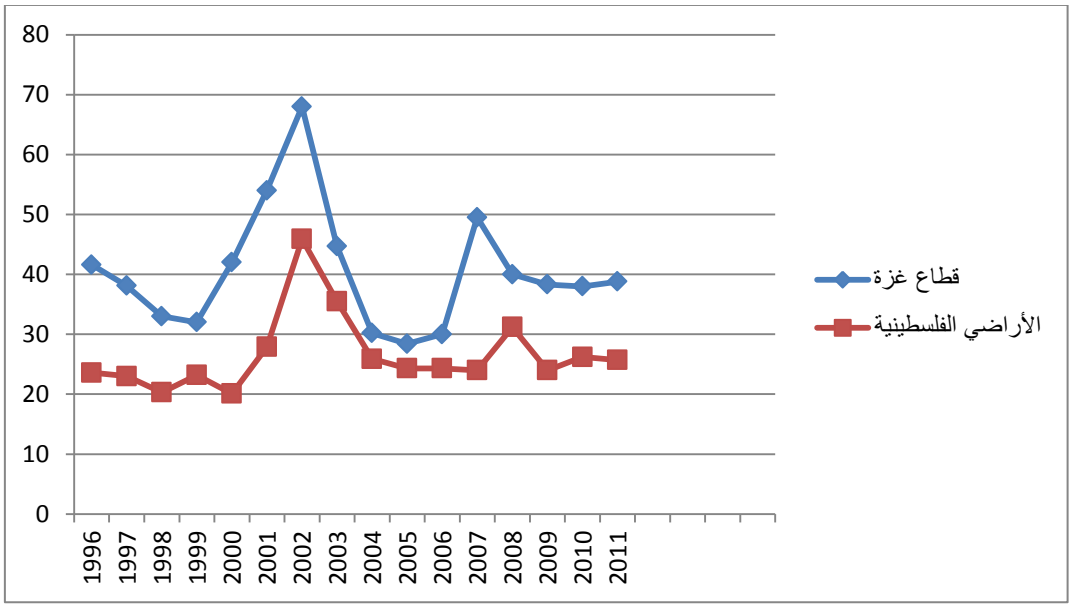

- القيم نسبة مئوية.
- المصدر من إعداد الباحث بناءً على الملحق رقم (21).

يتضح من خلال الشكل السابق أن معدلات الفقر خلال الفترة (2000-2002م)، شهدت ارتفاعاً بشكل ملحوظ، ويعزى ذلك الارتفاع إلى الأوضاع السياسية المتأزمة والغير مستقرة على الساحة الفلسطينية بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، ومن ثم الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية عام 2002م. ويتضح أيضاً، انخفاض نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية من العام 2003م وحتى عام 2006م، إذ بلغت نسبة الفقر 35.5% عام 2003م، لتصل إلى 24.5% عام 2006م، ويعزى ذلك الانخفاض إلى حالة الاستقرار الاقتصادي في تلك الفترة، وزيادة التوظيف في القطاعين المدني والأمني الأمر الذي انعكس على مستوى المعيشة وانخفاض نسبة الفقر. ومن ثم ارتفعت نسبة الفقر في العام 2007م، إذ بلغت 31.2%، وذلك بسبب حالة الانقسام وانتشار الفوضى والفلتان الأمني والحصار الذي فرض على قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيل.

أما خلال الفترة (2008-2011م)، فقد ارتفعت نسبة الفقر في تلك الفترة من 24% عام 2008م بواقع 16.1% في الضفة الغربية و43% في قطاع غزة، لتصل إلى 25.8% عام 2011م، بواقع 17.8 في الضفة الغربية و38.8 في قطاع غزة وذلك بسبب عدوان الاحتلال على قطاع غزة في نهاية عام 2008م.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012).

الحادي عشر: الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري لأي بلد من بندين أساسين هما الصادرات والواردات السلعية والخدماتية خلال فترة معينة، أما صافي الميزان التجاري فهو مقدار الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات للدولة خلال نفس الفترة، فإذا كان الفرق موجباً فإن ذلك يعد مؤشراً إيجابي لقوة الاقتصاد، أما إذا كان الفرق قيمة سالبة فإن ذلك يعد من المؤشرات السلبية على اتجاه أداء الاقتصاد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2015).

شكل (4.11) يوضح تطور صـــادرات وواردات السلع والخدمات والعجز التجاري في فلسطين خـــلال الفترة (1996-2015م)

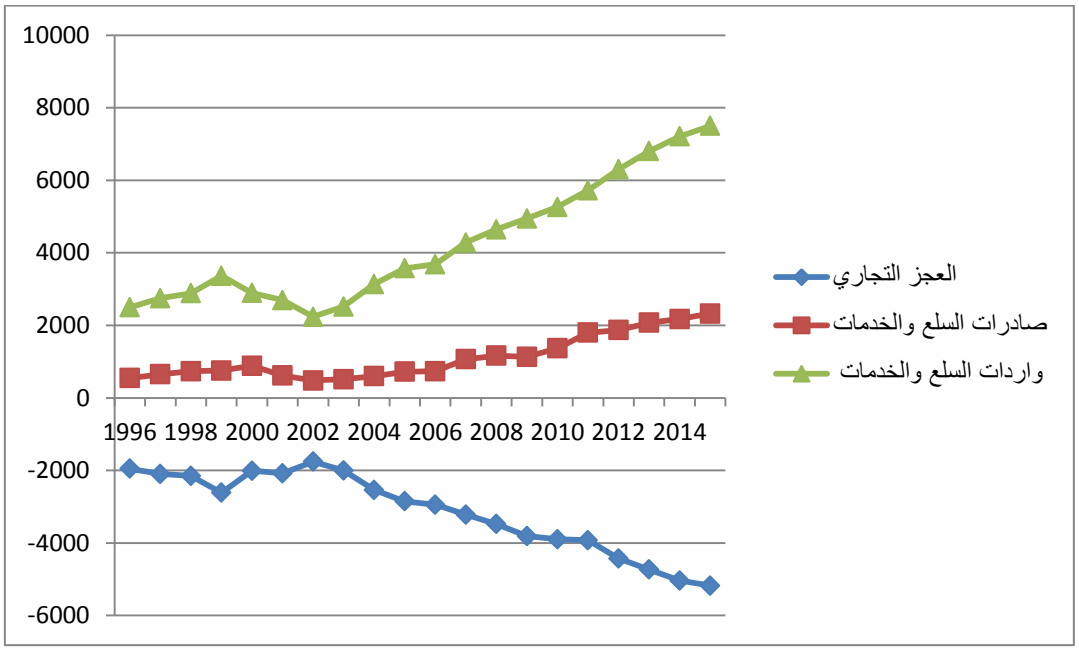

- القيم بالمليون دولار.
- المصدر من اعداد الباحث بناءً على الملحق رقم (22)

كما نلاحظ أن العجز التجاري هو الخاصية الأساسية للتجارة الخارجية خلال الفترة الماضية، حيث أن قيم الصادرات أقل بكثير من قيم الواردات، حيث شكلت الصادرات الفلسطينية إلى الخارج ما نسبته 16.4% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بينما شكلت الواردات الفلسطينية من الخارج ما نسبته 66.6% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وشكل العجز التجاري ما نسبته تقريباً 50% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الفترة الماضية. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات تقريباً 25% خلال الفترة من العام (1996 – 2015م) (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م).

ويلاحظ الباحث من النسب السابقة مدى ضعف الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي وتبعيته لإسرائيل وذلك بسبب أن حوالي 85% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية تتم عبر الاحتلال الإسرائيلي وهذا يدلل على أن الاقتصاد الفلسطيني تابع بدرجة كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي.

الثاني عشر: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

إن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ضروري ومهم جداً في تعزيز وتطور النمو الاقتصادي، وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين.

شكل (4.12) يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015م

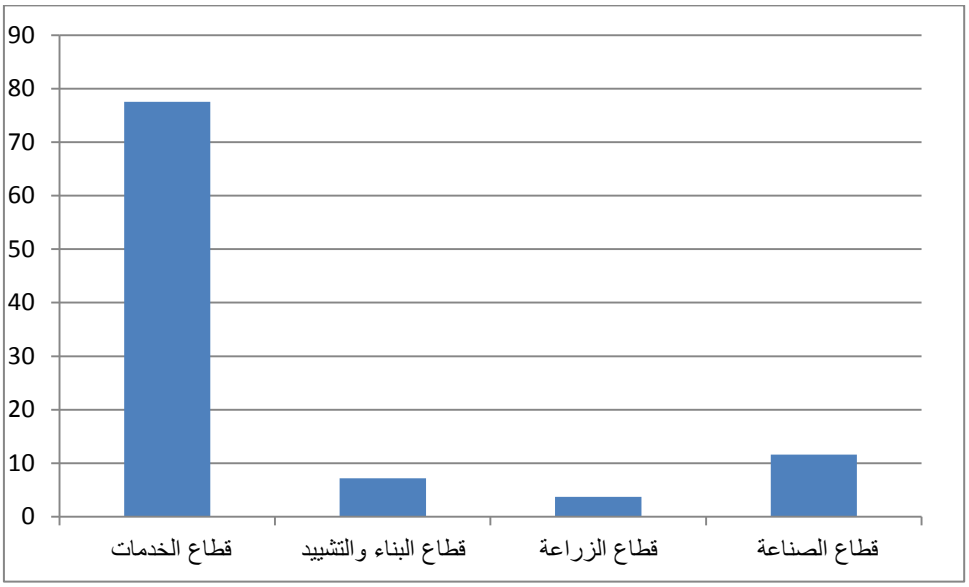

- القيم: نسبة مئوية
- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2016م.

من خلال الشكل السابق نلاحظ استحواذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من إجمالي الناتج المحلي بمساهمة بلغت 77.5% وهو ما خفف نسبياً من أثر تراجع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في حين سجل قطاع الزراعة تراجعاً حيث بلغ 3.7% من اجمالي الناتج المحلي وذلك بسبب استمرار سيطرة الاحتلال على عناصر الانتاج الزراعي مثل الأرض والمياه، من جانب آخر انخفضت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 حيث بلغت حوالي 11.6% وهذا يعود إلى استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، أما بالنسبة لقطاع

البناء والتشييد فقد تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للعام الثاني على التوالي ليبلغ نحو 7.2% عام 2015 بعد أن كان يشكل أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

المبحث الثاني

أسباب تراجع الاقتصاد الفلسطيني

قبل سرد أسباب تراجع الاقتصاد الفلسطيني في السنوات العشرين الماضية لا بد من التنويه أن الأراضي الفلسطينية ترزخ تحت وطأة وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي حيث يسيطر الاحتلال على معظم أراضي الضفة الغربية ويفرض حصار مشدد على قطاع غزة منذ أكثر من عشرة سنوات، حيث يعتبر هذا الاحتلال أهم أسباب تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني ، ولكن هناك أسباب أخرى منها عدم الاستقرار السياسي والحروب الأخيرة على الأراضي الفلسطينية لذلك يوجد الكثير من الأسباب تجعل من الأوضاع الاقتصادية تتراجع بشكل كبير وفيما يلي أهمها:

- الاحتلال الإسرائيلي: إذ تستمر إسرائيل في سيطرتها على أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية وخاصة الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ومنطقة الأغوار والمناطق المسماة (ج) التي تحتوى على غالبية الموارد الطبيعية بالضفة الغربية، وتعتبر مفتاح التنمية الاقتصادية لفلسطين، وفرض حصار خانق على قطاع غزة ، إضافة إلى جدار الفصل العنصري الذي يلتهم آلاف الدونمات الزراعية.(البنك الدولي، 2014)
- عدم السيطرة على المعابر والحدود: إن عدم وجود معابر وحدود تتحكم بها السلطة الفلسطينية يعتبر من المعيقات الرئيسية التي تمنع التصدير إلى الخارج وكذلك الاستيراد من دول أخرى غير إسرائيل.
- عدم ملاءمة البيئة التشريعية: أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى إعاقة وضع قوانين وتشريعات متكاملة تشجع على الاستثمار بهدف إعاقة أي تنمية ونمو اقتصادي فلسطيني.
- تراجع الوضع الاقتصادي والأزمة المالية: يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية بدرجة كبيرة بسبب ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي عبر السنوات، ونتيجة لتراجع الوضع الاقتصادي الفلسطيني العام بسبب انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة والفقر وضعف الاستثمار والعجز في الميزان التجاري.
- الديون: تمثل الديون الخارجية والداخلية أهم المعوقات أمام تحقيق أي تقدم اقتصادي، حيث تشكل الديون وأعباؤها عقبة في طريق النمو الاقتصادي الفلسطيني، وقد أظهرت بيانات وزارة المالية الفلسطينية أن حجم الدين العام للحكومة الفلسطينية ارتفع إلى 2.2 مليار دولار في نهاية العام 2014م (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015).

- اتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وبين الصادرات والواردات وتراجع قطاعي الانتاج السلعي (الزراعي، الصناعي)، وهي القطاعات القادرة على خلق دخل متجدد (الصوراني،2006).
- ارتفاع نسبة النفقات الجارية وتراجع نسبة النفقات التطويرية، إذ بلغت النفقات الجارية عام 2015 حوالي 3412 مليون دولار بالمقابل بلغت النفقات التطويرية 176 مليون دولار لنفس السنة.(سلطة النقد الفلسطينية،2015).
- عدم قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية.
- ضعف النظام المالي والمصرفي وضعف مشاركته الفاعلة في التنمية الاقتصادية، حيث أن معظم مؤسسات القطاع المصرفي توجه استثماراتها إلى الخارج، حيث قدرت سلطة النقد الفلسطينية قيمة الأصول المستثمرة في الخارج بحوالي 5.9 مليار دولار.
- بطء النمو في العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – العربية، حيث يتخذ طابعاً مشوهاً حيث يتسارع نمو الواردات بمعدلات تفوق كثيراً معدلات نمو الصادرات الفلسطينية إلى تلك الأسواق.
- قلة الموارد الطبيعية الذاتية: تعد الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق محدودة بإمكانياتها الطبيعية من النفط والغاز والمعادن والمياه العذبة، بالإضافة إلى مساحتها الضيقة خصوصاً في قطاع غزة، والتي تجعل امكانات التوسع الاقتصادي والاستثماري عملاً صعباً، وتحدياً كبيراً، وبالرغم من محدودية هذه الإمكانات فإن الاحتلال لا يألوا جهداً في مصادرتها واستغلالها وتعطيل القدرات الفلسطينية عبر الاستفادة منها(مركز الزيتونة للدراسات،2013، ص4).

في النهاية يرى الباحث أن أبرز العناصر المؤثرة والمحددة لاقتصاد الأراضي الفلسطينية هو الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمكن لهذا الاقتصاد أن ينمو ويتحرر طالما أنه يرزخ تحت الاحتلال، وأن العوامل السياسية تلعب الدور الحاسم والمؤثرة على مجمل الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن الوضع الفلسطيني تتداخل فيه الأوضاع السياسية بالاقتصادية ويمكن تلمس ذلك بوضوح من خلال متابعة المؤشرات الاقتصادية التي تطورت وتأثرت بالمتغيرات السياسية.

خلاصة الفصل:

لقد تم من خلال هذا الفصل إلقاء نظرة على المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، لمحاولة فهمه ومراحل تطوره والفترات التي مر بها، وتم التطرق بشكل خاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي واجمالي الاستهلاك والانفاق العام والادخار العام والتضخم والبطالة والفقر والميزان التجاري، وتطور هذه المؤشرات خلال الفترة الممتدة من عام(1994-2015م) والوقوف على أهم سماتها وخصائصها.

لقد توصل الباحث إلى أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض لكثير من التشوهات والاختلالات نتيجة ممارسة الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة (1994-2015م) وقد مر بمراحل وفترات صعبة وخطيرة منها فترة انتفاضة الأقصى عام 2000م والتي امتدت اثارها إلى العام 2003م حيث تأثرت جميع المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية بكافة قطاعاتها الانتاجية، وهناك ايضاً الفترة التي شهدت انقسام شطري الوطن التي لا نزال نعاني منها حتى وقتنا الحاضر، وايضاً فترة الأزمات المالية العالمية عام 2008 والارتفاع الكبير في اسعار السلع ووصول التضخم إلى معدلات عالية جداً وصلت إلى ما يقارب 10%.

ومن خلال متابعة المؤشرات الاقتصادية تبين أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من معدلات مرتفعة في الاستهلاك وانخفاض معدلات الادخار الأمر الذي انعكس بالسلب على الاستثمار وارتفاع معدلات الواردات وانخفاض معدلات الصادرات مما سبب عجزاً تجارياً مزمناً خلال الفترة الماضية.

الفصل الخامس

التحليل القياسي لمحددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات النموذجين واختبار الفرضيات

مقدمة:

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في التحليل الاقتصادي لعملية التنمية الاقتصادية سواء في المدى الطويل أو المدى القصير، وقد أصبح استخدام النماذج القياسية من ضروريات وأساسيات البحث في الوقت الحاضر، لذلك فإن وجود النظريات لا تكفي لتحقيق الأهداف والغايات ولكن هذا لا يعني أنها غير أساسية وضرورية، فهي توفر افتراضات محددة واستنتاجات منطقية في الواقع، إلا أن هذه الاستنتاجات تبقى مجرد تنظير لا يمكن قبولها إلا بعد اختبار النظرية.

وسيتم في هذا الفصل تناول موضوع الدراسة بالتحليل القياسي العميق من خلال تقدير نموذجين قياسيين، الأول حول محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين بينما سيتناول الآخر العلاقة بين الاستهلاك العائلي نفسه مع النمو الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي)، بالاعتماد على التحليل القياسي وفقاً لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square) لما لها من مزايا وإيجابيات، أما عن أداة التحليل فسيستخدم برنامج (E-Views 9) وهو من أفضل وأحدث البرامج التي تقوم بمهام التحليل القياسي.

سيتم إجراء كافة الأساليب الإحصائية اللازمة للتأكد من سلامة وجودة النموذج بالإضافة لمعالجة ما يطرأ من مشاكل احصائية، أخيراً سيتم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي.

المبحث الأول

الطريقة والإجراءات

أولاً: منهجية الدراسة

سيتم استخدام المنهج القياسي التحليلي لأنه يعتبر من أفضل المناهج للتعامل مع هذه الحالات وبناء نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من (1994– 2015م) وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة في الحصول على أفضل النتائج والتحليل المنطقي وسيتم استخدام برنامج Eviews 9 في التحليل الإحصائي.

صياغة نموذج الدراسة:

سيتم بناء نموذجين قياسيين على النحو التالي:

النموذج الأول تقدير محددات الاستهلاك العائلي:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على الاستهلاك لكن تم الاقتصار على العوامل التالية:

المتغير التابع:

نصيب الفرد من الاستهلاك في فلسطين– دولار (Cons)

المتغيرات المستقلة:

نصيب الفرد من الادخار في فلسطين– دولار (Sav)

نصيب الفرد من الانفاق العام في فلسطين– دولار (Gvex)

معدل التضخم في فلسطين (Inf)

نصيب الفرد من الدخل المتاح في فلسطين– دولار (Yd)

ويرى الباحث أن هذه المتغيرات الأكثر أهمية لتفسير محددات الاستهلاك العائلي، لذلك يصعب على الباحث حصر جميع العوامل التي تؤثر على هذه الظاهرة وذلك إما لصعوبة تمثيل بعض العوامل على شكل رياضي مثل سلوك الانسان الاستهلاكي وما يتفرع منه، وإما لانخفاض نسبة أهمية هذا العامل في تحديد النمط الاستهلاكي الفلسطيني.

ولقياس أثر العوامل المختلفة على الاستهلاك العائلي تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن تلك العوامل خلال الفترة الزمنية (1994- 2015م) على النحو التالي:

$Cons = f (Sav, Gvex, Inf ,Yd, \varepsilon_t)$

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$Cons = \beta_0 - \beta_1 Sav + \beta_2 Gvex + \beta_3 Inf + \beta_4 Yd + \varepsilon_t$$

$\beta_1 < 0 \quad \beta_2 > 0 \quad \beta_3 > 0 \quad \beta_4 > 0$

حيث أن:

β_0 : الحد الثابت.

$\beta_1 , \beta_2 , \beta_3 , \beta_4$: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

ε_t: الخطأ العشوائي.

النموذج الثاني: انحدار بسيط بين نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

سعياً للتكامل تم تصميم نموذج انحدار خطي بسيط لمعرفة تأثير نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك خلال الفترة الزمنية (1994-2015م) على النحو التالي:

المتغير التابع:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين– دولار (Gpc)

المتغير المستقل:

نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في فلسطين– دولار (Cons)

$Gpc = f (Cons, \varepsilon_t)$

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$Gpc_t = \beta_0 + \beta_1 Cons_t + \varepsilon_t$$

$\beta_1 > 0$

حيث أن:

β_0 : الحد الثابت. β_1: تعبر عن معامل خط الانحدار. ε_t: الخطأ العشوائي.

وقد كان النموذج الثاني لقياس تأثير نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي من الفترة (1994–2015م) على النحو التالي:

بيانات متغيرات نموذج الدراسة

تم الاستعانة بسلاسل زمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة على حد سواء للسنوات(1994–2015م) باستثناء متغير الإنفاق العام (Gvex) حيث كانت السلسلة الزمنية(1996–2015م) لتعذر توفير بيانات عامي (1994،1995م).

وتم ادخال بيانات المتغيرات في التحليل القياسي وقد بلغ عدد المشاهدات 22 مشاهدة وهي كافية للخروج بنموذج جيد يمكن الاعتماد عليه، وجميع بيانات الدراسة بالأسعار الثابتة لعام 2004م.

تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتم تقسيم كلا من متغير الاستهلاك العائلي والادخار الكلي والدخل المتاح الكلي والإنفاق العام الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على عدد السكان لينتج لدينا المتغيرات المستقلة نصيب الفرد من الدخل المتاح، نصيب الفرد من الادخار الكلي، نصيب الفرد من الإنفاق العام، بينما بقى معدل التضخم على حاله بدون أي تدخل، وجميع البيانات محل الدراسة هي بيانات منشورة على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ثانياً: المنهج القياسي والأساليب المستخدمة

في إطار المنهج التحليلي الكمي تم بناء نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية.

طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

تعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (Greene, 2012, p66)، إلا أنها تشترط جملة من الشروط لضمان عملها بالشكل الأمثل وهي على النحو التالي:

- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoskedasticity).

- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

اختبار السكون (Stationary)

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، حيث أن تقدير النموذج الذي يحتوى على سلاسل زمنية غير ساكنة ينتج عنه مؤشرات مضللة وغير حقيقية الأمر الذي يتنافى مع جوهر عملية التحليل القياسي، ويلزم لاعتبار السلسلة الزمنية أنها ساكنة عدة شروط وهي على النحو التالي (Greene,2012, p982).

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

لقياس سكون السلاسل قام الباحث باعتماد اختبار (Philips Perron - PP) وذلك لأفضليته في هذا المجال عما سواه من الاختبارات، فهذا الاختبار يعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي–فوللر DF، إلا أنه يختلف عن اختبار DF، في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي–فوللر DF.

ولذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار DF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً.

اختبار التكامل المشترك(Co-Integration)

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر(Trace)(عطية، 2005م).

المقاييس الإحصائية الوصفية:

تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

البرامج الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (E-Views 9) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

المبحث الثاني

التحليل الوصفي لمتغيرات النموذجين واختبار الفرضيات

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات النماذج

وهي تتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما تتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها لعرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية.

ثانياً: الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

والتي تشمل عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول (5.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
Cons	1382.78	1376.75	110.61	1099.6	1613.6
Gpc	1508.134	1474.118	175.109	1143.223	1806.123
Sav	105.22	88.50	142.05	-122.0	579.0
Gvex	660.39	640.25	206.36	404.0	1016.0
Inf	4.31	3.37	2.93	1.23	11.30
Yd	1942.66	1947.35	224.97	1572.5	2415.2

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

- القيم بالدولار
- Inf نسبة مئوية

الجدول (5.1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذجيْن على حدة:

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي.**

توضح النتائج في جدول (5.1) أن المتوسط الحسابي للاستهلاك العائلي للفرد في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية(1994-2015م) بلغ 1382.78 دولار بانحراف معياري

110.61 ووسيط 1376.75، في حين بلغت أقل قيمة 1099.6 دولار وكان ذلك في عام 2002م؛ وذلك ربما يعود للتوترات السياسية التي حدثت في شطري الوطن عقب اندلاع انتفاضة الأقصى وما تبعها من ممارسات من الاحتلال للتضييق على أبناء شعبنا ولتقويض ك2الاقتصاد المحلي ، بينما أعلى قيمة بلغت 1613.6 دولار وكانت في عام2012م، وربما يعود السبب في ذلك إلى الاستقرار السياسي في الضفة الغربية كما هو الحال في قطاع غزة الذي شهد انتعاشاً اقتصادياً نسبة للوضع السياسي في مصر الذي أثر إيجابياً على قطاع غزة.

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.**

توضح النتائج في جدول (5.1) أنّ المتوسط الحسابي لنصيب الفرد في الناتج المحلي الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (1994-2015م) بلغ 1508.134 دولار بانحراف معياري 175.109 دولار، في حين بلغت أقل قيمة 1143.223 دولار وكان ذلك في عام 2002م بسبب الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، بينما بلغت أعلى قيمة 1806.123 دولار وكان ذلك في عام2012م، وذلك بسبب الاستقرار الاقتصادي النسبي في الأراضي الفلسطينية والمشاريع التطويرية في البنية التحتية ومشاريع إعادة الإعمار الذي شهده قطاع غزة على وجه الخصوص.

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الادخار.**

توضح النتائج في جدول (5.1) أنّ المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الادخار في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1994-2015م) بلغ 105.22 دولار بانحراف معياري 142.05 دولار، في حين بلغت أقل قيمة 122.0- دولار وكان ذلك في عام 2004م، بينما بلغت أعلى قيمة 579.0 دولار وكان ذلك في عام 2008م وذلك بسبب الحركة النشطة الذي سببه كلاً من قطاعي الإنشاءات والتجارة الذي أدى إلى زيادة معدلات النمو المتحققة الذي انعكس على معدلات الادخار الكلي بالإيجاب.

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الإنفاق العام.**

توضح النتائج في جدول (5.1) أنّ المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الإنفاق العام في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2015م) بلغ 660.39 دولار بانحراف معياري 206.36 دولار، في حين بلغت أقل قيمة 404.0 دولار وكان ذلك في عام 1998م، بينما بلغت أعلى قيمة 1016.0 دولار وكان ذلك في عام2014م، وذلك بسبب زيادة الحكومة من انفاقها لتغطية النفقات الجارية والتشغيلية.

- **التحليل الوصفي لمتغير التضخم.**

توضح النتائج في جدول (5.1) أنّ المتوسط الحسابي للتضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1994-2015م) بلغ 4.31% بانحراف معياري 2.93% ، في حين بلغت أقل قيمة 1.23% وكان ذلك في عام 2001م، بينما بلغت أعلى قيمة 11.30% وكان ذلك في عام 1996م، وذلك بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات وظهور ظاهرة الاحتكار لدى بعض التجار وانعدام المراقبة من قبل الجهات المختصة على الاسعار، كان له الدور الأكبر في ارتفاع معدلات التضخم في فلسطين.

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي.**

توضح النتائج في جدول (5.1) أنّ المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الدخل المتاح في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1994-2015م) بلغ 1942.66 دولار بانحراف معياري 224.97 دولار، في حين بلغت أقل قيمة 1572.5 دولار وكان ذلك في عام 2003م، بسبب الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بمنع الاحتلال أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين من الدخول للأراضي الفلسطينية عام 1948م، بينما بلغت أعلى قيمة 2415.2 دولار وكان ذلك في عام 2008م، وذلك بسبب زيادة المجتمع الدولي للمنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية.

ثالثاً: التحليل والتقدير القياسي للنماذج:

تشمل الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

- **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية**

من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءً على ذلك يوضح الجدول (5.2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار(Philips Perron - PP).

جدول (5.2): نتائج اختبار الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test	
	P-values FoR Level	P-values FoR 1st Difference
Gpc	(0.4353)	(0.0539)*
Cons	(0.2026)	(0.0057)*
Gvex	(0.5034)	(0.0000)*
Inf	(0.0270)*	-
Sav	(0.1813)	(0.0236)*
Yd	(0.2500)	(0.0128)*

- رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

يتضح من خلال جدول (5.2) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة –للنموذجيْن الأول والثاني– تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) باستثناء متغير التضخم(Inf)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية للنموذج الأول والثاني متكاملة من الدرجة الأولي (1) ~ I، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات اختبارات السكون في الملحق رقم(1).

- **نتائج اختبار التكامل المشترك**

بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ثم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace test(λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (λ_{max})، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة.

وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الصفرية $H_0: r = 0$ وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
- ✓ الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول (5.3): نتائج (Johansen-Test) للتكامل المشترك في النموذج رقم(1) عند الفرق الأول

Trace Statistic	
P-Value	Hypothesized
0.0000	None*
0.0000	At most 1*
0.0001	At most 2*
0.0030	At most 3*
0.0043	At most 4*

- تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

يتضح من جدول (5.3) أن قيم P-Value أقل من 5% عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك، مما يعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج الأول، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات اختبارات التكامل المشترك في الملحق رقم(2).

جدول (5.4): نتائج (Johansen-Test) للتكامل المشترك في النموذج رقم(2) عند الفرق الأول

Trace Statistic	
P-Value	Hypothesized
0.0262	None*
0.0268	At most 1*

*** تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.**

كما هو واضح من الجدول رقم(5.4) فقد تحقق وجود التكامل المشترك من الدرجة الأولى مما يعني وجود تكامل مشترك يؤدي لوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات اختبارات التكامل المشترك في الملحق رقم(2).

- **نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي**

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذجيْ الدراسة، يمكن إجراء التحليل القياسي للنموذجين.

أ- النموذج الأول:

بعد استيفاء الإجراءات المسبقة لعملية التحليل القياسي سيتم تقدير النموذج الأول بكافة المتغيرات المستقلة عند الفرق الأول، وقد لاحظ الباحث أن جميع المتغيرات المستقلة كانت معنوية احصائياً عن مستوى دلالة 5% باستثناء متغير التضخم(Inf) الذي لم يكن ذا دلالة معنوية، وقد وجدنا أن حذف متغير التضخم(Inf) لم يؤثر على معاملات المتغيرات المستقلة أو قيمة P-Value الخاصة بها أو يسبب زيادة ملحوظة في قيمة (Sum squared resid)، أما على صعيد ($Adj.\ R^2$) فقد زادت بعد الحذف، من المؤشرات السابقة يتبين لنا أن المتغير المستقل المعبر عن التضخم(Inf) غير مهم أو غير مؤثر(Irrelevant) الأمر الذي أدى لحذفه من النموذج واعتماد النموذج النهائي كما هو موضح في جدول رقم(**5**)، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق رقم(3).

جدول (5.5): نتائج تقدير نموذج رقم(1) عند الفرق الأول

Dependent Variable: D(CONS)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.31059	7.883131	-1.434784	0.1719
D(SAV)	-0.859456	0.080079	-10.73263	0.0000
D(GVEX)	0.162593	0.059091	2.751594	0.0148
D(YD)	0.770388	0.062832	12.26108	0.0000
R^2=0.90, Adj. R^2 =0.91 , DW=1.38, F =55.2 , Prob.=0.000				

$$\mathbf{Cons = -11.31059 + 0.162593\ Gvex - 0.859456\ Sav + 0.770388\ Yd + \varepsilon_t}$$

ب-النموذج الثاني

بعد اجراء اختبارات السكون لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي(GPC) وثبوت استقرار السلسلة عند الفرق الأول مما أكده أيضاً اختبار التكامل المشترك عند الفرق الأول للمتغيريْن عند حد سواء(CONS&GPC) ثم تقدير النموذج القياسي رقم(2) عند الفرق الأول لجميع المتغيرات التابعة والمستقلة كما هو موضح في جدول رقم(6)، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق رقم(4).

جدول (5.6): نتائج تقدير نموذج رقم(2) عند الفرق الأول

Dependent Variable: D(GPC)				
Variable;2	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.0446	12.4954	0.5637	0.5795
D(CONS)	0.9692	0.1231	7.8695	0.0000
R^2=0.765, Adj. R^2 =0.752 , DW=2.22, F =61.9 , Prob.=0.000				

$$\mathbf{Gpc = 7.0446 + 0.9692\ Cons + \varepsilon_t}$$

تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذجين المقدرين

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج رقم(1) ورقم(2)، لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام.

التحقّق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)

إن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، في تقدير نموذج الدراسة، يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من ذلك تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

أولاً: النموذج رقم (1)

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر** (Normality): للتحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة أن قيمة P-value بلغت 0.649 وهذا يؤكد بعدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق رقم(5).
- **اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:**

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة (T-statistic = 5.87E-19) وأن قيمة الاحتمال (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (6).

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين**–Homoskedasticity):

تم استخدام اختبار (White Test with Cross Product) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، وقد أشارت النتائج إلى أن P-value أكبر من مستوى دلالة 5% وهذا يؤكد عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (7).

- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي**–Autocorrelation):

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم اعتماد اختبار (LM-Test) وهو من أفضل وأدق الاختبارات التي تكشف وجود ارتباط ذاتي من عدمه، وقد أشارت النتائج إلى أن P-Value أكبر من مستوى الدلالة 5% وهذا يدعم فرضية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (8).

- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد-** Multicollinearity):

للتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي متعدّد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير $(VIF = \frac{1}{1-R2})$ حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من قيمة 5 مما يعني تحقق شرط استقلال المتغيرات المستقلة، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (9).

- **اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:**

تمّ عمل اختبار العلاقة بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج النهائي – بما يعني استثناء متغير التضخم(Inf)– وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ وذلك لأن جميع قيم (Probability) وكذلك قيم (Correlation) كانت تشير لهذا الاتجاه وهو عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج النهائي وحد الخطأ، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (10).

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر رقم(1) لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

ثانياً: النموذج رقم (2)

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر** (Normality):

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) فكانت النتيجة أن قيمة P-value بلغت 0.808 وهذا يعني بعدم رفض الفرضية

الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق رقم(11).

- **اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:**

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة (T-statistic = -3.01E-19) وأن قيمة الاحتمال (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (12).

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين**–Homoskedasticity):

تم استخدام اختبار (White Test with Cross Product) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، وقد أشارت النتائج إلى أن P-value أكبر من مستوى دلالة 5% وهذا يدعم عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (13).

- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي**–Autocorrelation):

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم اعتماد اختبار (LM-Test) وهو من أفضل وأدق الاختبارات التي تكشف وجود ارتباط ذاتي من عدمه، وقد أشارت النتائج إلى أن P-Value أكبر من مستوى الدلالة 5% وهذا تأكيد عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (14).

- **اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:**

تمّ عمل اختبار العلاقة بين حد الخطأ والمتغير المستقل المعبر عن الاستهلاك العائلي(Cons) وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل وحد الخطأ وذلك لأن قيمة (Probability) وكذلك قيمة (Correlation) تشير لعدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج النهائي وحد الخطأ، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق (15).

التحقق من الجودة الإحصائية للنموذجين:

أولاً: النموذج رقم (1):

أ. **معامل التحديد المعدل:** نلاحظ من خلال جدول (5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj. R^2 = 0.91) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 91% من التغير الحاصل في المتغير التابع (نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي)، أما النسبة 9% المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى.

ب. **اختبار F:** نلاحظ من جدول (5) أن قيمة الاختبار بلغت (F =55.2) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل جيد ويمكن التنبؤ به.

ثانياً: النموذج رقم (2)

أ. **معامل التحديد المعدل:** نلاحظ من خلال جدول (6) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj. R^2 = 0.752) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 75.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، أما النسبة المتبقية 24.8% فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى.

ب. **اختبار F:** نلاحظ من جدول (6) أن قيمة الاختبار بلغت (F =61.9) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل جيد ويمكن التنبؤ به.

رابعاً: نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي

الفرضية الأولى:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين نصيب الفرد من الادخار الكلي ونصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في فلسطين".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل انحدار نصيب الفرد من الادخار في فلسطين(0.8594-)، وذلك يعني أن كل زيادة في نصيب الفرد من الادخار العام الفلسطيني بمقدار 1000 دولار سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي الفلسطيني بمقدار 859.4 دولار(علاقة عكسية)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الادخار والاستهلاك، وهذا يتفق مع دراسة (صبيح، 2011) في فلسطين الذي اكد على وجود العلاقة العكسية بين الادخار والاستهلاك العائلي ودراسة (الحرازين، 2015) التي أكدت وجود العلاقة العكسية بين الاستهلاك والادخار.

الفرضية الثانية:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين نصيب الفرد من الإنفاق العام ونصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في فلسطين".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل انحدار نصيب الفرد من الإنفاق العام في فلسطين (0.1625)، وذلك يعني أن كلما زاد نصيب الفرد من الإنفاق العام بمقدار 1000 دولار سيزيد نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في فلسطين بمقدار162.5 دولار(علاقة طردية)، وهذا يؤكد أهمية الانفاق العام ودور الدولة في تحفيزه ويؤكد تحليل أبن خلدون حول دور الدولة وأنها أم الأسواق، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية بوجود العلاقة الطردية بين الانفاق العام والانفاق الاستهلاكي العائلي، كذلك تتفق النتائج مع دراسة (خفاجه،2013) التي اوضحت أهمية دور الدولة في الانفاق الحكومي وتأثيره على الحياة الاقتصادية بشكل عام، وايضا مع دراسة (أبو عيدة،2013) الذي وضح أهمية دور الانفاق الحكومي في رفع مستويات المعيشة لدى أفراد المجتمع.

الفرضية الثالثة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين معدل التضخم في فلسطين ونصيب الفرد من الاستهلاك العائلي".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (5.5)، فقد وجدنا عدم وجود علاقة بين نصيب الفرد من الاستهلاك في فلسطين مع عامل التضخم الفلسطيني، وذلك لثبات التضخم في السنوات الماضية بالإضافة إلى أن الاستهلاك العائلي الفلسطيني يقع ضمن السلع الأساسية والضرورية–وفق قانون إنجل– والتي لا يمكن الاستغناء عنها مهما ارتفع سعرها، بالإضافة إلى أن الدراسة تقيم أثر التضخم حسب السنوات حيث يضمحل أثر التضخم عند طول الفترة.

الفرضية الرابعة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين نصيب الفرد من الدخل المتاح ونصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في فلسطين".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (5.5)، فقد بلغ معامل انحدار نصيب الفرد من الدخل المتاح في فلسطين(0.7703)، وذلك يعني أن كل زيادة في نصيب الفرد من الدخل المتاح في فلسطين بمقدار 1000 دولار سيؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في فلسطين بمقدار 770.3 دولار(علاقة طردية)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن كلما زاد الدخل المتاح فإن الاستهلاك العائلي سيزداد، كما أنها تتفق مع دراسة كلا من (بن ناجي، 2015) في الجزائر، ودراسة (على،2014) في السودان.

الفرضية الخامسة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (5.6)، فقد بلغ معامل انحدار نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي (0.9692) وذلك يعني أن كلما زاد نصيب الفرد الفلسطيني من الاستهلاك العائلي بمقدار 1000 دولار سيزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة969.2 دولار(علاقة طردية)، وهذا يتماشى مع نظرية المضاعف.[3] (Bakare,2015,p99)، ويتفق

---

[3] – المضاعف: هو العملية الناجمة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المدة إلى زيادة أكبر لذات المتغير؛ ولهذا يطلق على هذه العملية أثر المضاعف فيقال مضاعف **الاستثمار** أو مضاعف **التجارة** الخارجية، إلخ.

مع النظرية الاقتصادية، وتتفق مع دراسة (كنعان،2007) في سوريا الذي وضح أثر الاستهلاك في التنمية الاقتصادية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

مقدمة:

يتناول هذا الفصل من الدراسة ملخصاً للنتائج التي توصلت لها الدراسة حول محددات الاستهلاك العائلي وتأثيرها على النمو الاقتصادي من الفترة(1994-2015م)، كما سيقدم هذا الفصل أهم توصيات الباحث التي يراها بانها مهمة وتساهم في تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

نتائج الدراسة:

اولاً: النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي:

1- تسببت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الدراسة (1994-2015م) إلى تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً لها.
2- تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة، حيث بلغ أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي عام 1997م بحوالي 14.6% وأقل معدل نمو كان عام 2002م بحوالي -12.4%.
3- بلغ متوسط الاستهلاك العائلي في الأراضي الفلسطينية حوالي 4585 مليون دولار خلال فترة الدراسة.
4- الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية يفوق الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ على معظم الدخل المتاح الإجمالي مما يعكس هيمنة الطابع الاستهلاكي وهامشية الادخار، حيث ارتفع الاستهلاك النهائي من 3691 مليون دولار عام 1994م إلى 9190 مليون دولار عام 2015م.
5- تذبذبت قيم الادخار الكلي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة وفي بعض السنوات كانت بالسالب حيث بلغت أعلى قيمها لها عام 2008م بمقدار 2084 مليون دولار، وأقل قيمة لها عام 2004م بمقدار -390 مليون دولار.
6- حازت النفقات الجارية على الحصة الأكبر من الانفاق العام حيث بلغ متوسط النفقات الجارية 2018.5 مليون دولار خلال فترة الدراسة.
7- بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية 22.5% كمتوسط لفترة الدراسة.
8- تذبذبت معدلات التضخم حيث بلغ متوسط معل التضخم خلال فترة الدراسة 4.2%.
9- ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني حيث بلغ حتى عام 2015م حوالي 5179 مليون دولار.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي:

1- بعد إجراء اختبار السكون باستخدام اختبار(Philips Perron-PP)، أظهرت نتائج الاختبار أن كافة المتغيرات غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى ما عدا متغير التضخم، لذلك تطلب إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات، وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

2- أظهرت نتائج اختبار(Johansen-Trace) للتكامل المشترك أن هناك تكامل مشترك من الدرجة الأولى بين المتغيرات، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين المتغيرات.

3- المتغيرات المعنوية عند مستوى دلالة 5% تمثلت في متغير نصيب الفرد من الادخار العام و نصيب الفرد من الانفاق العام ونصيب الفرد من الدخل المتاح.

4- تبين أن هناك علاقة عكسية بين متغير نصيب الفرد من الادخار العام ونصيب الفرد من الاستهلاك العائلي، حيث بلغ معامل خط انحدار الادخار (-0.8594) وهذا يعني أنه كلما زاد نصيب الفرد من الادخار العام بمقدار 1000$ سوف يؤدي ذلك لانخفاض نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي بمقدار 859.4$، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

5- تبين أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الانفاق العام ونصيب الفرد من الاستهلاك العائلي، حيث بلغ معامل انحدار نصيب الفرد من الانفاق العام 0.1625 وهذا يعني أنه كلما زاد نصيب الفرد من الانفاق العام بمقدار 1000$ زاد نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي بمقدار 162.5$، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

6- تبين أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الدخل المتاح ونصيب الفرد من الاستهلاك العائلي، حيث بلغ معامل خط انحدار نصيب الفرد من الدخل المتاح 0.7703 وهذا يعني أنه كلما زاد نصيب الفرد من الدخل المتاح بمقدار 1000$ زاد نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي بمقدار 770.3$، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

7- متغير التضخم غير معنوي عند مستوى دلالة 5% في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وغير مؤثر لذلك تم حذفه من المعادلة.

8- تبين أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ معامل خط الانحدار لنصيب الفرد من الاستهلاك العائلي 0.9692، وهذا يعني أنه كلما زاد نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي بمقدار 1000$ زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 969.2$، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

9- في ضوء ما سبق، إن للمتغيرات المستقلة في النموذج الأول أثر معنوي على قيمة نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل

$Adj-R^2$ =0.91 وهذه القيمة تشير أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 91% من التغير الحاصل في نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في الأراضي الفلسطينية، أما النسبة المتبقية 9% فترجع إلى عوامل أخرى، إضافة إلى الخطأ العشوائي في التقدير.

10- إن المتغير المستقل في النموذج الثاني له أثراً معنوياً على قيمة المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $Adj-R^2$=0.752 ، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 75.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، أما النسبة المتبقية 24.8% فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، إضافة إلى الخطأ العشوائي في التقدير.

ثالثاً: التوصيات

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن اقتراح بعض التوصيات التي نراها قد تفيد في المستقبل وهي:

- ترشيد الاستهلاك، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال ترشيد النفقات والعمل على تدوير مخلفات الاستهلاك العائلي للاستفادة منها.
- زيادة الوعي لدى المجتمع الفلسطيني بأهمية الادخار، لما له من أهمية لعملية التراكم الرأسمالي
- اتباع سياسة تحويل الإنفاق الاستهلاكي من السلع المستوردة إلى السلع التي لها بديل محلي.
- اعادة هيكلية النفقات العامة لإحداث توازن فعال بين النفقات الجارية والتطويرية (الاستثمارية) في الموازنة العامة.

- تخفيض العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي، وذلك من خلال تشجيع قاعدة الانتاج الموجه للتصدير وتقييد المستوردات والبحث عن أسواق تصدير جديدة.
- توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات التي تلعب دوراً بارزاً في خلق فرص العمل مثل قطاعات الإنشاءات والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي.
- على الأطراف السياسية الفلسطينية تغليب المصلحة العامة وإنهاء حالة الانقسام التي تؤثر بالسلب على الأوضاع الاقتصادية من أجل حفز النشاط الاقتصادي وبناء الوطن.
- تطوير نموذج لمحددات الاستهلاك العائلي في المستقبل وذلك بزيادة عدد المتغيرات التي لم تتضمنها الدراسة.
- المزيد من الدراسات والبحوث التي تخص موضوع الاستهلاك العائلي في فلسطين، وذلك لاستخدامها في عملية التخطيط المستقبلي ووضع السياسات الاقتصادية.
- إعداد نشرات تثقيفية، ونشرات توعية بخطورة الإفراط في الاستهلاك، والتقليل من الاستهلاك الكمالي ونبذ ظاهرة المحاكاة والتقليد في الاستهلاك.
- اعداد نشرات توعية خاصة للمواطنين بضرورة ترتيب احتياجاتهم ومتطلباتهم الاستهلاكية مع مراعاة الضرورات ثم الكماليات وذلك لخفض نسبة الاستهلاك.
- قيام وحدة حماية المستهلك في الوزارة بمراقبة الاسعار والتأكد من جودة المنتجات وذلك بشكل دوري لحماية المستهلكين.
- التخفيف من الضريبة المفروضة على الاستهلاك وخاصة السلع الأساسية منها، لأن هذه الضريبة يتحمل العبء الأكبر منها ذوو الدخل المحدود.
- اعداد دراسات تتناول موضوع الاستهلاك العائلي في فلسطين.
- ضرورة تقديم التسهيلات اللازمة لعمل الباحثين ومساعدتِهم وامدادهم بالمعلومات والبيانات والاحصاءات اللازمة لإتمام بحوثهم ودراساتهم.
- العمل على توفير قاعدة بيانات لمختلف الاحصاءات والمؤشرات الاقتصادية ليُسهل على الباحثين الرجوع إليها للاستفادة منها.
- اصدار معلومات ونشرات دورية فيما يخص موضوع الاستهلاك العائلي وتحديثها بشكل مستمر للاستفادة منها.

المصادر والمراجـع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

ابدجمان، مايكل. (1988م). *الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة*، (ترجمة محمد منصور). الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.

ابراهيم، بسام.(2002م). *الاقتصاد القياسي*. الخرطوم ، السودان: دار عزه للنشر والتوزيع.

ابراهيم، نعمة الله.(2002م). *مقدمة في الاقتصاد القياسي*. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).(2012م). *تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشر*. قطر.

بوخاري، زرقون.(2011م). *دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الاستهلاك*. الجزائر: جامعة غرداية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد .(2014م). *التقرير السنوي*. القاهرة، مصر: جامعة الدول العربية.

تقرير سلطة النقد الفلسطينية.(2012،2015م). *التقرير السنوي*. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2014م). *مسح إنفاق الأسر واستهلاك الأسرة الفلسطينية*. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2014م). *فلسطين في أرقام*. فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2015). *التقديرات الأولية للحسابات القومية*2015م. تاريخ الاطلاع: 22 أبريل 2016م، الموقع: www.pcbs.gov.ps

الحبيب، فايز.(1994م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الرياض، السعودية: مطابع الفرزدق التجارية.

حمدان، بدر.(2012م). *تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010م)*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الخشاب، مصطفى.(1957م). *دراسات في علم الاقتصاد*. القاهرة، مصر: لجنة البيان العربي.

خصاونة، محمد.(2014م). *المالية العامة- النظرية والتطبيق*. ط1. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

خياط، محمد.(2004م). *دالة الطلب على التمويل السعودي، دراسة اقتصادية قياسية (2001-2002م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

دائرة التخطيط الاقتصادي.(2007م)، *تقرير الانفاق الاستهلاكي*. الإمارات العربية المتحدة.

الديوان الوطني للتعلم عن بعد.(د.ت). *الاستهلاك وانواعه*. تاريخ الاطلاع:11 فبراير2016م الموقع: www.onefd.edu.dz

الرفاتي، علاء الدين.(2010م). *محاضرات في الاقتصاد الاسلامي*. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

الرماني، زيد. (2015م). *فطرة الاستهلاك*[مدونة]. تاريخ الاطلاع: 26 مارس 2016م، الموقع: www.alukah.net.

سلطة النقد الفلسطينية . (2015م). *ميزان المدفوعات للربع الرابع 2015م*. تاريخ الإطلاع:2 مايو 2016م. www.pma.ps

أبو سمرة، وليد. (1984م). *السلوك الاستهلاكي والعوامل المحددة له في الاردن*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاردنية، الاردن.

سميث، آدم.(1959م). *ثروة الأمم*. القاهرة، مصر: دار القاهرة للطباعة والنشر.

السيفو، وليد؛ وشلوف، فيصل؛ وجواد، صائب. (2006م). *اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي*. عمان، الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع.

الشيباني، الامام محمد بن الحسن. (1980م). *الكسب*. دمشق، سوريا: دار النشر الإسلامية.

صالح، كامل. (2012م). *التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة (1985-2030م)*(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة سانت كلمنتس العالمية، جزر تركس وكايكوس.

صبيح، ماجد.(2011م). *فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني (1994-2009م)*. جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين.

صدام، بن ناجي.(2015م). *محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر، دراسة قياسية (1980-2012م)* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر.

صوان، محمود.(2004م). *اساسيات الاقتصاد الاسلامي*. عمان، الاردن: جامعة فيلادلفيا

الصوراني، غازي. (2006). *الاقتصاد الفلسطيني- الواقع والآفاق*. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

طاهر، بشير.(2001م). *محددات الادخار الخاص في السعودية (1974-1994م)* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك فيصل، السعودية.

الطباع، ماهر. (2015). *أهمية الاستهلاك* [مدونة]. تاريخ الاطلاع: 2 أبريل(2016)، الموقع: http://mtabbaa.blogspot.com

الطويل، نبيل.(1984م). *الحرمان والتخلف في ديار المسلمين*. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

عبيدات، محمد. (2001م). *سلوك المستهلك- مدخل سلوكي*. ط4. عمان، الاردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

عطيه، عبد القادر. (2005م). *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

على، هبه. (2014م). *محددات الاستهلاك العائلي في السودان (1972-2011م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الخرطوم، السودان.

أبو عيده، عمر. (2013م). *العوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة (2012م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

القيسي، كامل. (2008م). *ترشيد الاستهلاك في الاسلام*. دبي، الامارات العربية المتحدة: دائرة الشئون الاسلامية والعمل الخيري.

متولي، مختار.(1993م). *النظرية الاقتصادية- مدخل رياضي*. الرياض، السعودية: جامعة الملك سعود.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا(2004). *الفقر في الأراضي الفلسطينية*. تاريخ الاطلاع: 22 مايو2016م. www.wafa.ps

مشهور، نعمت.(2004م). *موسوعة الإدارة العربية الإسلامية- الاستهلاك*. (مج 5). ط1. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).(2015،2014). *المراقب الاقتصادي والاجتماعي*. العدد (38،39،40،41)، فلسطين.

مقداد، محمد.(2003م). *القياس الاقتصادي وتحليل البيانات*. غزة، فلسطين: دار المقداد للطباعة.

مقداد، محمد، وقفه، بشير.(2013م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

ويكيبيديا.(د.ت). *الناتج المحلي الإجمالي*. تاريخ الاطلاع:11 مايو2016م، الموقع: https://ar.wikipedia.org

المؤمني، رياض.(1996م). *محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص (الحالة الاردنية) (1969-1992م)* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة اليرموك، الاردن.

نقادي، أحمد، و هاشم، وليد.(1991م). *دالة الاستهلاك في الاقتصاد السعودي (1970-1989م)*. جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

هلاوي، هالة.(2008م). *محددات الاستهلاك في السودان (1975-2005م)*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

هيكل، عبد العزيز.(1986م). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

الوزني، خالد.(2001م). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

اليوسف، نورة.(2009م). *محاضرات في الاقتصاد القياسي التطبيقي*. الرياض، السعودية: جامعة الملك سعود.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdulrazeq, O.(2002). *Evaluation of Palestinian international economic and policy research institute*. Ramallah: Publishers, Mas

Bakare, A. (2015). *Macroeconomic Theory*, National Open University of Nigeria: Akoka,Yaba.

Duisenberg, J. (1979). *Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior*. U. S. A: Harvard University Press.

Keynes, J. M. (1936).*The General Theory of Employment, Interest and Money*. Macmillan: Keynes, J, M.

Klevorick, A. (1970). *Emerging Consumption Markets*. NewYork: McGraw-Hill Irwin.

Krish, B. (1976). *Macro-Economic Systems*. London: First croom. Helm.

Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS).(2006). *Analytical study on Palestinian foreign trade.* Palestine: PCBS

Simon, K. (W.D). *portion of capital formation to natial American.* Philadelphia: University of Pennsylvania

Smith, A.(1991). *The Wealth Of Nations*. London, U.K: David Campbell, Ltd.

United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2011). *Rebuilding the Palestinian tradable goods sector*. Palestine: Mas.

Wachtel, P. and Juster, F.T. (2001). *Inflation and Rise in Prices International*. NewYork: University Michigan

William, H .G. (2012). *Econometric Analysis*.(7th. ed.). NewYork: NewYork University.

الملاحـق

ملحق (1): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

أولاً/ قياس استقرار السلاسل عن المستوى Level

1- GPC

Null Hypothesis: GPC has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.661232	0.4353
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

2- CONS

Null Hypothesis: CONS has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.228945	0.2026
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

3- GVEX

Null Hypothesis: GVEX has a unit root			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.517389	0.5034
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

4- INF

Null Hypothesis: INF has a unit root			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.318975	0.0270
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

5- Sav

Null Hypothesis: SAV has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.298911	0.1813
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

6- YD

Null Hypothesis: YD has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.090341	0.2500
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

ثانياً/ قياس استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفرق الأول

1- GPC

Null Hypothesis: D(GPC) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.981794	0.0539
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

2- CONS

Null Hypothesis: D(CONS) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.074891	0.0057
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

3-GVEX

Null Hypothesis: D(GVEX) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.643092	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

4-INF

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-19.54175	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

5-SAV

Null Hypothesis: D(SAV) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.396700	0.0236
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

6-YD

Null Hypothesis: D(YD) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.690776	0.0128
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

ملحق (2): نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration)

أولاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول قبل أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen-Trace)

Date: 07/19/16 Time: 14:05

Sample (adjusted): 1998 2015

Included observations: 18 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: CONS GVEX INF SAV YD

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.981395	136.0362	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.880186	64.31834	47.85613	0.0007
At most 2	0.563515	26.12563	29.79707	0.1250
At most 3	0.453290	11.20363	15.49471	0.1993
At most 4	0.018416	0.334574	3.841466	0.5630

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ثانياً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول بعد أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen–Trace)

Date: 07/19/16 Time: 13:58

Sample (adjusted): 1999 2015

Included observations: 17 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: D(CONS) D(GVEX) D(INF) D(SAV) D(YD)

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.979827	161.8245	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.933468	95.46617	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.787586	49.39499	29.79707	0.0001
At most 3 *	0.584196	23.05826	15.49471	0.0030
At most 4 *	0.380490	8.140059	3.841466	0.0043

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ثالثاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني قبل أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen–Trace)

Date: 07/21/16 Time: 18:38

Sample (adjusted): 1996 2015

Included observations: 20 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: CONS GPC

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.498639	15.78322	15.49471	0.0452
At most 1	0.094015	1.974648	3.841466	0.1600

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

رابعاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني بعد أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen–Trace)

Date: 07/21/16 Time: 18:40

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: D(GPC) D(CONS)

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.479999	17.32684	15.49471	0.0262
At most 1 *	0.227416	4.902271	3.841466	0.0268

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (3): نتائج تقدير النموذج رقم (1) بعد أخذ الفرق الأول

- تقدير النموذج رقم(1) محتوياً كافة المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: D(CONS)

Method: Least Squares

Date: 07/11/16 Time: 19:43

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.25366	8.276536	-1.359706	0.1954
D(GVEX)	0.162876	0.061548	2.646320	0.0192
D(INF)	0.139935	3.411630	0.041017	0.9679
D(SAV)	-0.861903	0.102127	-8.439558	0.0000
D(YD)	0.771003	0.066743	11.55184	0.0000

R-squared	0.916977	Mean dependent var	8.547368
Adjusted R-squared	0.893256	S.D. dependent var	106.2588
S.E. of regression	34.71648	Akaike info criterion	10.15324
Sum squared resid	16873.28	Schwarz criterion	10.40178
Log likelihood	-91.45578	Hannan-Quinn criter.	10.19530
F-statistic	38.65711	Durbin-Watson stat	1.383986
Prob(F-statistic)	0.000000		

- **تقدير النموذج رقم(1) بعد حذف متغير التضخم(Inf)**

Dependent Variable: D(CONS)

Method: Least Squares

Date: 07/11/16 Time: 19:44

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.31059	7.883131	-1.434784	0.1719
D(GVEX)	0.162593	0.059091	2.751594	0.0148
D(SAV)	-0.859456	0.080079	-10.73263	0.0000
D(YD)	0.770388	0.062832	12.26108	0.0000

R-squared	0.916967	Mean dependent var	8.547368
Adjusted R-squared	0.900361	S.D. dependent var	106.2588
S.E. of regression	33.54132	Akaike info criterion	10.04810
Sum squared resid	16875.30	Schwarz criterion	10.24693
Log likelihood	-91.45692	Hannan-Quinn criter.	10.08175
F-statistic	55.21720	Durbin-Watson stat	1.387004
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (4): نتائج تقدير النموذج رقم (2) بعد أخذ الفرق الأول

Dependent Variable: D(GPC)

Method: Least Squares

Date: 07/21/16 Time: 18:43

Sample (adjusted): 1995 2015

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.044663	12.49548	0.563777	0.5795
D(CONS)	0.969232	0.123163	7.869509	0.0000

R-squared	0.765227	Mean dependent var	10.01697
Adjusted R-squared	0.752870	S.D. dependent var	115.1335
S.E. of regression	57.23532	Akaike info criterion	11.02261
Sum squared resid	62241.75	Schwarz criterion	11.12209
Log likelihood	-113.7374	Hannan-Quinn criter.	11.04420
F-statistic	61.92917	Durbin-Watson stat	2.221563
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (5): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر رقم(1)

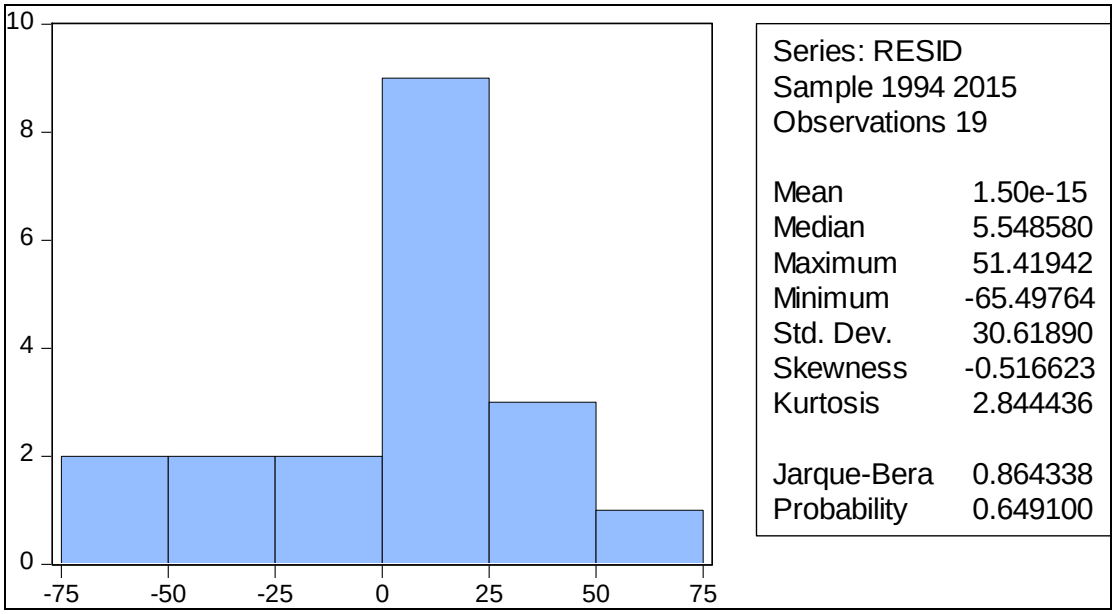

ملحق (6): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر رقم(1)

Hypothesis Testing for RESID

Date: 07/20/16 Time: 22:10

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Test of Hypothesis: Mean = -1.50e-15

Sample Mean = -1.50e-15

Sample Std. Dev. = 30.61890

Method	Value	Probability
t-statistic	5.87E-19	1.0000

ملحق (7): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر رقم(1)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.630194	Prob. F(9,9)	0.0341
Obs*R-squared	14.89650	Prob. Chi-Square(9)	0.0938
Scaled explained SS	8.562354	Prob. Chi-Square(9)	0.4786

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 07/13/16 Time: 15:31

Sample: 1997 2015

Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-259.8455	493.4834	-0.526554	0.6112
D(GVEX)^2	0.002407	0.010078	0.238883	0.8165
D(GVEX)*D(SAV)	0.010589	0.028850	0.367047	0.7221
D(GVEX)*D(YD)	-0.034318	0.014365	-2.389021	0.0406
D(GVEX)	-1.473426	1.735650	-0.848919	0.4179
D(SAV)^2	0.013521	0.027989	0.483095	0.6406
D(SAV)*D(YD)	-0.043775	0.041020	-1.067170	0.3137
D(SAV)	-1.306523	2.293379	-0.569693	0.5828
D(YD)^2	0.056596	0.020704	2.733594	0.0231
D(YD)	1.771439	1.573953	1.125472	0.2895

R-squared	0.784026	Mean dependent var	888.1739
Adjusted R-squared	0.568053	S.D. dependent var	1239.283
S.E. of regression	814.4900	Akaike info criterion	16.54842
Sum squared resid	5970545.	Schwarz criterion	17.04549

Log likelihood	-147.2100	Hannan-Quinn criter.	16.63254
F-statistic	3.630194	Durbin-Watson stat	2.347669
Prob(F-statistic)	0.034144		

ملحق (8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر رقم(1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.379901	Prob. F(1,14)	0.5475
Obs*R-squared	0.501959	Prob. Chi-Square(1)	0.4786

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 07/21/16 Time: 08:45

Sample: 1997 2015

Included observations: 19

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.452981	8.084780	-0.056029	0.9561
D(GVEX)	-0.004469	0.060785	-0.073514	0.9424
D(SAV)	-0.000852	0.081799	-0.010413	0.9918
D(YD)	-0.006413	0.065010	-0.098640	0.9228
RESID(-1)	0.198558	0.322146	0.616361	0.5475

R-squared	0.026419	Mean dependent var	4.49E-15
Adjusted R-squared	-0.251747	S.D. dependent var	30.61890
S.E. of regression	34.25688	Akaike info criterion	10.12659
Sum squared resid	16429.48	Schwarz criterion	10.37512
Log likelihood	-91.20257	Hannan-Quinn criter.	10.16865
F-statistic	0.094975	Durbin-Watson stat	1.534769
Prob(F-statistic)	0.982423		

ملحق (9): نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج المقدر رقم(1)

Variance Inflation Factors

Date: 07/21/16 Time: 08:47

Sample: 1994 2015

Included observations: 19

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	62.14376	1.049520	NA
D(GVEX)	0.003492	1.135513	1.117247
D(SAV)	0.006413	2.080205	2.079987
D(YD)	0.003948	2.021040	1.983756

ملحق (10): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم(1)

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 07/21/16 Time: 08:51

Sample: 1997 2015

Included observations: 19

Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation

t-Statistic

Probability	CONS	GVEX	SAV	YD	RESID
CONS	1.000000				

GVEX	0.314616	1.000000			
	1.366591	-----			
	0.1896	-----			
SAV	-0.131253	0.325974	1.000000		
	-0.545893	1.421681	-----		
	0.5922	0.1732	-----		
YD	0.614444	0.638646	0.646685	1.000000	
	3.211081	3.421970	3.495672	-----	
	0.0051	0.0032	0.0028	-----	
RESID	0.045580	-0.261344	-0.197951	-0.241202	1.000000
	0.188129	-1.116349	-0.832649	-1.024759	-----

	0.8530	0.2798	0.4166	0.3198	-----

ملحق (11): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر رقم(2)

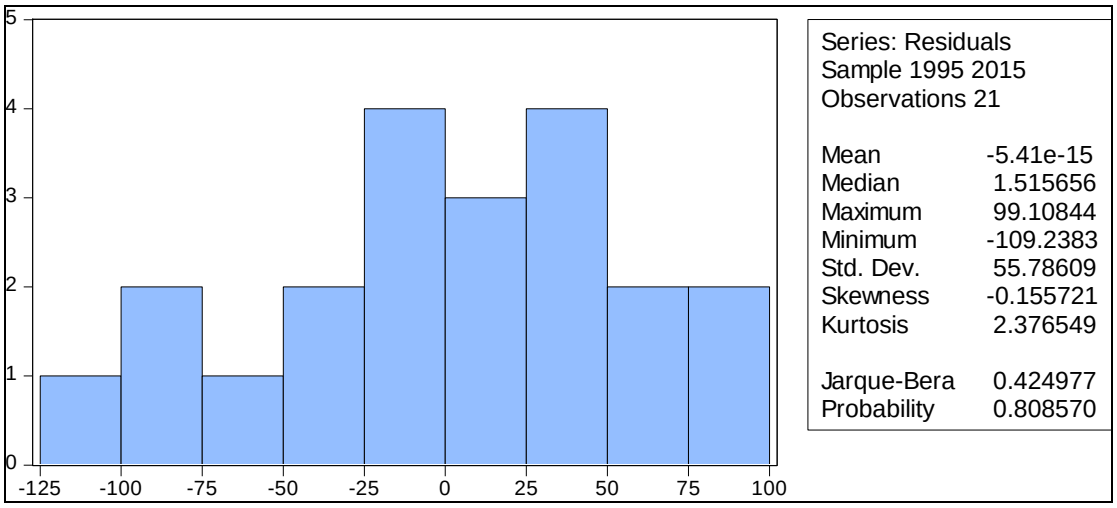

ملحق (12): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر رقم(2)

Hypothesis Testing for RESID

Date: 07/21/16 Time: 18:46

Sample (adjusted): 1995 2015

Included observations: 21 after adjustments

Test of Hypothesis: Mean = -5.41e-15

Sample Mean = -5.41e-15

Sample Std. Dev. = 55.78609

Method	Value	Probability
t-statistic	-3.01E-19	1.0000

ملحق (13): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج المقدر رقم(2)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.353707	Prob. F(2,18)	0.2833
Obs*R-squared	2.745669	Prob. Chi-Square(2)	0.2534
Scaled explained SS	1.546958	Prob. Chi-Square(2)	0.4614

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 07/21/16 Time: 18:47

Sample: 1995 2015

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3659.167	1291.679	2.832876	0.0110
D(CONS)^2	-0.063755	0.100542	-0.634112	0.5340
D(CONS)	-12.72918	7.804434	-1.631018	0.1203

R-squared	0.130746	Mean dependent var	2963.893
Adjusted R-squared	0.034162	S.D. dependent var	3563.305
S.E. of regression	3501.911	Akaike info criterion	19.29157
Sum squared resid	2.21E+08	Schwarz criterion	19.44079
Log likelihood	-199.5615	Hannan-Quinn criter.	19.32395
F-statistic	1.353707	Durbin-Watson stat	1.655836
Prob(F-statistic)	0.283348		

ملحق (14): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المقدر رقم(2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.279530	Prob. F(1,18)	0.6035
Obs*R-squared	0.321131	Prob. Chi-Square(1)	0.5709

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 07/21/16 Time: 18:49

Sample: 1995 2015

Included observations: 21

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.173309	12.74357	-0.013600	0.9893
D(CONS)	0.023593	0.133260	0.177046	0.8614
RESID(-1)	-0.131526	0.248769	-0.528706	0.6035

R-squared	0.015292	Mean dependent var	-5.41E-15
Adjusted R-squared	-0.094120	S.D. dependent var	55.78609
S.E. of regression	58.35236	Akaike info criterion	11.10244
Sum squared resid	61289.95	Schwarz criterion	11.25166
Log likelihood	-113.5756	Hannan-Quinn criter.	11.13482
F-statistic	0.139765	Durbin-Watson stat	1.954368
Prob(F-statistic)	0.870497		

ملحق (15): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم(2)

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 07/21/16 Time: 18:52

Sample: 1995 2015

Included observations: 21

Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation

t-Statistic

Probability	RESID	CONS	GPC
RESID	1.000000		

CONS	0.116423	1.000000	
	0.510951	-----	
	0.6153	-----	
GPC	0.241416	0.911692	1.000000
	1.084382	9.672006	-----
	0.2918	0.0000	-----

ملحق (16): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2015م) بالمليون دولار بأسعار الثابتة 2004

السنة	قطاع غزة	الضفة الغربية	الاراضي الفلسطينية
1994	1099.5	1981.2	3080.7
1995	1141.3	2158.7	3300
1996	1148.7	2191.4	3340.1
1997	1298.7	2531.3	3830
1998	1467.2	2911.8	4379
1999	1469.2	3272	4741.2
2000	1265.9	3075	4340.9
2001	1229	2703.2	3932.2
2002	1134.8	2306.3	3441.1
2003	1390.6	2532.8	3923.4
2004	1493.2	2836	4329.2
2005	1792.9	3003.8	4796.7
2006	1478.9	3130.7	4609.6
2007	1383.5	3529.9	4913.4
2008	1264.8	3947.3	5212.1
2009	1359	4304.6	5663.6
2010	1513.9	4609	6122.9
2011	1781.1	5101.2	6882.3
2012	1905.8	5409	7314.8
2013	2012.7	5464.3	7477
2014	1706.5	5742.5	7449
2015	1825.9	5895.8	7608

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-naexpcon-1994-2015.html

ملحق (17): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-2015م) بالدولار بالأسعار الثابتة

السنة	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية
1994	1346.8	1494.2	1438.1
1995	1292.7	1522.9	1434.9
1996	1,224.40	1461	1369.9
1997	1304.5	1602.9	1487.5
1998	1420.7	1787.6	1645.2
1999	1372.1	1948.3	1723.9
2000	1140.7	1774.3	1526.7
2001	1072.5	1520.6	1345
2002	959.3	1263.1	1143.7
2003	1138.8	1350.5	1267
2004	1184.1	1472	1358.1
2005	1374.5	1515.2	1459.4
2006	1096.1	1534.8	1360.1
2007	991.3	1681.9	1406
2008	878.1	1830.5	1449.1
2009	914.1	1943	1529.8
2010	985.7	2025.1	1606.4
2011	1121.1	2181.5	1752.5
2012	1159	2251.3	1807.5
2013	1182.9	2214.3	1793.3
2014	971.1	2269.3	1745.9
2015			1737.4

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-napcapitacon-1994-2015.html

ملحق رقم (18) : إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (1995-2015م).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	1182	1180	1231.9	1306.1	1682	1321.8	1163.2	9.2.5	1108.9	1111.6	1223
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	1120	1160	1313.5	1471.1	1824.9	2357.7	2499.2	2972.2	2749.8	3012.6	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps

ملحق (19): معدل البطالة خلال الفترة (1995-2015م)

السنة	قطاع غزة	الضفة الغربية	الاراضي الفلسطينية
1995	29.4	13.9	18.2
1996	32.5	19.6	23.8
1997	26.8	17.3	20.3
1998	20.9	11.5	14.4
1999	16.9	9.5	11.8
2000	18.9	12.2	14.3
2001	34	21.5	25.3
2002	37.9	28.3	31.2
2003	29.1	23.8	25.5
2004	35.3	22.9	26.8
2005	30.3	20.4	23.5
2006	34.8	18.9	23.7
2007	29.7	17.9	21.7
2008	40.6	19	26.6
2009	38.6	17.8	24.5
2010	37.8	17.2	23.7
2011	28.7	17.3	20.9
2012	31	19	23

23.4	18.6	31.5	2013
26.9	17.7	43.9	2014
25.8	18.7	38.4	2015

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة 2015م

ملحق (20): معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2015م)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأراضي الفلسطينية	11.3	7.3	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3	4.1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأراضي الفلسطينية	3.8	1.9	9.9	2.8	3.8	2.9	2.8	1.7	1.7	1.4

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، سنة الأساس 2004 = 100

ملحق (21): معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2011م)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأراضي الفلسطينية	23.6	23	2.3	23.2	20.1	27.9	45.9	35.5	25.9	21.3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011				
قطاع غزة	24.3	24	31.2	24	26.2	25.7				

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام(2011،2010،2009م)

ملحق (22): يـرصد تطور صـــادرات وواردات من السلع والخدمات والعجز التجاري في الأراضي الفلسطينية بالمليون دولار خـــلال الفترة (1996-2015م)

السنة	العجز التجاري	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات
1996	-1951.7	546.0	2,497.7
1997	-2095.9	650.3	2,746.2
1998	-2151.2	734.4	2,885.6
1999	-2611.9	751.6	3,363.5
2000	-2010.4	885.0	2,895.4
2001	-2080.3	615.9	2,696.2
2002	-1755.8	477.8	2,233.6
2003	-2001.3	515.1	2,516.4
2004	-2540.6	596.8	3,137.4
2005	-2850.6	723.3	3,573.9
2006	-2947.1	736.3	3,683.4
2007	-3217.8	1,066.3	4,284.1
2008	-3480.3	1,165.0	4,645.3
2009	-3809.9	1,133.3	4,943.2
2010	-3897	1,367.3	5,264.3
2011	-3923.8	1,799.4	5,723.2
2012	-4428.8	1,871.1	6,299.9
2013	-4732.2	2,071.8	6,804.0
2014	-5036.6	2,172.3	7,208.9
2015	-5178.7	2,322.7	7,501.4
	-62701.9	22201.7	84903.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps

ملحق (23) بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1994-2015م)

السنة	نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي الكلي	التضخم	نصيب الفرد من الانفاق العام	نصيب الفرد من الادخار الكلي	نصيب الفرد من الدخل المتاح الكلي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1994	1370	1.6		128	1634	3080.7	1439.579
1995	1379	10		74	1813.3	3300	1434.783
1996	1272	11.3	439.4	75	1736.7	3340.1	1368.893
1997	1388.4	7.08	439.7	70	1845.5	3830	1490.272
1998	1486.3	5.58	404	155	2052.1	4379	1646.241
1999	1530.3	5.54	430	183	2147.2	4741.6	1724.218
2000	1366.5	2.79	587.2	128	1929.3	4335.9	1526.725
2001	1258.4	1.23	492.3	104	1790.9	3932.2	1346.644
2002	1099.6	5.7	429.7	141	1608.6	3441.1	1143.223
2003	1233.1	4.39	527.4	-22	1572.5	3923.4	1265.613
2004	1338.6	3	479	-122	1656.9	4329.2	1357.116
2005	1453.2	4.11	693.3	-35	1894.2	4796.7	1457.964
2006	1326.7	3.84	503.5	14	1829	4609.6	1359.764
2007	1395.3	1.85	824.3	260	2125.6	4913.4	1407.851
2008	1327	9.88	968.8	579	2415.2	5212.1	1447.806
2009	1363.4	2.75	912.4	285	2191.4	5663.6	1530.703
2010	1374.5	3.74	840	120	2040.4	6122.3	1606.903
2011	1478.5	2.87	828.1	-19	2029.4	6882.3	1751.221
2012	1613.6	2.78	805	8	2187.7	7314.8	1806.123
2013	1487.3	1.72	814	60	2087.348	7477	1780.238
2014	1445.1	1.73	1016	27	1965.4	7449	1637.143
2015	1434.4	1.39	773.8	102	2186	7721.7	1649.936

القيم: بالدولار

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤشرات الاقتصادية الكلية ،2015